دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد التاسع عشر(19) ـ ماي 2014

المحـافظين الجـدد " Neo Conservatives

أ. ليـلى مداني

العقيدة العسكرية الإسرائيلية بين التحديات الإقليمية والقدرة على التكيف

د. فول مراد

الأقليات الروسية كأداة في الإستراتيجية الأمنية الروسية

أ.علي لُراري

إستراتيجية نظام عمل مرن، خيار أم حتمية

أ. لبصير هند

برامج التنمية في الجزائر وإشكالية الإنعاش الاقتصادي 2001-2014

الباحث: قميحة رابح

نظام الوقف والمجتمع المدني : مقارنة من حيث المقاصد والوظائف

د.سفيان فوكة

L'économie algérienne: une perspective

د. بن عبد العزيز مصطفى

Le conflit israélo-palestinien et la diplomatie égyptienne au Moyen-Orient

(De la fin de 2008 au début de 2009)

أ. فرجاوي بوعلام

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دورية فصلية محكّمة تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

ـ العدد التاسع عشر ـ19ـ

جوان 2014

رئيس التـــحرير

د. رابح لعروسي

laroussi_rabah@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

bacera.studies@gmail.com

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

www. albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني:1378 /2006

ردم د: 1112 - 7996

التوزيع

دارالخلدونية للنشروالتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 021.68.86.48

ها: 021.68.86.49

قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التى تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط فى تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

I) أن يتوافق البحث مع أمداف الدورية ومحاورها.

2) أن يكون البحث غير منشور سابقا.

3) يرفق البحث بإقرار خطى بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.

4) ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.

5) يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).

6) يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.

7) ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم فى قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.

8) تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.

9) أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـــ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Roman New Times) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).

I0) أن يراعى فى البحث المنهجية العلمية، ومنامج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.

II) توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه فى نهاية البحث.

I2) تخضع البحوث للتحكيم العلمى المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.

I3) يعدّ البحث فى حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.

I4) لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليه وإدراجه ضمن مواضيع المجلة.

I5) الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التى تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.

I6) تعبر البحوث عن رأى صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.

I7) يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأى شكل وبأى لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

هيئة التحرير

د.رابح لعروسي ـ رئيس اللجنة العلمية ورئيس التحرير

أ.نبيل بوبيبة -نائب رئيس التحرير

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار– الجزائر

ها: 023.75.75.81
النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

bacera.studies@gmail.com

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:

www. albasseera.net

الهيئة العلمية

أ.د.عمار بوحوش	جامعة الجزائر3
أ.د. جفال عمار	جامعة الجزائر3
أ.د.سالم برقوق	جامعة الجزائر 3
أ.د. كاشير عبد القادر	جامعة تيزى وزو
أ.د. عبد الحق بن جديد	جامعة عنابة
أ.د. فرحاتي عمر	جامعة بسكرة
أ.د. بن خليف عبد الوهاب	جامعة الجزائر 3
أ.د. بغزوز عمر	جامعة تيزي وزو
أ.د. ناجي عبد النور	جامعة عنابة
أ.د. لعجال محمد لعجال	جامعة بسكرة
أ.د.عبد العالي عبد القادر	جامعة سعيدة
أ.د. عليبة علاني	جامعة منوبة – تونس
أ. د نيفين مسعد	جامعة القامرة – مصر
أ.د. حضراني أحمد	جامعة مولاي إسماعيل مكناس – المغرب
أ.د.محمود شرقي	جامعة البليدة 2
د.بن عبد العزيز مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. صايج مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. محنان عماد	جامعة جندوبة – تونس
د. عمارنة مسعود	جامعة الجزائر1
د. حموم فريدة	جامعة جيجل
د.جمال منصر	جامعة قالمة
د. بوصلصال نور الدين	جامعة سكيكدة
د. حمدوش رياض	جامعة قسنطينة 3
د.مجذوب عبد المؤمن	جامعة ورقلة

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات استراتيجية- العدد(19)- جوان 2014

المحتـويات

افتتاحية العدد: د. رابح لعروسي	**رئيس التحرير**	7
المحـافظون الجـدد " Néo Conservatives "	**أ. ليـلى مداني** طالبة دكتوراه-باحثة في العلوم السياسية- جامعة بومرداس	9
العقيدة العسكرية الإسرائيلية بين التحديات الإقليمية والقدرة على التكيف	**د/فول مراد** أستاذ محاضر "أ" كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03	23
الأقليات الروسية كأداة في الاستراتيجية الأمنية الروسية	**أ/علي لراري** أستاذ مساعد درجة-أ- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزيوزو	39
تحديات الأحزاب السياسية في ظل التحول الديمقراطي المتعثر في الدول العربية	**د/مصطفى بلعور** أستاذ محاضر (أ) بكلية الحقوق والعلوم السياسية -ورقلة	51
برامج التنمية في الجزائر وإشكالية الإنعاش الاقتصادي 2001-2014.	**الباحث: قميحة رابح** طالب دكتوراه-علوم سياسية	63
نظام الوقف والمجتمع المدني: مقارنة من حيث المقاصد والوظائف	**د/سفيان فوكة** **أ/عبد القادر الرن** قسم العلوم السياسية جامعة الشلف قسم العلوم السياسية جامعة بومرداس	81
L'économie algérienne : une perspective	**د. بن عبد العزيز مصطفى** أستاذ محاضر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3	1
Le conflit israélo-palestinien et la diplomatie égyptienne au Moyen-Orient (De la fin de 2008 au début de 2009)	**أ/ فرجاوي بوعلام**	13

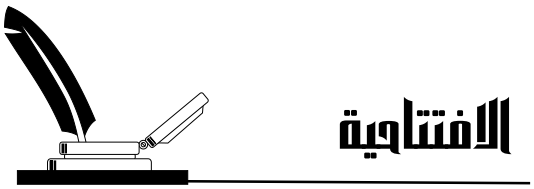

تحتاج كل ظاهرة وفق أدوات ومناهج البحث العلمي ومقارباته إلى دراسة عميقة بقصد التوصل إلى نتائج تجيب عن التساؤلات المرتبطة بها، بغرض تحقيق هدفين اثنين: الأول نظري والثاني عملي، أما النظري فهو من خلال التعرف على طبيعة الحقائق والتداخلات الموجودة داخل الظاهرة وعلاقتها بالمتغيرات المتعددة والمحيطة بها، أما الهدف العملي فيكمن في وضع خطة كفيلة بمعالجة الظاهرة على أساس صحيح ووفق تصور يراعي حاجات المجتمع وتطوره.

فلا تزال اليوم العديد من التعريفات التي تثير مفهوم الإرهاب تطرح خلافات حادة، فهناك ما يصعب التقريب فيما بينها بسبب التباين والتناقض، ولعل أهم هذه الاختلافات الذي يعيق التوافق على تعريف محدد وواضح لمعنى الإرهاب وأشكاله هو التمييز بين الإرهاب وأعمال المقاومة التي تقوم بها الشعوب المحتلة ضد القوى الأجنبية التي تحتلها، وفي مقدمتها الكيان الصهيوني في فلسطين.

واليوم بعد مرور أكثر من 13 عاماً على الهجمات الإرهابية في 11سبتمبر 2001، هاهي الولايات المتحدة الأميركية تقود مع حلفائها تحرّكاً دولياً لمواجهة نسخة جديدة من الجماعات الإرهابية وأساسا تنظيم الدولة الإسلامية " داعش "، فالصورة بوجود هذا التنظيم مماثلة لما كانت عليه عقب تلك الهجمات وتنظيم القاعدة.

يحدث ذلك في الوقت الذي أصبحت هذه الجماعات بفكرها وممارستها تسيء إلى الإسلام والشعوب العربية، فالعرب والمسلمون في أميركا والغرب لم يسلموا من النتائج السلبية لهذه الممارسات، وما صحبها من حملات التشويه والتعبئة العنصرية.

والتساؤل يتكرر ويتجدد في كل مرة مع ظهور هذا التنظيم، من وراءه؟ خلفياته، أجندته ولصـــالح من يشتغل، هذا التنظيم الذي ظهر أساسا في بلاد الشام والعراق، أصـــبح فجأةً الخطر الأول الذي يهدّد الأمن والسـلم العالميين، لا سـيما في الشـرق الأوسـط وما يعرفه من تداعيات نشاط هذا التنظيم.

غير أن التحالف الدولي ضـــد الإرهاب الذي تقوده الولايات الأمريكية منذ ســـنة 2001، كان ولا يزال أشـــبه بحربٍ مع الأشـــباح، فالإرهاب هو حالة غير متّفق على كلِّ مفاهيمها ومضـــامينها، لذلك يتوجّب على كل دول المعمورة لا ســـيما المنظمات الدولية الاتفاق على مفهوم الإرهاب، قبل المضـيّ في الحرب ضـدّه، فما حدث في أمريكا سـنة 2001 كان عملاً إرهابياً ومأساةً إجرامية، ولا شك في أنه لا أحد اختلف مع واشنطن في ذلك، لكن ما يسجل من اختلاف هو في طريقة الردّ وحدوده ومجالاته

المحـافظون الجـدد

" Neo Conservatives "

أ/ليلى مداني

لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ وصول الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى الحكم، على مفاهيم استراتيجية لتكريس سياستها العالمية الشاملة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، تمثلت بشكل أساسي في مفهوم الحرب الاستباقية ومبدإ التدخل الوقائي، تكريسا لممارساتها واستخدامها القوة العسكرية قبل أن يصبح العدو قادرا على توجيه ضربة عسكرية ضدها (أي قبل امتلاكه القدرات والقوة التي تؤهله للقيام بذلك)، إلا أن هذه الاستراتيجية الاستباقية -الوقائية، وإن عرفت ممارسة من طرفها، إلا أنها شكلت في المقابل خرقا للقانون الدولي الذي أصبح وفق هذا الطرح لا يتلاءم وممارسة أقوى دولة في العالم. فمن الذين دفعوا الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني هذا الاتجاه في السياسة الخارجية؟ وكيف تسللوا إلى دوائر القرار الأمريكي؟

وسوف ندرس من خلال هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

-تعريف تيار المحافظين الجدد.

-نشأة وتطور فكر المحافظين الجدد.

-المحافظون الجدد والإدارات الأمريكية.

-الأبعاد الإيديولوجية لتيار المحافظين الجدد.

لقد لعب المحافظون الجدد دورا بارزا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية إلى استعمال القوة العسكرية (عسكرة السياسة الخارجية) كحل أول وأخير لمحاربة الإرهاب الدولي بدءا من أفغانستان وإعلان الحرب على العراق مارس 2003...

وقد بدأ تيار المحافظين الجدد " Neo Conservatives" بالبروز بشكل مميز بداية من أواسط التسعينيات بظهور سلسلة من المقالات والمحاضرات التي تدافع عن الأفكار الأساسية لهذا التيار. ويضم هذا التيار مجموعة صغيرة من المثقفين تتألف من مسؤولين سابقين وكتاب وصحفيين وناشطين سياسيين وأساتذة جامعيين وباحثين في

خزانات الفكر المعروفة باسم "Tank Think"، يجمعهم تيار فكري واحد اسمه "المحافظون الجدد"، وهم مجموعة قليلة العدد لكنها تتسم بنفوذ ضخم لا يتناسب إطلاقا مع حجمها في الحلبة السياسية الأمريكية الحالية.

ولعل تأثيرهم ينبع من حقيقة سيطرتهم على افتتاحيات الصحف الأمريكية، والتعليقات والتحليلات التي تنشرها، كما أنهم متغلغلون في كل برامج الحوار في شبكات التليفزيون الأمريكية، كما يوجدون بأهم مراكز البحث في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم منظري هذا التيار الذين كان ولا يزال لهم تأثير كبير على الملامح النظرية العامة لهذا التيار نذكر ويليام كريستول "William Kristol" وروبرت كاغان "Robert Kagan"، حيث تخرج الأول من جامعة هارفارد بدكتوراه في العلوم السياسية وهو أهم منظري تيار المحافظين الجدد حاليا وابن إرفينغ كريستول" Irving Kristol " المؤسس الفعلي لهذا التيار، أما "روبرت كاغان" فقد تخرج من مدرسة كينيدي للإدارة التابعة لهارفارد وهو المفكر التوأم لويليام كريستول إذ ينشر الاثنان أهم مقالاتهما بشكل ثنائي، وقد أصبحت أفكارهم وتوجهاتهم هي استراتيجية أمريكا تجاه العالم، حيث يمكن طرح مجموعة من التساؤلات شكل المحافظون الجدد الطرف الأساسي فيها:

❖ من الذي حوّل السياسة الأمريكية في الخارج إلى حرب لا تنتهي ضد الإرهاب في كل مكان من العالم؟ ومن الذي قاد حملة التحريض لشن الحرب على العراق؟ ومن الذي يدفع البيت الأبيض باتجاه تغيير الشرق الأوسط؟

❖ ومن الذي أقنع الرئيس بوش الابن بتغيير استراتيجية الأمن القومي والتوجه نحو الحروب الوقائية؟

❖ ومن الذي تسبب في عودة تسلل كلمة الشر إلى قاموس الخطابات الرسمية الرئاسية؟

فكيف نشأ هذا التيار؟

المطلب الأول: نشأة وتطور فكر المحافظين الجدد:

لقد برز المحافظون الجدد على الساحة الأمريكية بشكل كبير مع وصول الرئيس جورج بوش الابن إلى الحكم، لكن نشأته تعود إلى فترة سابقة لذلك، فحركة المحافظين الجدد هي تيار فكري يعتنقه مجموعة من الكتاب والإعلاميين والسياسيين والأكاديميين، ورغم صغر تلك المجموعة إلا أنها مؤثرة ونافذة للغاية. ويعتبر اليهودي الأمريكي "إرفينغ كرستول"Irving kristol " الشخصية المركزية التي تتزعم هذا التيار حاليا"[1]، يلتف حوله مجموعة من المفكرين في كل التخصصات.

وترتبط نشأة هذا التيار بأفكار ليو شتراوس " Leo Strauss" (1973 -1999) مفكر يهودي ألماني هاجر إلى الولايات المتحدة سنة 1938 وعمل أستاذا للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو، تبلورت أفكاره بما عرف "بشتراوسية اللبرالية"، ركز من خلال كتاباته على الأفكار التالية:

– " تأييد قوة المنطق بمنطق القوة "[2]، وهي نفس الأفكار التي مثلت المنطلقات الفكرية للمحافظين الجدد (من خلال وضع شعارات أخلاقية تخفي الحقائق السياسية) من خلال:

– اعتقاد أن الأمة الأمريكية هي أمة صاحبة رسالة خيرة يجب إيصالها إلى غيرها من المجتمعات.

– أن الأمة الأمريكية يجب أن تتبوأ مكانة متفردة تعكس تفوقها وتتناسب مع إسهاماتها في الساحة الدولية، وأن تحقيق ذلك يتطلب المواجهة الحاسمة ضد القوى المناوئة واعتماد مبدإ القوة المفرطة لكبح الميول العدائي للآخرين.

وبالرغم من علمانية أفكار " شتراوس " إلا أنه يقبل استغلال العاطفة الدينية لدى الأفراد من أجل توجيه سلوكهم. ويمكن إيجاز أفكاره في:

– رفض دعاوى الحداثة التي انطوت عليها بعض الأفكار الاجتماعية.

–الإيمان بالريادية والرسالة الأمريكية والدعوة إلى تدعيم نفوذ أمريكا.

– اعتقاد أن القوة هي الوسيلة الوحيدة لكبح النزاعات العدائية وتهذيب سلوك الإنسان.

– ضرورة استخدام شتى الوسائل الكفيلة بتحقيق القوة والتفوق في شتى المجالات بما فيها الوسائل التي تتضمن استعمال الخداع.

– إمكانية استخدام النوازع الدينية لمخاطبة الجموع وفي الوقت نفسه ينبغي أن تنأى النخب الحاكمة بنفسها جانبا عن تلك المؤثرات الدينية "[3].

أما بشأن النقاش حول تسمية " المحافظين الجدد " فإنه لم يكن إلا لقبا أطلق عليهم من قبل اللبراليين الأمريكيين كتهمة وجهها فريق من اللبراليين إلى لبراليين آخرين من قبيل السخرية والحط من قيمهم الفكرية والسياسية كونهم أنصار شتراوس، وحتى يمكن تمييزهم عن اليمين المحافظ التقليدي* وفي نفس الوقت بهدف تجريدهم من الصفة اللبرالية. ويرجع ذلك إلى أن كل أفكارهم وتوجهاتهم هي توجهات يمينية متشددة تتقارب بشكل كبير مع التوجهات المحافظة"[4].

كما أن مصطلح المحافظين الجدد قد يعطي انطباعا بأنهم برزوا من صفوف المحافظين التقليدين إلا أنهم في الحقيقة قد جاؤوا من صفوف اليسار واليسار المتطرف، حيث إن بعضهم كان ماركسيا أو تروتسكيا. ويقول إرفينغ كرستول عراب المحافظين الجدد: "حينما أنظر إلى أفكاري التي أطلقتها، على امتداد حياتي أفاجأ بأنها جميعا تحمل صفة الجديد، فقد كنت ماركسيا جديدا أو تروتسكيا جديدا أو اشتراكيا جديدا أو ليبراليا جديدا وأخيرا محافظا جديدا (ويرجع ذلك إلى أن كرستول لم يقتنع بإيديولوجية بحد ذاتها) ويضيف في تعريفه للمحافظة الجديدة " أنها ليست نصوصا مقررة أو نظرية أو إيديولوجية أو برنامجا حزبيا، بل هو مصطلح وصفي لحالة التحول عن الإيمان باللبرالية إلى وجهة نظر محافظة من قبل مجموعة متميزة من العلماء والمفكرين الموهوبين "[5] وبوجه عام فإن مركز المحافظين الجدد يقع حاليا في خانة اليمين الأمريكي فهو تيار يشمل أصحاب التوجهات اليمينية والدينية فضلا عن المفكرين اليساريين الذين انتقلوا إلى اليمين.

ويقول ستيفان هالبروجونثان كلارك" Stefan Halpern& Jondhan Clarke" في مؤلفه أمريكا وحدها "America Alone"، " إن حركة المحافظين الجدد قد تبنت منذ صعودها على سطح الأحداث في عهد ريغان مبدأ مستمدا من الفكر اللينيني يتمثل في " أن السيطرة على المستقبل لا تتحقق إلا من خلال الاستحواذ على الماضي، لذا نجد المحافظين الجدد يعملون على تحقيق هذا المبدإ ونشر أيديولوجيتهم بشتى الوسائل من خلال وجودهم في الإعلام والتدريس الجامعي، وقد ركزوا على جملة من القضايا الرئيسية التي يمكن تأييدها واستيعابها مع ربطها بما يروق للأمريكيين من ماضيهم بدلا من هواجس المستقبل مع ضرورة استمالة الرأي العام"[6].

وأهم المحاور التي ترتكز حولها أفكار وممارسات تيار المحافظين الجدد هي:

1-القيادية والرسالة:

يرى المحافظون الجدد أن لأمريكا دورا تاريخيا كقائد للعالم الحر وأنها حامية له وناشر للديمقراطية والحرية عبر العالم، وأن على الأمريكيين القبول بهذا الدور وتحمل تكلفته ورفض فكرة العزلة بل يعتبرون أن عزلة أمريكا كانت السبب الرئيسي في صعود النازية وبالتالي ضرورة شن الحرب المقدسة ضد الشيطان"[7] ويرتبط بفكرة الرسالة فكرتان هما:

❖ الإيمان بدور الزعامة والقيادة السياسية الفعالة مما يحقق التفرد والسيطرة.

❖ الدعوة إلى البحث المستمر عن مشاريع وأهداف خارجية كبيرة.

إن فكرة الرسالة التي يرى المحافظون الجدد أن على الولايات المتحدة الأمريكية تأديتها تجاه العالم قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأتها باعتبار أن هذه الأخيرة انغماس متطور للمصلحة القومية الأمريكية العليا التي تكونت فيما بعد من ثلاثة عناصر أساسية هي:

"القيم والقوة والتجارة"، أو بتعبير آخر "الدين والقوة والثروة" في إطار تحالف بين الساسة ورجال الدين ورجال المال، الذي مثل الخلفية الفكرية للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية"[8] فالخرافة السائدة حتى اليوم ذلك الشعار الذي يقول: "إن الله يحمي أمريكا وفي الله نثق" وهي العقيدة التي عمل المؤسسون الأوائل على غرسها في الأجيال القادمة. هذا ما ولد قناعة لدى الأمريكيين بأن أمتهم مكلفة بمهمة حضارية لابد أن تؤديها"[9]، فحسبهم أمريكا مميزة بالرسالة التي رآها الله جديرة بها، التي لا بد عليها من القيام بها مما يجعلها فريدة في التاريخ، ويذهبون إلى أكثر من ذلك " أن تحقيق المصلحة القومية هو تحقيق للرسالة الأمريكية هكذا تصبح مهمة الولايات المتحدة هي أن تدل بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي وتراكم الثروة بشتى الطرق "[10].

في هذا الإطار كتب الإنكليزي ك. ج. تشسترتون k. J. Teshstorton في إحدى المرات أن أمريكا " بلد له روح الكنيسة"[11]، أي إن هناك ربطا بين المصلحة القومية الأمريكية بقيمة عليا مرتبطة بتأدية إرادة الرب في الرسالة التي أوكلها إياها.

2-الصراع بين الخير والشر:

هناك قناعة لدى المحافظين الجدد بأن الأوضاع السياسية تتحدد وفقا للصراع بين الخير والشر، ويتوقف الحكم على الشخصية السياسية على مدى عزمها على مواجهه قوى الشر وتفعيل قوى الخير، وهم وحدهم قادرون على تحديد المعايير الأخلاقية للخير وأن تنامي قوى الشر هو نتيجة التهاون في مقاومته، وبالتالي حتمية المواجهة المباشرة للشر"[12] يبرز ذلك في مختلف العبارات التي تم إطلاقها للتميز بين قوى الخير والشر مثل وصف الاتحاد السوفيتي "بإمبراطورية الشر" في عهد الرئيس ريغان، والدول المارقة على كل من العراق وليبيا وإيران وكوريا الشمالية وكوبا ثم "محور الشر" على الثلاثي الساعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل " إيران والعراق وكوريا الشمالية "، وكذا عبارة "الإرهابيين الأشرار" وكذلك استخدام الرئيس بوش الابن شعار إما أن تكونوا معنا أو ضدنا في حملته ضد الإرهاب من خلال تصنيف ثنائي لا يحتمل وجود خيار ثالث.

3-القوة والأحادية:

النظر إلى العالم من منظور أحادي متشدد لا يقتصر على الحرب أو على ما يسمى بقوى الشر بل في تبني مفهوم أحادية القوة الأمريكية فضلا عن الدعوة إلى عسكرة السياسة الخارجية، من خلال اعتماد القوة العسكرية كخيار أول في السياسة الخارجية الأمريكية لأن هذه القوة هي التي أوقفت الزحف النازي وهي التي أدت إلى هزيمة الولايات المتحدة في الفيتنام بسبب عدم استخدامها بكثافة[13].

4-العداء للمنظمات الدولية والتقليل من مكانة الدبلوماسية:

وباستثناء التنظيمات ذات الطابع العسكري يعارض المحافظون الجدد بشدة الارتباط بالمنظمات الدولية وجهود الحد من التسلح وقواعد القانون الدولي والتقيد بها، وتنعكس هذه الحالة في صور رفض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (منها اتفاقية كيوتو للحد من التلوث البيئي ورفض الانضمام إلى المحكمة الجنائية

الدولية ورفض محاكمة الجنود الأمريكيين المرتكبين لمخالفات وجرائم حرب في إطارها، وتفضيل المفاوضات والمبادرات بدلا من المؤتمرات والدبلوماسية متعددة الأطراف.

ينطلق المحافظون الجدد تنظيميا من ثلاثة مراكز أساسية تسمى بمراكز أو خزانات الفكر " think thank" تتمثل أساسا في:

-معهد هوفر" Hoover Institution" 1919 على يد هربرت هوفر "Herbert Hoover" تتبعه جامعة ستانفورد" Stanford University".

- معهد هادسون "Hudson Institution" 1961 بواسطة هيرمان كاهان" Hermann Kahn".

-مؤسسة التراث أو هيرتياج " Héritage foundation"1973 بواسطة بول ويرتش " Paul Weyrich " التي تتبنى حاليا الفكر الريغاني، ومعهد كاتو" Cato Institutes" 1977 بواسطة إدوارد كرين" Edward h. Crâne" تتبنى اتجاهات لبرالية فيما يتعلق بالحريات السياسية.

كما يسيطر اليمين المحافظ على عدة مجلات مثل "Nationale Interest" و"National Review و" Review Policy "[14].

ويعتبر الحزب الجمهوري أكبر المظلات التي استظل بها المحافظون الجدد والتقليديون.

كما أن اللوبي المعروف باسم الاتحاد المحافظ الأمريكي "Conservative Union American"، أحد الروافد الكلاسيكية لليمين الأمريكي"[15] المتمثل اليوم في المحافظين الجدد والمحافظين التقليديين واليمين المسيحي واليمين المسيحي الجديد أو"التيار الإنجيلي".

المطلب الثاني: المحافظون الجدد والإدارات الأمريكية:

ظهر المحافظون الجدد في الستينيات وقد جاءت أفكارهم كرد فعل على الظروف الدولية والتحديات الداخلية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وقد صعد المحافظون الجدد جملة من العوامل هي:

الإنتاج الفكري والحركي الواضح حيث نجحت الحركة منذ البداية في تدعيم التحالف مع اليمين المسيحي الأمريكي والارتباط بعلاقة قوية مع مجموعة متوافقة معها من البروتستانت خاصة الإنجيلية، كما ركزت منذ وصول الرئيس بوش الابن إلى الحكم على عملية صنع السياسة والتحكم في المناصب الحيوية وخاصة بعد تولي ديك تشيني "Dick Cheney " ودونالد رامسفلد "Donald Rumsfeld " منصبي نائب الرئيس ووزير الدفاع، ورغم كونهما من المحافظين التقليدين إلا أنهما يصنفان في خانة الصقور نتيجة تشددهما في النهج السياسي وميلهما إلى المحافظين الجدد، كما ساهم عامل ميل المواطنين الأمريكيين إلى العزلة وعدم الاهتمام بالسياسة الخارجية على تعبئة المشرعين للتصويت على القضايا التي تهمهم"[16]، وتعتبر كل من وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث من أهم الوسائل التي ساعدت على صعود المحافظين الجدد.

شكل الإعلام عنصرا من عناصر استقوى بها المحافظون الجدد إذ يتم تسخيره للترويج لأفكارهم، وكذا كلما أخفقوا في الاستحواذ على أذن الرئيس، حيث يشن أنصارهم حملة منسقة للضغط على الإدارة الأمريكية مثلما كان بالنسبة إلى امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وإقناع الرأي العام أن هناك ضرورة تستوجب دخول الحرب باستعمال وسائل الإعلام المختلفة " كالإذاعة من خلال الحوارات السياسية " Talk Show" مثلا أو المجلات مثل " The Politic Interest" و"Commentary" ومحطات التلفزيون مثل "CNN" و"Fox News " وحتى الإنترانت"[17].

وكذا من خلال مراكز البحث مثل "مركز السياسات الخارجية والدفاعية " Foreign & Defense Policy Studies " بغرض توفير البدائل والأطروحات الموازية لمسائل السياسة، كما سخروا العديد من مراكز البحث الأخرى المعروفة بخزانات الفكر

للترويج لأجندتهم السياسية والإيديولوجية من خلال متبرعين وأثرياء من المحافظين الجدد، كما تقدم منح للأساتذة الراغبين في توجيه بحوثهم نحو دراسات تخدم أجندة المحافظين الجدد، أبرزها برئاسة إرفينغ كرستول معهد المشروع الأمريكي 1943 "AEI" " American Enterprise Institute" يضم عددا كبيرا من الشخصيات البارزة من المحافظين الجدد أمثال رتشارد بيرل " Ritchard perle" ومركز مشروع من أجل قرن أمريكي جديد "PNAC" "Project for a New American Century" برئاسة وليام كرستول "William Bill Kristol"[18].

وكان لهذه المؤسسات وغيرها دور كبير في التأثير على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بتوليد تفكير جديد يبدل الطريقة التي ينظر بها صانعو السياسة الأمريكية إلى العالم.

1-الجيل الأول من المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية:

ظهر الجيل الأول من المحافظين الجدد منذ الستينيات في فترة خيم فيها على الرأي العام الأمريكي شعور بعدم الثقة في القوة والسياسة الخارجية الأمريكية نتيجة لما حدث في الفيتنام، وانحصرت حركة الجيل الأول في محاولة استعادة الثقة المفقودة في القوة الأمريكية، أما الجيل الثاني فقد برز في بداية التسعينيات بعد انتصار أمريكا في الحرب الباردة وحرب عاصفة الصحراء التي أعادت الثقة إلى الأمريكيين في جيشهم ولكن مع وجود قواسم مشتركة بين الجيلين تتمثل في:

إيمانهم بدور الأفكار في تغيير الواقع وسعيهم الدائم إلى التأثير على ساحة الفكر الأمريكي خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تهمهم ومهاجمة معارضيهم إضافة إلى خطابهم الذي يتميز بالثقة والحماس بشكل مبالغ فيه "[19].

كان إرفينغ كرستول من أبرز زعماء الجيل الأول والأب الروحي للمحافظين الجدد ومؤسس مجلتهم المصلحة العامة "Public Interest The "، فضلا عن نورمان هوريتز محرر سابق لمجلة "Commentary" الصادرة عن اللجنة اليهودية الأمريكية، وبرز نشاطهم كرد فعل على الانتقادات الشديدة حيال السياسة الأمريكية المتخذة لمواجهة الاتحاد السوفيتي وهي سياسة جورج كينان (1904 -2005) "George Kennan "[20] الاحتواء التي تبناها هنري كيسنجر وطورها في النصف الأول من السبعينيات سياسة الخطوة خطوة، كما امتد هجوم المحافظين الجدد ليشمل التيار الواقعي الذي يؤمن بتحقيق السلام من خلال توازن القوى، أما هم فتبنوا سياسة هجومية مثلت حسبهم الحل الأنجع للانتصار الحاسم على الشيوعية.

وقد تمكن المحافظون الجدد من فرض وجودهم بالتحالف مع اليمين الراديكالي بعد سقوط الرئيس ريتشارد نيكسون وخلفه الرئيس جيرالد فورد، وعرف هذا التيار تلاقيا كبير مع إدارة الرئيس ريغان، وقد كان أغلب المحافظين الجدد ينتمون إلى الحزب الديمقراطي إلا أن أفكارهم لم تلق صدى لدى الديمقراطيين مما دفعهم إلى التوجه نحو الحزب الجمهوري، وخاصة بعد الترحيب بهم في حملة ريغان الرئاسية، ودعم خلالها المحافظون الجدد الرئيس ريغان وحثوه على التشدد في السياسة الخارجية واستعمال القوة ضد الاتحاد السوفيتي.

وعندما وصل الرئيس جورج بوش إلى الحكم لم يلق الترحيب الذي حظي به سابقه رغم انتمائه إلى الحزب الجمهوري ورغم ما حققه في السياسة الخارجية من سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار جدار برلين والدعوة إلى "النظام العالمي الجديد" الذي قام على ثلاث دلالات" هي:

1 -انتصار القيم الليبرالية والديمقراطية على الإيديولوجية التوليتارية الشيوعية مما يسمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره بفعل هذا الانتصار.

2 -تحقيق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية مما يمكن من حل النزاعات الموروثة عن الحرب الباردة وفق مبادئ القانون الدولي ضمن آلية تتمثل في هيئة الأمم.

3 -اضطلاع الولايات المتحدة بدور الراعي الأمين للنظام الدولي في صيغته الجديدة من حيث مقتضيات السلم العالمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية"[21].

هذه الرؤية التي بدأت تطبيقاتها العملية في الشرق الأوسط بحرب تحرير الكويت من الغزو العراقي، وكذا مسار التسوية للصراع العربي الإسرائيلي "مؤتمر مدريد 1991 ".

إن بوش كان محافظا تقليديا وكان أكثر اعتدالا من سلفه، فضلا عن تخوفهم من أن تؤدي سياسته بشأن الصراع العربي الإسرائيلي إلى الضغط على إسرائيل بخصوص عقد مؤتمر مدريد"[22]، ولعل ذلك من جملة الأسباب التي أدت إلى عدم احتفاظه بكرسيه لولاية ثانية أمام المرشح الديمقراطي بيل كلينتون، أين عرف الجيل الأول من المحافظين الجدد أزمة نتيجة الفشل في العثور على عدو جديد، وكذا صعود أصحاب التوجهات الواقعية إلى الحكم ممن يرون التروي في استعمال القوة العسكرية.

وعلى هذا، فإن حظ المحافظين الجدد لم يكن جيدا خلال فترة حكم الرئيس جورج بوش الأب وحتى عام 1993، فقد كان الرئيس بوش الأب محافظا تقليديا واتسم بكثير من الاعتدال في سياسته الخارجية والمحلية، وتجمد نشاطهم خلال تلك الفترة وخلال ثمانية الأعوام التي قضاها الرئيس بيل كلينتون في البيت الأبيض.

ومع انتخاب الرئيس جورج بوش الابن في سنة 2000 تضاعف نشاط المحافظين الجدد، حيث وصل عدد منهم إلى مناصب بارزة خاصة في وزارة الدفاع، مثل بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع ودوغلاس فايث وكيل وزارة الدفاع وريتشارد بيرل عضو المجلس الاستشاري لوزير الدفاع الذي كان مستشارا لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في حملته الانتخابية.

رغم ذلك فقد سبق وحاول المحافظون الجدد التدخل في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال بعث رسالة إلى الرئيس كلينتون في 26 جانفي 1998 حول ضرورة إرسال الجنود الأمريكيين إلى العراق من أجل إكمال مهمة الإطاحة بالنظام العراقي إلا أنها قوبلت بالرفض من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون"[23]، وتم إعادة المحاولة في 29 ماي من نفس السنة إلا أنها قوبلت مرة أخرى بالرفض"[24]، في ظل هذه الظروف برز الجيل الثاني من المحافظين الجدد.

2-الجيل الثاني من المحافظين الجدد:

تبنى الجيل الثاني من المحافظين الجدد رؤى تتصب على كيفية استخدام قوة أمريكا ومركزها الدولي غير المسبوق كقطب أوحد لتحقيق أجندتهم وتشكيل العالم وفقا لرؤيتهم، من خلال إحداث نوع من التوازن مع الديمقراطيين بالوجود في الكونغرس في ظل الأغلبية الجمهورية، بدأت تطغى النزعة الأحادية الأمريكية التي كان من علاماتها الأولى الانسحاب الأمريكي من عمليات الرقابة البحرية... وهي الفترة نفسها التي شهدت أيضا توجيه انتقادات إلى الأمم المتحدة.

وفي ربيع سنة 1997 عرفت حركة المحافظين الجدد تطورا ملحوظا مع تأسيس كل من روبرت كاغان ووليام بيل كرستول "Robert Kagan"، " William Bille Kristol " لمركز مشروع من أجل قرن أمريكي جديد " PANC" الذي يرتكز على أن الولايات المتحدة يجب أن تكون لها الرؤية والإرادة لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بالشكل الذي يتوافق مع مبادئها ومصالحها، ويحتوي البيان التأسيسي على الدعوة إلى التفوق المطلق للولايات المتحدة في كل الميادين.

أهم الأفكار التي دعا إليها مركز من أجل مشروع من أجل قرن أمريكي جديد هي:

❖ أن السياسة الخارجية والدفاعية تائهتان وأن تاريخ القرن العشرين يظهر أهمية صوغ الظروف قبل بروز الأزمات ومواجهة الأخطار قبل أن تستفحل والمطلوب:

– زيادة الإنفاق الدفاعي بقيمة 48 مليار$ من أجل تحمل مسؤولياتنا تجاه العالم.

– تعزيز العلاقات مع الحلفاء وتحدي الأنظمة المعادية لمصالح أمريكا وقيمها.

– تعزيز الحرية السياسية والاقتصادية حول العالم.

– فهم الدور الأمريكي الفريد ومسؤولية حفظ نظام دولي يفيد أمن أمريكا ورفاهيتها ومبادئها"[25].

وتتشكل قوى اليمين اليوم التي تتصدر المسؤولية والقيادة في الإدارة الأمريكية من تلاقي ثلاثة اتجاهات فكرية هي: المحافظون الجدد والاتجاه الإنجيلي صاحب الروافد الجنوبية الديني "الذي يهتم خاصة بمنطقة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي وينظر إليه من جانب ديني بحت، والاتجاه الجمهوري المحافظ "[26]، ويصنف كل من ديك تشني ورونالد رامسفلد وكوندوليزا رايس ضمن التيار المحافظ المتشدد "صقور البيت الأبيض" ولم يحدث التلاقي تلقائيا بل هو راجع إلى شخصية الرئيس بوش الابن التي تضافرت مع أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أحدثت التغيير لصالح اليمين الأمريكي الذي يلتقي مع الرئيس بوش الابن في النزوع إلى المواجهة وسياسة تهدف إلى انتصار الخير في صراعه ضد الشر ورفض التقيد بعمل الأمم المتحدة، حيث شهدت ولاية الرئيس بوش الابن الانسحاب من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل الانسحاب من الاتفاقية التي تمنع التجارب لإنتاج صواريخ مضادة للصواريخ "ABM" وبناء الدرع الصاروخي الذي تفوق تكلفته 100 مليار دولار ورفض التوقيع على اتفاقيات أخرى كبروتوكول كيوتو، والتأييد اللامسبوق لإسرائيل، بينما هناك رأي آخر يتحدث عن وقوع الرئيس بوش الابن ضحية لتيار المحافظين الجدد نظرا إلى افتقاره إلى الخبرة والذكاء.

وبعد 11 سبتمبر 2001 قدم المحافظون الجدد إطارا فكريا متكاملا لسياسة الولايات المتحدة لما بعد 11 سبتمبر وأكدوا على ضرورة استبدال خطر الشيوعية التي انهارت بخطر الإرهاب، وبعد تسعة أيام من هذه الأحداث بعث أربعون شخصا من المحافظين الجدد برسالة إلى بوش الابن ترشده إلى كيفية إدارة الحرب ضد الإرهاب من بينهم وليام كرستول ورتشارد بيرل وهي عبارة عن إنذار إلى الرئيس بوش الابن بأن عليه إعلان الحرب على العراق وعزل صدام حسين من منصبه وأن تقاعسه في ذلك سيمثل استسلاما مبكرا في الحرب على الإرهاب، وكذا ضرورة تحطيم حزب الله رغم أنه لا علاقة له بأحداث 11 سبتمبر 2001 والتأكيد على ضرورة مهاجمة كل من سوريا وإيران إن لم تكف عن مساعدته"[27].

وبذلك فقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 (التي وصفت بأنها أشد إيلاما من بيرل هاربر 1945) دافعا إلى بروز مشروع أمريكي جديد هو الشرق الأوسط الجديد الذي تبناه المحافظون الجدد وتم إعلانه في جويلية 2004 في قمة مجموع الدول الثمانية الكبار "G8" بجورجيا تحت عنوان مشاركة نحو التقدم والمستقبل المشترك مع منطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا[28] وهو خلاصة تطور جملة من الأطروحات بدأ بالسوق الشرق أوسطية وصولا إلى الشرق الأوسط الجديد.

وترتكز دعاوى المحافظين الجدد على المحاور التالية:

1- استعمال الضربات الاستباقية " الحرب الوقائية " سياسة الحروب الاستباقية التي عبر بها الرئيس بوش من خلال سياسة الأمن القومي الأمريكي في سبتمبر 2002 التي تعد نتاجا مهما لتأثير المحافظين الجدد، وبهذا لم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى التعرض لهجوم لكي تشن الحرب، بل إنها تستطيع شن الهجوم

بعمل استباقي بمجرد الشعور بخطر محدق، ويمكنها الانفراد بالاستباق أو الاستباق متعدد الأطراف والاختياري، كما حدث في الحرب على العراق.

2- تقسيم العالم إلى أعداء وأصدقاء دون وسطية معنا أو ضدنا "الخير والشر" التي أخذها الرئيس بوش عن المحافظين الجدد، وهي النزوع إلى المواجهة استنادا إلى أن مبادئهم تنبع من الخير.

3- العمل على عزل محور الشر حتى يسهل القضاء عليه.

4- التركيز على الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كمسرح رئيسي لمصالح أمريكا.

وعلى هذه الأرضية تم بناء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

المطلب الثالث: الأبعاد الإيديولوجية لتيار المحافظين الجدد:

هناك ثلاثة أبعاد في إيديولوجية المحافظين الجدد هي:

1 -البعد العالمي:

من خلال تبني سياسة شاملة جغرافيا وحتى ميدانيا أي تجاه كل العالم وعلى مستوى جميع الميادين العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى القيمي والثقافي وفق الرؤية الأمريكية والمعايير الأمريكية تنفيذا للمصالح الأمريكية. وردد في هذا الإطار بول ولفوويتز "أن على أمريكا أن تكون موجودة في كل أنحاء العالم لتدافع عن مصالحنا ومصالح حلفائنا"[29].

2 -البعد الصهيوني:

الواضح في أفكارهم باعتبار أن أغلبهم من اليهود الأمريكيين والأمثلة كثيرة.

في تقرير أعده مجموعة من المحافظين الجدد علي رأسهم ريتشارد بيرل أرسله إلي بنيامين نتنياهو سنة 1996 بعنوان: تغيير جذري لضمان أمن المملكة A clean Strategy for Security The Realm "break New " أين يؤكد علي ضرورة التخلي عن مبدإ الأرض مقابل السلام... وضرورة إقامة دولة يهودية خالصة دون التنازل عن الأراضي المحتلة، وفي تصريح النائب الديمقراطي جيمس موران خلال ندوة سياسية في واشنطن مارس 2003 قائلا: "لولا الدعم القوي للجالية اليهودية للحرب ضد العراق لما قامت الولايات المتحدة بهذه الحرب"[30]، كما أكد ستتلي هوفمان أستاذ في جامعة هارفارد لصحيفة" New Republic " أن هذه المجموعة المسيطرة على الإدارة الأمريكية لا تنظر إلي السياسة الخارجية إلا من زاوية واحدة بغض النظر عن المصلحة الأمريكية"[31].

3 -البعد أو الطابع العنصري:

بالإضافة إلى تجسده في الفلسفة المانوية القائمة على النظرة الثنائية (نحن والآخر، الخير الشر...)، الطابع العنصري في النظر إلي الإسلام والعرب خاصة، مثلا، من خلال الحديث الذي أدلي به جيمس ويسلي "James Wislly" المرشح لأداء دور في إدارة العراق بعد الحرب في 2 أبريل 2003 حيث عبر عن اعتقاده أن الحرب الباردة هي الحرب العالمية الثالثة وأن أمريكا حاليا منخرطة في حرب عالمية رابعة تقودها ضد ثلاثة أعداء رئيسيين هم حكام العراق وسوريا وإيران والإسلاميون المتطرفون مثل القاعدة"[32].

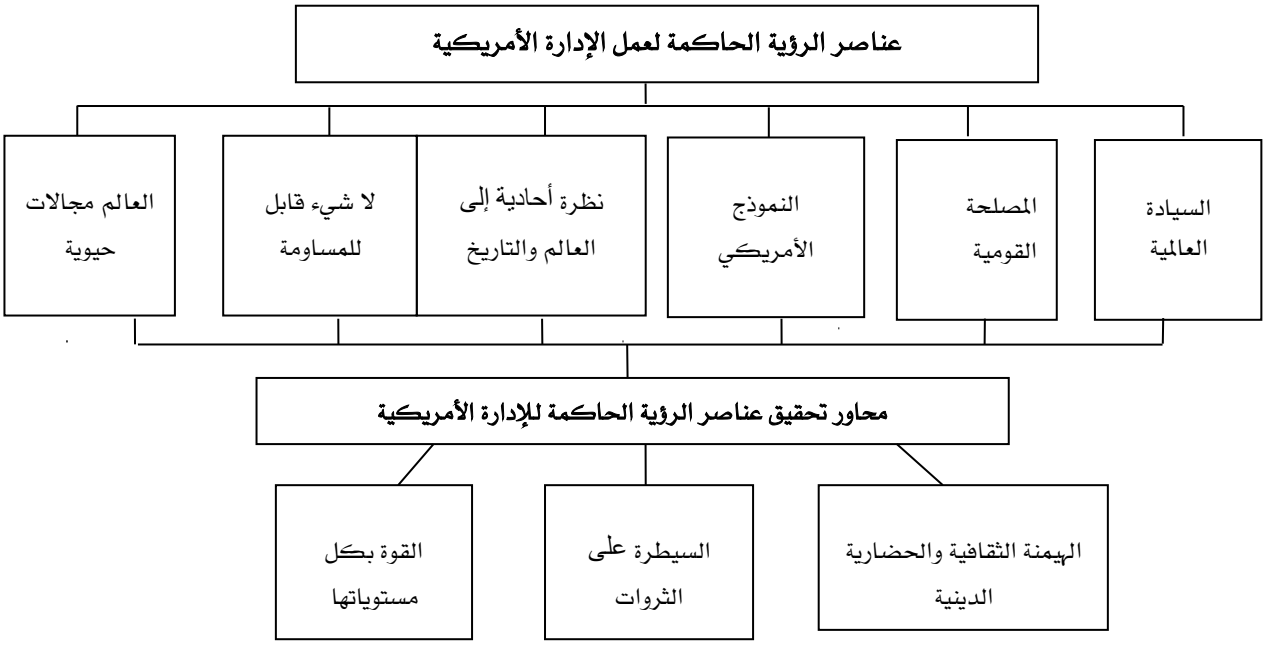

ويمكن أن نوجز رؤية الإدارة الأمريكية الحالية ومحاور عملها في المخطط التالي:

لقد وقعت السياسة الأمريكية أسيرة المحافظين الجدد وأطروحاتهم وخططهم تجاه المنطقة العربية، وقد استغل المحافظون الجدد اعتداءات 11 سبتمبر 2001 لفرض سياسة تقوم على تسويغ الحق في التدخل الاستباقي ضد أنظمة محددة ومن أجل محاربة الإرهاب ونفذت ذلك باحتلالها العراق، وقد قدم المحافظون الجدد منذ سنة 1996 تقريرا استراتيجيا (أي قبل وصول الرئيس بوش الابن إلى السلطة) يحدد توجهات السياسة الخارجية ويحدد استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، بما في ذلك سياسة الدعم المطلق والكامل لإسرائيل ومنع قيام دولة فلسطينية ثم إزاحة صدام حسين من السلطة وصولا إلى ضرب سوريا وإيران واحتواء سائر الأنظمة العربية وإعادة هيكلة المنطقة بما يتوافق والاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية[33].

إن هذا التقرير الذي اعتمده المحافظون الجدد كسياسة ممارسة تجاه المنطقة يكشف كل زيف ادعاءات الديمقراطية الأمريكية وطريقة تصديرها إلى المنطقة العربية، فمبادئ الديمقراطية يستحيل أن تحمل إلى المنطقة العربية عبر الخارج وبالقوة والاحتلال لأن شروط تكون الديمقراطية وانتشارها في العالم العربي عملية سياسية وفكرية واقتصادية داخلية أولا وأساسا أكثر من ذلك أن الولايات المتحدة هي بنفسها أعاقت عمليا محاولات الديمقراطية في المنطقة من خلال دعمها وتأييدها للأنظمة الدكتاتورية في المنطقة منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى الآن فنشر الديمقراطية يتم حسب سياسة المحافظين الجدد القائمة على الانتقائية وفقا لمقومات المصلحة القومية الأمريكية.

وتزداد سياسة المحافظين الجدد خطورة باتباعها سياسة احتلال وتفتيت المنطقة إثنيا وطائفيا وقبليا مما يؤدي إلى اندلاع نزاعات أهلية تجعل من إعادة توحيد الدولة أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا.

لائحة بأسماء بعض المحافظين الجدد ومراكزهم[34]:

الاسم	الصفة
ارفينغ كرستول	مؤسس مجموعة المحافظين الجدد وصاحب مجلة ويكلي ستاندارد
وليام كرستول	ابن إرفينغ كرستول
نورمان فود هوتس	محرر مجلة " انكاونتر "
ميدج ديكتر	زوجة نورمان فود هوتس
فرنك غافني	من مركز السياسة الأمنية " تأسس 1988 "
روبرت كاغان	صاحب كتاب "الجنة والقوة: أمريكا وأوربا في العالم الجديد "
فيكتوريا نولاند	زوجة كاغان " مستشارة ديك تشيني في الشؤون الخارجية "
تشارلز كراوثامر	صحفي بمجلة " واشنطن بوست "
رتشارد بيرل	رئيس مجلس سياسات الدفاع في البنتاغون/ ومن رؤساء معهد انتربرايز
اليوت كوهين	من لجنة سياسات الدفاع
بول وولفوويتز	نائب وزير الدفاع الأمريكي
إليوت ابرمز	المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي
جون بولتون	صديق مقرب لوليام كريستول ونائب وزير الخارجية الأمريكية
اوليغر نورث	من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي
دونالد رامسفلد	وزير الدفاع
ديك تشيني	نائب الرئيس بوش
ميراف فيرمزر	مسؤولة عن شؤون إسرائيل والعرب في منتدى الشرق الأوسط، مرتبط بشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي
ديغيد فيرمز	زوج ميراف من معهد انتربرايز التابع لبيرل
دينيس روس	من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط
وليام سباير	صحفي من مجلة "نيويورك تايمز "
روبرت باتلر	صحفي من "وول ستراييت جورنال "
يوسف شتيرن	من كتاب خطابات الرئيس جورج بوش
ميتو سكالى	من كتاب خطابات الرئيس جورج بوش
جون مكونل	كاتب خطابات ديك تشيني
لويس ليبي	رئيس غرفة عمليات ديك تشيني
جاي غارنر	رئيس الإدارة المدنية في العراق بعد الاحتلال قبل بول بريمر/ مقرب من وولفوويتز
هنري كسنجر	وزير الخارجية الأمريكي الأسبق
دان كوبل	نائب رئيس أمريكي سابق
جيمس شلسنجر	وزير دفاع سابق
هارولد براون	وزير الدفاع السابق

نوت جنجريتش	متحدث سابق بسم مجلس النواب
جيب بوش	أخو جورج بوش
فرنسيس فوكوياما	صاحب كتاب " نهاية التاريخ والرجل الأخير "
كارل روف	المستشار السياسي للرئيس بوش
مايكل ليدين	من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي
كوندوليزا رايس	مستشارة شؤون الأمن القومي للرئيس الأمريكي بوش
دنيال باييس	مدير المعهد الأمريكي للسلام
جيمس وولسي	رئيس وكالة الاستخبارات المركزية "CIA"
أبرام شولسكي	مدير مكتب المهمات الخارجية في وزارة الدفاع
غاري سميث	المدير التنفيذي لمشروع القرن الأمريكي الجديد
جون برينان	رئيس مركز دمج خطر الإرهاب
دوغلاس فايث	وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة
كن ادلمان	صديق قديم وزميل لرامسفلد
توم فولي	رئيس سابق لمجلس النواب وعضو مجلس سياسة الدفاع التابع لبيرل
بروس جاكسون	من مشروع القرن الأمريكي الجديد
لويس ليمان	من مشروع القرن الأمريكي الجديد
مارك غير سون	من مشروع القرن الأمريكي الجديد

مايكل موبيس	عمل في إدارة الرئيس ريغان ويرتبط بعلاقات وثيقة مع بيرل وفيث
بيتر رودمان	
روبرت ساتلوف	من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط " المدير التنفيذي لـ9 سنوات
بتريكك كلوسون	نائب مدير واشنطن لسياسة الشرق الأوسط
ميكل روبين	خبير في معهد أمريكا انتربرايز " مع بيرل "
هيرمان كاهن	مؤسس معهد هدسون عام 1961.

المراجع:

الكتب:

-اباه السيد وليد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

-حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الموسع، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2005.

-عماد فوزي الشعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد (دراسة استراتيجية اليمين المحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي)، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2003.

-سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة من الحرب الأهلية إلى 11سبتمبر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

- سيمون هيرش، القيادة الأمريكية العمياء، ترجمة (مركز التعريب والبرمجة)، القاهرة: الدار العربية للعلوم مكتبة مدبولي، 2005.

- صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004.

-مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة (عصام فايز وناهد وصفي)، ج1، بيروت: مكتبة الشروق، 2001.

المجلات:

-برزنسكي زيغون، السياسة الخارجية الأمريكية تحديات القيادة في القرن 21، "مجلة شؤون الأوسط"، العدد 98، 2003.

-ب علي، السياسة الأمريكية بعد 11 سبتمبر استمرارية أم قطيعة، "مجلة الجيش"، العدد 514، 2006.

-جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة المحافظين الجدد على الساحة الأمريكية، "مجلة السياسة الدولية"، مجلد31، العدد 166، أكتوبر 2006.

خالد غزال، السياسة الإمبريالية الأمريكية العدوانية الكاملة على شعوب العالم، "مجلة شؤون الأوسط"، العدد 120، خريف 2005.

-عبد العزيز كمال، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، "مجلة البيان" الرياض: التقرير الاستراتيجي السنوي، 2004.

باللغة الأجنبية:

- Chalmers Johnson, un projet lancé en 1998, "le monde ", nouvelle édition, janvier 2003.

- Jacques Julliard ،la nouvelle Amérique conservatrice ،«le débat: histoire politique société» N133 janvier -février 2005.

-Rebuilding America's Defences: strategy, forces and resources for a new century in

Http: //www. new americnentury. org /RebuildingAmericasDefenses. pdf.

الهوامش:

(1) عماد فوزي الشعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد (دراسة استراتيجية اليمين المحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي)، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2003، ص 36.

(2) عبد العزيز كمال، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، "مجلة البيان"، الرياض: التقرير الاستراتيجي السنوي، 2004، ص 286 .

(3) جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة المحافظين الجدد على الساحة الأمريكية، "مجلة السياسة الدولية"، مجلد31، العدد 166، أكتوبر 2006، ص46 .

●المحافظة التقليدية تدعو إلى الإبقاء على الحالة الراهنة والوقوف ضد أي تغير جوهري بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

(4)جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة المحافظين الجدد في الساحة الأمريكية، ص 46.

(5) جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة المحافظين الجدد في الساحة الأمريكية، ص 48.

- نفس المرجع، ص 47 (6) .

(7) مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة (عصام فايز وناهد وصفي)، ج1، بيروت: مكتبة الشروق، 2001، ص 121 .

(8)سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة من الحرب الأهلية إلى 11 سبتمبر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص 40.. 41 .

(9) ب علي، السياسة الأمريكية بعد 11 سبتمبر استمرارية أم قطيعة، " مجلة الجيش "، العدد 514، 2006، ص47 .

(10) سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية القوة والدين والثروة، مرجع سابق، ص43.. 44 .

(11)برزنسكي زبغون، السياسة الخارجية الأمريكية تحديات القيادة في القرن 21، "مجلة شؤون الأوسط"، العدد 98، 2003، ص69.

(12) جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة المحافظين الجدد على الساحة الأمريكية، مرجع سابق، ص 48.. 49

(13)جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة المحافظين الجدد في الساحة الأمريكية ص 48 .

(14) نفس المرجع، ص 49 50 .

(15)صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004، ص126

(16)جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة المحافظين الجدد في الساحة الأمريكية، مرجع سابق، ص51

(17) جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة المحافظين الجدد، مرجع سابق، ص 52 .

(18) مرجع سابق، ص53 .

(19) جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة المحافظين الجدد في الساحة الأمريكية، مرجع سابق، ص53 .

(20) نفس المرجع، ص 54 .

(21) اباه السيد وليد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004 ص 32 .

(22) عماد فوزي الشعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد (اليمين المحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل ألاستباقي)، ص67 .

(23) سيمون هيرش، القيادة الأمريكية العمياء، ترجمة (مركز التعريب والبرمجة)، القاهرة: الدار العربية للعلوم مكتبة مدبولي، 2005 ص 157.

(24) Chalmers Johnson ،un projet lancé en 1998 ،"le monde " ،nouvelle édition ،janvier 2003.

(25) Rebuilding America's Defences: strategy ،forces and resources for a new century in

Http: //www. new americnentury. org /RebuildingAmericasDefenses. Pdf.

(26) Jacques Julliard ،la nouvelle Amérique conservatrice ، « le débat: histoire politique société » N133 janvier - février 2005 ،p 14. 15.

(27) جمال علي سلامة، أسباب وأدوات سيطرة المحافظين الجدد في الساحة الأمريكية، مرجع سابق، ص 57 .

(28)حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الموسع، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2005، ص 250... 256 .

(29)صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص 129.. 103 .

(30) نفس المرجع، ص 135... 137

(31) نفس المرجع، ص344 .

(32) صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص 120.. 121

(33) خالد غزال، السياسة الإمبريالية الأمريكية العدوانية الكاملة على شعوب العالم، " مجلة شؤون الاوسط"، العدد 120، خريف 2005، ص 147

(34) صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص 30... 33.

العقيدة العسكرية الإسرائيلية بين التحديات الإقليمية والقدرة على التكيف

د. فول مراد

Abstract:

Military doctrine represents one of the fundamental pillar upon which a state stands its military strategies.

The states can't succeed only if they are based on military doctrine that is able to be developed and adapted to all changes and challenges.

Israel is one of the states that took into consideration the factor of power based on military doctrine that consists of Jewish religion, Zionist ideology and modern technology. Israel could maintain through its doctrine, security and expand, at the expense, of its neighbors facing all the internal and external risks since its foundation in 1948.

Thanks to this military doctrine, Israel has been able to impose its-self as a regional power in the Middle East.

مقدمة:

تعد العقيدة العسكرية نتاجا لتفاعل مجموعة من العوامل العقائدية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التاريخية، الجغرافية التي تسود في دولة ما، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي للدولة أين يتكفل صانع القرار بوضع وتحديد مبادئها، كما أنها تبين نهج العمل لتحقيق الأمن انطلاقا من نظرة الدولة إلى طبيعة علاقاتها الخارجية. والواضح أن خبرات الحروب تلعب دورا مهما في دعم هذه العقيدة وتطويرها. فالعقيدة العسكرية وضمنها هيكلية الجيش ونوعية تسليحه ومصادر التهديد تخضع في كل مرحلة لعملية مراجعة يشارك فيها مختصون من المستويين السياسي والعسكري. وعلى ضوئها، توضع القواعد الأساسية للاستراتيجية العسكرية للدولة لأنها أي (العقيدة العسكرية) تتأثر بالأهداف العليا للدولة وتنبثق منها. وعليه، فإنها هي التي تحدد الأسس والمبادئ

التي تقوم عليها الاستراتيجية العسكرية، بمعنى أن الاستراتيجية هي وليدة العقيدة العسكرية.

إن إسرائيل من الدول التي أولت أهمية قصوى للعقيدة العسكرية، حيث احتل الأمن مرتبة متقدمة في أهدافها العليا. وقد عبرت تصريحات عديدة صادرة عن سياسيين ورجال أمن إسرائيليين، عن إدراك مشترك لمركزية متغير الأمن في الذهنية الإسرائيلية. فما هي محددات العقيدة الأمنية الإسرائيلية؟ وكيف تمكنت إسرائيل من مواجهة التحديات الأمنية التي واجهتها منذ قيامها سنة 1948؟

القواعد الممهدة للعقيدة العسكرية الإسرائيلية:

بدأت العقيدة الأمنية الإسرائيلية في التبلور قبل ظهور الدولة الإسرائيلية وبالضبط في المرحلة المتأخرة من التواجد العثماني بفلسطين، فقد اهتمت حركة الاستيطان بإنشاء قوات عسكرية بحجة القيام بأعمال الأمن والحراسة والدفاع، وذلك بإنشاء منظمة هاشومير (الحارس) سنة 1909، التي تولت عمليات حراسة المستعمرات الصهيونية المقامة في الجليل الأسفل من هجمات البدو والقوميين العرب مقابل أجر سنوي، ثم توسعت لتعمل في مناطق أخرى[1]. وكانت فكرة إنشاء هذه الميلشيا مستوحاة من جماعات الدفاع الذاتي المعمول بها آنذاك في روسيا، كما أنها ارتبطت بقرار الحركة الصهيونية بالبدء في ممارسة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين على نطاق واسع بعد سنتين فقط من إنشاء فرق عسكرية مسلحة بأسلحة خفيفة في سبتمبر 1907 تحت اسم بارجيورا *(Bargiora)على يد إسرائيل شوحات لحماية الطائفة اليهودية. وكان عملها دفاعيا لا غير. لكن سرعان ما حلت منظمة هاشومير سنة 1920 لتحل محلها منظمة الأرغون هاغاناه (منظمة الدفاع) التي أسست على يد فلاديمير زئيف جابوتنسكي وإلياهو غولمب (Eliyahou Golomb) بناء على قرار اللجنة العامة للهستدروت في 1921/06/25 لحماية المستوطنات اليهودية. وقد ظلت تحت سيطرت الهستدروت إلى أن انتقل الإشراف عليها إلى الوكالة اليهودية في أعقاب الثورة الفلسطينية سنة1929[2]. وكان إلياهو غولمب (Eliyahou Golomb) قد تقدم باقتراح لإنشاء منظمة عسكرية سرية باسم " فرقة الدفاع والعمل " والتي تحولت إلى الأرغون هاغاناه، مشكلة بالتعاون مع السلطات البريطانية قوة شرطة يهودية باسم (النوطريم) قوامها اثنان وعشرون ألف (22000) يهودي مسلح[3]، مستفيدين من الخبرة التي اكتسبها اليهود المنخرطون تحت لواء القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى. وقد سعى المؤسسون لهذه المنظمة إلى استيعاب كافة التنظيمات اليهودية المسلحة الأخرى، ويعتبر فريدريك أنسل(Encel Frédérc) الهاغاناه بمثابة النواة الأساسية للجيش الإسرائيلي لاحقا[4].

وأثناء الحرب العالمية الثانية وبالضبط في ماي 1941 وبموافقة السلطات البريطانية أنشئت داخل الهاغاناه قوات هجومية ضاربة من 400 مقاتل عرفت باسم البالماخ (سرايا الصاعقة) تحت قيادة إسحاق سداح (Itshak Sadah) ثم إيغال ألون سنة 1945[5]، حيث تكفل ضباط بريطانيون بتلقينهم تقنيات التخريب وأعمال الصاعقة (الكومندو). وقد لعبت هذه القوات دورا كبيرا في حرب 1948 ضد الجيوش العربية في الخليل الأعلى، سيناء، النقب والقدس. وإلى جانب الهاغاناه نشطت منظمات عسكرية أخرى لكن أقل أهمية داخل مؤسسات اليشوف (حركة الاستيطان اليهودي) أهمها أرغون تسفاي لئومي بأرتس يسرائيل (المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل) بقيادة مناحيم بيغن، والتي لعبت دورا محوريا في تهجير اليهود إلى أرض

فلسطين والتجسس على العرب، كما اتجهت إلى الصدام مع سلطات الانتداب البريطانية لإجبارها على التخلي عن الانتداب وإعلان قيام دولة إسرائيل[6]. بالإضافة إلى منظمة ليحومي حيروت تاسرائيل (المحاربون من أجل حرية إسرائيل) بقيادة أبراهام شتيرن وقد اشتهرت باسمه، والمعروف عنها أنها تبنت استراتيجية متشددة وأعلنت بوضوح عن هدفها في إقامة دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن[7]. وبموازاة ذلك، طور اليهود ملحقات للتنظيمات العسكرية سالفة الذكر، ومن أبرزها ورشات تصنيع الأسلحة، والذخيرة، والعتاد، وكذا ورشات الإصلاح والصيانة. لم تكد تنتهي سنوات الحرب العالمية الثانية حتى تمكن المستوطنون اليهود من وضع اللبنات الأولى لمجتمع صناعي عسكري متكامل، كما استطاعت قيادات هذه التنظيمات العسكرية من إنشاء فروع استخباراتية ومنظمات شبه عسكرية نشطت بين الشباب اليهودي لإذكاء الشعور القومي الديني لديهم ومنها بالخصوص الجدناع (كتائب الشباب) التي عملت في أوساط الشبيبة اليهودية لتربيتهم وتدريبهم وتنمية الروح العسكرية فيهم[8]. وقد شاركت هذه الكتائب في حرب 1948، وتحولت عام 1950 إلى منظمة رسمية تحت إشراف كل من وزارتي الدفاع والتعليم، وقامت بمساعدة اليهود القادمين على الاندماج في المجتمع الإسرائيلي وبث الروح العسكرية في أذهان الأجيال الجديدة[9]. بالإضافة إلى منظمة ناحال (الشبيبة الطلائعية المحاربة في إسرائيل) التي تأسست عام 1948، والتي يمكن لمنتسبيها فوق سن الثمانية عشرة الانخراط في الوحدات العاملة على جبهات القتال، ثم أصبح دورها يجمع بين الخدمة العسكرية والعمل الزراعي، وبعد قيام الدولة الإسرائيلية تحولت إلى تنظيم رسمي يتبع جيش الدفاع الإسرائيلي.

لقد مثلت هذه الأعمال التنظيمية داخل مستوطنات اليشوف الانطلاقة الفعلية لعسكرة المجتمع اليهودي قبل قيام الدولة، كما شكلت القواعد الأساسية التي بني عليها جيش الدفاع الإسرائيلي بعد إنشائه، حيث ورغم الصعوبة التي وجدها قادة إسرائيل في توحيد هذه التنظيمات المختلفة غداة الإعلان عن قيام الدولة، إلا أن المكانة التي كان يحتلها دافيد بن غوريون والمجهودات التي بذلها بين الزعماء اليهود وقادة التنظيمات اليهودية خاصة خلال المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (22) في بال (سويسرا) (1946/12)، مكنته من إقناع المؤتمرين بتبني طروحاته. خلص المؤتمرون إلى تبني قرارات كان لها تأثير على مستقبل إسرائيل وعلى دور المؤسسة العسكرية فيها، ومن أهمها إنشاء منصب وزاري جديد للدفاع يتولاه دافيد بن غوريون نفسه، إلى جانب رئاسته اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. الأمر الذي سمح له أن يوحد كافة التنظيمات العسكرية في جيش واحد أطلق عليه اسم تساحال (جيش الدفاع) وفق ما نص عليه القرار رقم 04 المنشئ لقوات الدفاع الصادر في 28 ماي 1948. وقام التنظيم الجديد باستلام الأسلحة والعتاد ومنشآت الإنتاج والإصلاح والصيانة التي كانت تمتلكها التنظيمات العسكرية السابقة. وقد تطلب الأمر ستة أشهر كاملة لاندماج هذه الأخيرة في الجيش الإسرائيلي ليحتل هذا الأخير مكانة محورية في الحياة السياسية الإسرائيلية وكذا في أوساط المجتمع الإسرائيلي.

محددات العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

دأب الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي على تقويم الوضع الجيوبولتيكي لدولة إسرائيل داخل بيئتها الإقليمية، معتبرا أنه يشكل خطرا على أمنها على أساس أنها تعيش داخل بيئة معادية رافضة حتى فكرة وجودها كدولة. وقد انعكس ذلك على العقيدة الأمنية

الإسرائيلية، وعلى كل الاستراتيجيات العسكرية التي تم تبنيها منذ قيام هذه الدولة سنة 1948، وهو ما عبر عنه الخبير الإسرائيلي مارك هيلر (Mark Hiller)، في طرحه حول المسلمات القاعدية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، التي تتمحور حسبه في النقاط التالية[10]:

أ–غياب الخيارات، مادامت إسرائيل يجب عليها مواجهة عداء الدول العربية مجتمعة.

ب–النقص العددي، كون إسرائيل تحارب عدوا بعدة وعتاد أكبر.

ت–ليس هناك نصر عسكري بالوسائل العسكرية فقط، فهذا الأخير ليس هدفا في حد ذاته وإنما يعتبر آخر خيار.

كما يشير الخبير في الشؤون الأمنية ديفيد رودمان في دراسته المعنونة بـ"نظرية الأمن القومي الإسرائيلي"، أن هناك ثمانية مفاهيم أساسية وجهت السلوك والتفكير الإسرائيلي على مدى عمر الدولة وهي[11]: الجغرافيا، القوة البشرية، الكم ضد الكيف، المناورة الهجومية، الردع، التهديدات التقليدية وغير التقليدية، الاعتماد على الذات، وأخيرا مساندة القوى العظمى.

هذه المسلمات والمفاهيم انعكست بشكل مباشر على الاستراتجية العسكرية التي تبناها قادة إسرائيل في أعقاب قيام الدولة اليهودية، وهي تقوم على الأسس التالية[12]:

أ–ضمان التفوق النوعي والكمي، الذي يشكل ركنا أساسيا في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وقد فرضه واقع الاختلال في المعطيات الاستراتيجية الأولية لصالح العرب، لذلك اتجهت إسرائيل إلى بناء قوة عسكرية ذات تفوق نوعي لتعويض النقص الكمي في المعطيات الاستراتيجية الأولية.

ب–التقرب غير المباشر، وهو يعني على المستوى العملياتي القيام بالمناورات والتحركات للوصول إلى مؤخرات القوى المعادية وضرب خطوط إمدادها وتهديد خطوط مواصلاتها ومؤخراتها، بحيث تضطر إلى إلقاء السلاح أو الانسحاب من ميدان المعركة.

ت–الحرب القصيرة والحاسمة، من خلال حسم الحرب خلال أقصر فترة زمنية ممكنة، وبأقل الخسائر البشرية.

ث–الاستخبارات وجمع المعلومات عن الدول العربية والأطراف الإقليمية التي يمكن أن تنضم إليها، لمعرفة نظمها التسلحية وقدراتها العسكرية.

ج–الردع بشقيه التقليدي والنووي، وهو ينطوي على توجيه رسالة مستمرة إلى الدول العربية والإسلامية (التي يمكن أن تنخرط في الصراع العربي–الإسرائيلي إلى جانب دولة أو كل العرب)، لتذكرها بأن الثمن الذي ستدفعه جراء شن الحرب على إسرائيل سيفوق بكثير المكتسبات التي تسعى إلى تحقيقها، أي أن الردع يقوم على دفع الدول المعادية للتفكير بالضربة الثانية التي ستكون ضربة قاصمة.

لذلك انصب اهتمام قادة إسرائيل على صياغة استراتيجية عسكرية ترتكز على مفهومي الهجوم والردع، أي نقل الحرب إلى فضاء الخصم واعتماد الهجوم الاستباقي لتعويض محدودية المجال الجغرافي وتطوير التقنيات النووية وأسلحة الدمار الشامل. وثمة إجماع لدى الخبراء الاستراتيجيين العسكريين الإسرائيليين على أن الوسيلة الفعالة لضمان أمن دولة إسرائيل هي الردع الاستراتيجي الذاتي، أي السلاح النووي الذي يكفل التعامل مع الخيار الأسوإ[13].

كان التأكيد في كل الاستراتيجيات العسكرية، التي اعتمدتها إسرائيل في كل مراحل صراعها مع جوارها

العربي المعادي، على تقوية سلاح الجو والقوات البرية المدرعة الميكانيكية، كخيار استراتيجي لتحقيق التفوق العسكري الشامل على الجيوش العربية. لذلك انصبت مجهوداتها على بناء قوة ضاربة قادرة تحت أي ظرف على نقل المعارك والقتال خارج حدودها، بالتركيز على سلاح الطيران جوا وسلاح المدرعات برا.

مكانة سلاح الجو في العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

احتل سلاح الجو مكانة متقدمة على المستوى الاستراتيجي الإسرائيلي، حيث لم يترك موقعها الجيو سياسي في أعقاب الحرب الأولى (1948)، خيارا آخر سوى السيطرة على الأجواء. فمن دون اكتساب هذه الورقة الاستراتيجية يمكن للطيران الحربي العربي أن يسبب لها خسائر فادحة، بالأخص في المناطق الآهلة بالسكان وكذا في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية، والصناعية، وحتى الفلاحية المتمركزة في الشريط الساحلي الضيق. بالإضافة إلى أن طبيعة الأرض المكشوفة، وفقدان التضاريس الوعرة من جبال ووديان وغابات وأحراش، فرض على دولة إسرائيل أن تحوز التفوق الجوي المطلق والشامل، فمن دونه لا يمكن التصدي لأي هجوم حتى بالنسبة إلى الهجومات البرية في ظل حصار وتفوق عددي للأعداء.

نتيجة لهذا الإدراك، لجأت القيادة العسكرية في الأسابيع الأولى بعد قيام حرب 1948 إلى اقتناء مقاتلات سوفيتية الصنع من تشيكوسلوفاكيا، استعملت بالخصوص في أعمال التدريب ومراقبة المجال الجوي الإسرائيلي.

وقد تبلورت الاستراتيجية الجوية بشكل واضح في عهد قائد سلاح الجو حاييم لاسكوف (Haim Laskov)، (1951-1953)[14]، ليتم تدعيمها عندما وضع دافيد بن غوريون (David Ben Gurion)[15] سنة 1953 برنامجا لمدة ثلاث (03) سنوات لتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية وتحويلها إلى قوة هجومية ضاربة، على أساس نظرته القائمة على أن استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لخدمة السياسة[16]. وكدلالة على أهمية سلاح الجو، تكفي الإشارة إلى أن هيئة الأركان العامة الإسرائيلية اعتمدت في كل الحروب ضد العرب على الطيران الحربي بشكل أساسي، مع إعطاء أهمية خاصة لسلاح المدرعات، الذي لن يكون ذا فعالية ما لم يوفر له غطاء جوي محكم. وقد كشفت حملة سيناء 1956، نقائص الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وفي ذلك ما تطرق إليه يهودا والاش (Yehuda Wallach)

، رئيس قسم العلوم الحربية في الكلية العسكرية بتل أبيب متحدثا عن الدروس التي استخلصتها القيادة العسكرية الإسرائيلية من حملة سيناء، بقوله: "لقد تولت الطائرات البريطانية والفرنسية حماية تقدم الجيش الإسرائيلي وتوغله في الأراضي المصرية، لذلك رأت القيادة الإسرائيلية منذ ذلك الحين ضرورة تعزيز سلاح طيرانها للدفاع عن نفسها في أي مناسبة أخرى ولحماية قواتها في أي عملية عسكرية قادمة. أما الدرس الثاني الذي تم استخلاصه، فقد كان ضرورة تقوية فرق الدبابات والآليات المصفحة في هذه المنطقة الصحراوية، على أن تدعمها فرق مشاة مدربة خصيصا للعمل في الصحراء، مع تموينها جميعا بواسطة أسراب طائرات الهيليكوبتر[17]. وفي نهاية سنة 1956 بدأت إسرائيل باستلهام التجربة الألمانية "الحرب الخاطفة"، حيث قررت هيئة أركان الجيش إعادة تشكيل قوات الدفاع وفق العقيدة الجديدة، فقامت بنقل فريق من صفوة سلاح المشاة والمظليين إلى سلاح المدرعات لإعادة تكوينهم وتدريبهم على هذا النوع من السلاح. ومع بداية سنة 1967 أصبح الجيش الإسرائيلي يعتمد كليا على التشكيلات

الميكانيكية المتحركة التي تتناسب والحرب الخاطفة وفق استراتيجية التقرب غير المباشر*. وفي ذلك ما أشار إليه الخبير الاستراتيجي هنري لورنس (Henry Laurens)، في أن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية اعتمدت في كل حروبها اللاحقة على التعاون بين سلاحي الطيران والمدرعات، وهو الخيار الذي يعتمد في مواجهة جيش متساو في القوة أو يفوق في الأفراد والعتاد[18]. كما أن استراتيجية الحرب الخاطفة التي تم تبنيها تستوجب امتلاك قوة جوية ذات فعالية ضاربة، ولا أدل على الأهمية التي أعطيت لسلاح الجو من تزايد الاعتماد عليه من حرب إلى أخرى. فإذا كانت حرب 1956 ضد مصر قد أدت بإسرائيل إلى إشراك ما مجموعه 126 طائرة موزعة كالتالي: ثلاث وأربعون (43) طائرة نفاثة، من أنواع عدة، 15 ميتيور (Meteor)، 22 أوراغون (Ouragon)، 16 ميستار04 (Mystère IV). وأربع وستون (64) مروحية من طرازات مختلفة، من بينها 25 موستانغ (Mustang)، 17 هارفارد (Harvard)، 16 موستيكو (Mosquito)، 02 ب-17 (B17)، بالإضافة إلى تسع عشرة (19) طائرة نقل من طرازين مختلفين، 03 نورأطلس (Nord-Atlas)، 16 داكوتا (Dakota). فإن هذا العدد ارتفع إلى مستويات قياسية في أعقاب حرب لبنان 1982، حيث أشركت إسرائيل خلالها حوالي ستمائة (600) طائرة من بينها طائرات ميراج (Mirages)، سكاي هوك (Sky Hawk)، فونتوم (Phantoms)، وطائرات كفير (Kfir) الإسرائيلية[19]. وفي هذا السياق كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تسعى دائما إلى الحصول على آخر تكنولوجيات الطيران الحربي، خاصة بالنسبة إلى الطائرات المقاتلة المعترضة والقاذفة، حيث استطاعت حكومة إسحاق رابين(Itzhak Rabin)، سنة 1994على سبيل المثال، الحصول من إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون(Bill Clinton)، على معاملة استثنائية في هذا المجال، تضمنت اقتناء، بأسعار تفضيلية لم تسبقها إليه أي دولة أخرى في العالم، عتادا استراتيجيا مماثلا لذلك المستعمل من طرف الجيش الأمريكي، المتمثل في 12 مطاردة من طراز أف15-أي (F15-I)، المعروفة بأنها من أحسن الطائرات القتالية في العالم، والمهيأة لحمل ذخائر نووية[20].

تدرك إسرائيل جيدا ميزة الاعتماد على القوات الجوية، فهي أكثر مصداقية وأقل تكلفة، حيث سمحت لها على مر تاريخها بصرف خصومها عن أهدافهم العدائية، وسمحت لها بالوصول إلى أهداف بعيدة، منها تدمير مفاعل أوزيراك العراقي في07 جوان1981، وكذا استهداف المقر العام للمركزية الفلسطينية بتونس في أكتوبر 1985.

يؤكد الخبراء العسكريون أن أكبر معضلة واجهت إسرائيل بشأن هذا الخيار هو ضيق مجالها الجوي. ولتوضيح ذلك تكفي الإشارة إلى أن مساحتها لا تتعدى 21500 كلم^2، لترتفع هذه المساحة إلى 29500 كلم^2، إذا احتسبنا الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن المسافة بين أقصى نقطة في شمالها وهي منطقة ميتولا (Metula) على الحدود مع لبنان، وأقصى نقطة في جنوبها وهي منطقة إيلات(Eillat) على خليج العقبة لا تتعدى 470 كلم، بينما المسافة الفاصلة بين نتانيا(Netanya) الإسرائيلية على ساحل البحر الأبيض المتوسط ومدينة طولكرم(Tulkarem) الفلسطينية بالضفة الغربية لا تتعدى 14كلم. ويبدو من خلال هذه الحقائق أن المساحة المتوفرة لدى إسرائيل هي أقل بكثير من المجال المطلوب لتدريب الطيارين على طائرات القتال، ولإجراء المناورات على

أهداف مفترضة، وكذا محاكاة بعض الأهداف قبل شن الهجوم عليها، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي تعرفه صناعة الطائرات، حيث جاوزت الطائرات الحديثة سرعة الصوت، كما أن صغر مساحة إسرائيل وتقارب قواعدها الاستراتيجية جعل هذه الأخيرة في مرمى نيران القوات المعادية، حيث تتمركز المطارات المدنية التي يوجد على رأسها مطار اللد بن غوريون (Lod–Ben Gourion) في رقعة ضيقة، لا تبعد سوى عدة كيلومترات عن الخط الأخضر. فيما تتواجد القواعد الجوية العسكرية في صحراء النقب (Néguev) التي اختيرت على أساس بعدها عن مناطق الحدود التي هي في الغالب مناطق مواجهات سواء مع الجيوش العربية النظامية أم مع شبكات المقاومة، إلا أن ظهور الصواريخ البالستية أفقدها هذه الميزة.

نهاية الحرب الباردة وتداعياتها على العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

رغم تراجع التهديدات الخارجية والتحولات الإيجابية في النسق الدولي لصالح إسرائيل في بداية التسعينيات، إلا أن هذه التطورات لم تؤثر في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي وضع متغير الأمن ضمن الأهداف العليا والاستراتيجية[21]. ففي خضم التطورات التي شهدتها البيئة الداخلية والإقليمية الإسرائيلية في هذه المرحلة، بدأت الدوائر الاستراتيجية الإسرائيلية في عملية مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية في ظل الإدراكات الجديدة لمصادر الخطر بعد الثغرات التي ضربت في العمق هذه الاستراتيجية، خاصة ما تعلق منها أثناء مواجهة حرب العصابات في الأحياء والشوارع والمواجهة المباشرة مع الفلسطينيين في ظل تواجد المدنيين والمنشآت المدنية، وكذا خلال الحرب على جنوب لبنان ضد عناصر المقاومة الإسلامية المسلحة التابعة لحزب الله، والتي شككت في التفوق العسكري للجيش الإسرائيلي، وذلك بدفع وحداته إلى خوض حروب لم يعهدها من قبل. وهي تتناقض كلية مع تكوينه الذي يركز على الحروب النظامية، بالإضافة إلى تجربة القصف الصاروخي للعمق الإسرائيلي من طرف الجيش العراقي بصواريخ سكود– بي (Scud– B) إبان حرب الخليج الثانية، حيث باتت هذه التهديدات تعرض الدولة الإسرائيلية للخطر، لا سيما بعد فشل قوات الدفاع الإسرائيلية في تحقيق أي تقدم في المواجهات مع الفلسطينيين وعناصر حزب الله وإخفاق الدفاعات الأرضية، البحرية والجوية الإسرائيلية والأمريكية على السواء، في مسعاها للعثور على منصات إطلاق الصواريخ العراقية وتدميرها، مما أفرز شعورا عاما بالارتباك. كشف الخبير الإسرائيلي أنتوني كوردزمان (Anthony، H. Cordesman)

عن أهم التحديات التي واجهت دولة إسرائيل في هذه المرحلة، والتي تمثلت حسبه في[22]:

أ–لا يمكن لإسرائيل أن تتحمل حرب استنزاف طويلة أو حربا تكبدها خسائر بشرية عالية.

ب–يجب على إسرائيل أن تحافظ على درجة من التفوق النوعي على معظم التهديدات المحتملة، وذلك لردع العدوان وتأكيد أن أي حرب تنشأ يجب أن تكسبها بسرعة وبحسم.

ت–لا يمكن للأمن الإسرائيلي أن يعتمد أساسا على مواقف الدول الأخرى، ولا يمكن السماح بتهديد محتمل أن يعمل في بيئة يمكن فيها تدمير إسرائيل.

ث–يجب أن تكون إسرائيل قادرة على تحقيق نتائج حاسمة في أي صراع رئيسي، قبل أن تتمكن القوى الخارجية من التدخل.

ج-يجب على إسرائيل أن تخطط وتعمل على هزيمة التهديد الأكثر احتمالا، وألا تهمل خطورة قوات عربية موحدة.

وقد نتج عن هذه الإدراكات الجديدة، أن بدأت هذه الدوائر كما أسلفنا في عملية مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، حيث تم تشكيل لجنة واسعة ضمت في عضويتها خبراء من مؤسسة الجيش ولجنتي الخارجية والأمن بالكنيست الإسرائيلي وخبراء من مراكز الدراسات الاستراتيجية. وقد خلصت هذه اللجنة في تعاطيها مع تطورات هذه المرحلة، إلى أنه لم يعد من الممكن الاستمرار في زيادة القوة العسكرية من الناحية العددية – الكمية وضرورة التركيز على الجانب النوعي.

ومع تولي حكومة حزب العمل بقيادة إسحاق رابين (Itzhak Rabin)، (1992-1996) ثم شمعون بيريز (Shimon Peres)، بعد اغتيال الأول، تم الأخذ بهذه التوصيات، حيث تجلت في الخطة العشرية (1992-2002)، التي اعتمدت لتحديث الجيش وتطويره على أساس احترافي والاتجاه نحو بلورة استراتيجية عملياتية أكثر واقعية، تقوم على تخفيض حجم قوات الجيش ورفع مستوى كفاءته وتدعميه بأنواع أكثر تطورا من الأسلحة وتلبية احتياجاته الميدانية لتمكينه من امتلاك القدرة على التصدي للتهديدات الاستراتيجية[23]. خلال هذه المرحلة لم يكن سلاح البحرية بمنأى عن الاهتمامات الاستراتيجية الإسرائيلية، حيث أخذ هذا البعد يتعاظم في الإدراك الإسرائيلي، وإن كان بعض المختصين يرجعون الاهتمام الإسرائيلي بتوظيف هذا النوع من السلاح إلى ما بعد حرب جوان 1967 مباشرة، إلا أن ظهور خطر الصواريخ البالستية ومخاطر أسلحة الدمار الشامل في بداية التسعينيات جعلته يحتل مكانة متقدمة، بعد أن أصبح ينظر إليه كميدان لضربات استراتيجية بعيدة المدى[24].

رغم انخراط إسرائيل في مسار التسوية السلمية مع جوارها العربي بعد حرب الخليج الثانية، إلا أن ذلك لم يثنها عن مواصلة سياسة الردع، التي تقضي كما أسلفنا بالاحتفاظ بقدرات عسكرية متميزة تفوق ما تحوزه الدول العربية مجتمعة، وتذكير هذه الأخيرة بالثمن الذي سوف تدفعه إن هي أقدمت على استهداف الأمن الإسرائيلي. فقد جاءت عملية استهداف العمق الإسرائيلي بالصواريخ البالستية من قبل الجيش العراقي وتنامي القدرات العسكرية لدول الجوار لاسيما سوريا ومصر اللتين تملكان أسلحة تعد من أحدث الأسلحة التي يتم إنتاجها في العالم سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أم روسيا الاتحادية أم الصين الشعبية، لتشكك في القدرة العسكرية الإسرائيلية وتضع استراتيجيتها القائمة على الردع في المحك، مما تطلب تكثيف الجهود لتجاوز هذا الوضع، وعاد معه البعد الأمني ليحتل الصدارة في الأهداف العليا الإسرائيلية.

كان قلق إسرائيل واضحا جدا من تنامي القدرات العسكرية السورية في بداية تسعينيات القرن الماضي، وهذا ما نلمسه من التصريح الذي أدلى به مدير فرع الاستخبارات في جيش الدفاع الإسرائيلي أوري ساغي (Uri Sagui)، في شهر أفريل 1993، قائلا: "في المجال التقليدي حسنت سوريا- ولا تزال تحسن- أسطولها من الدبابات بصورة مثيرة للإعجاب جدا، وإذا ما تمكنت وعندما تكمل صفقات المشتريات التي تم توقيعها فإن جميع فرقها المدرعة ستجهز بأحدث نماذج دبابات ت-72(T-72)، واليوم لدى سوريا ما يتجاوز أربعة آلاف (4000) دبابة وثلاثمائة (300) سبطانة مدفعية ذاتية الحركة، التي توفر لها قدرة

هجومية معززة في المعارك البرية"[25]. وما أقلق إسرائيل أكثر هو تجديد الاتفاق الاستراتيجي السوري – اليوناني سنة 1995، والذي يجعل القوات الجوية السورية في مأمن من الضربة الاستباقية الإسرائيلية القاصمة، مما يتيح لها الفرصة للقيام بالضربة الثانية الانتقامية، هذا الأمر وضع الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين أمام مهمة تطوير استراتيجية بلادهم لتتلاءم وحجم التهديدات الجديدة.

وانطلاقا من هذا الواقع، تبنت إسرائيل إلى جانب مسار السلام الإبقاء على خيار الردع، حيث عبر عن هذا التوجه رئيس الحكومة الأسبق وزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو (Benyamin Netanyahu)، قائلا: "إن السلام بين إسرائيل وجاراتها هو سلام ردع، ويعتمد تحقيقه بصورة مباشرة على قدرة إسرائيل على الردع، فكلما بدت إسرائيل أقوى أبدى العرب موافقتهم على إبرام سلام معها"[26]. ولم تكن إيران بمنأى عن هذا الإدراك، حيث شكلت قوتها المتعاظمة جانبا من استراتيجية الردع الإسرائيلية الجديدة، حيث جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي سابق الذكر، خلال زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أن: "إسرائيل تتابع تطورات الأوضاع العسكرية في إيران، وأنها تطور قوة الردع المناسبة لمواجهة هذا الخطر الجدي"[27].

الخطر الإيراني حسب طرح دان مريدور وزير أجهزة الاستخبارات الإسرائيلي مرده إلى أن أي انتصار إيراني سيكون معناه التأثير على توازن القوى، وقد يؤدي ذلك إلى زعزعة وضع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وزعزعة مبدإ عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تسعى أيضا دول في المنطقة مثل مصر والسعودية إلى اكتساب قدرات نووية عسكرية، فمن شأن ذلك أن يؤثر على الأنظمة العربية المعتدلة، كما سيعزز ذلك من مكانة القوى الإسلامية المعادية للغرب. وهذا يعني كذلك بالنسبة إلى إسرائيل منح منظمة حزب الله وحركة حماس الكثير من التعزيز وبالتالي الرعب سيسيطر على حلبة الأحداث"[28]. وفي إشارته إلى كيفية الحفاظ على استراتيجية الردع وتدعيمها، أشار هذا الأخير إلى أن قدرة بلاده لتحقيق ذلك يعتمد على ثلاثة عناصر، هي[29]:

أ–قوتها العسكرية.

ب–المدة الزمنية للإنذار المبكر... لتمكينها من تعبئة قوات الاحتياط.

ت–الحد الأدنى من المساحة المطلوبة للجيش الإسرائيلي كي يستطيع الانتشار لمواجهة أي خطر محتمل.

انصب عمل الخبراء الإسرائيليين على العمل للوصول إلى استراتيجية دفاعية فاعلة تجنب إسرائيل خطر المواجهة المباشرة، وكذا خطر الصواريخ البالستية المحتملة من بيئتها الإقليمية، خاصة في ظل القصور الذي ميز الإجراءات الأمنية الإسرائيلية إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987– 1993)، وكذا أثناء حرب الخليج الثانية بعد استهداف العمق الإسرائيلي بصواريخ سكود (scud) العراقية كما سلف ذكره. وسرعان ما اتضحت معالم استراتيجية أمنية جديدة، كشف عنها المستشار الخاص لوزير الدفاع الإسرائيلي وأحد كبار ضباط سلاح الجو الجنرال ديفيد عيفري (David Ivry)، في مؤتمر عقد بتاريخ 01 جويلية 1998، حول مستقبل القوة الجوية، حيث عدد خمس سبل لحماية إسرائيل من خطر الصواريخ البالستية، وهي[30]:

أ–الاستخبارات.

ب–الإنذار المبكر.

ت–الدفاع المدني.

ث–الدفاع الإيجابي.

ج–الاعتراض في مرحلة الانطلاق.

ولوضع هذه الاستراتيجية العسكرية موضع التنفيذ، كان لا بد من البحث عن نقاط ارتكاز قريبة من مصادر الخطر، تسمح بالمراقبة الدائمة وعن كثب لكل ما من شأنه أن يشكل تهديدا لأمن إسرائيل. وكانت تركيا تمثل الخيار الأمثل خاصة بعد أن كشفت هذه الأخيرة عن حاجتها للمساعدة الإسرائيلية في ظل عقيدتها الأمنية الجديدة. كما أدخلت إسرائيل إلى سلاحها البحري ابتداء من سنة 1998 غواصات قاذفة للصواريخ بعيدة المدى ألمانية الصنع من طراز " دلفين ". الأمر، الذي مكنها لأول مرة من تفادي الضربة الأولى القاصمة سواء بطريقة تقليدية أم غير تقليدية، وأصبح بمقدورها الرد الانتقامي بنيران مدمرة، ومن مسافة بعيدة على أي هجوم مفاجئ ومن أي خصم كان في المنطقة[31].

ورغم محاولات إسرائيل سد الثغرات التي تعاني منها استراتيجيتها الأمنية إلا أنها أثبتت عجزا واضحا عند مواجهة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث تراجع معها مبدأ الحدود الآمنة بعد تهديدها للعمق الداخلي وازدياد خطر توسع العمليات العدائية إلى الداخل الإسرائيلي مع تراجع إمكانية استخدام القوة العسكرية في الأوساط الحضرية المأهولة بالسكان. كما أثرت عمليات المقاومة الإسلامية هي الأخرى في مفهوم الحرب الخاطفة والحاسمة في الوقت نفسه وظهور الحرب طويلة الأمد والمواجهة المباشرة على الأرض.

تعرضت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية لانتقادات حادة بعد التطورات التي أعقبت المواجهات مع المقاومة اللبنانية والفلسطينيين، اضطرت على إثرها إسرائيل إلى تغيير تعاملها مع الفلسطينيين، حيث ظهر ما أطلق عليه إدارة الصراع مكان حل الصراع مع الفلسطينيين. وظهرت الحاجة إلى تطوير ودعم القدرات العسكرية الإسرائيلية بشكل يسمح بوضع حد للمشاكل الأمنية الداخلية، كما ظهرت فكرة فصل أراضي السلطة الفلسطينية عن إسرائيل والتي تبلورت لاحقا بفكرة إقامة جدار فاصل[32].

تطورات العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد 11 سبتمبر 2001:

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 حافزا للإسرائيليين لإظهار مؤازرتهم للأمريكيين في حربهم على الإرهاب، كما شكلت لهم فرصة لمراجعة استراتيجيتهم العسكرية. فقد ألقت الأخطار المتنامية الناتجة عن التطورات في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل بثقلها على الخبراء الأمنيين والعسكريين، وبات معه تحيين الاستراتيجية العسكرية مع هذه التطورات وإيجاد بدائل ووسائل جديدة للتصدي لها أكثر من ضرورة. فالتطورات التي فرضتها المنظمات المتطرفة العابرة للحدود وتنامي تأثيرها وكذا تنامي دور قوى عسكرية غير نظامية في الكثير من دول الجوار في ظل غياب سلطة مركزية قوية لاسيما في لبنان، وأراضي السلطة الفلسطينية وتمسكها بالطرح المنادي بتدمير إسرائيل، أصبح من أكثر الأخطار التي باتت تهدد إسرائيل. لاسيما، وأن هذا الطرح يلقى تجاوبا كبيرا في الأوساط الشعبية العربية والإسلامية على السواء، بالإضافة إلى مساعي دول مجاورة معادية على غرار سوريا وإيران إلى الحصول على أسلحة غير تقليدية غير معلنة. وإذا كانت هذه الظروف قد مهدت لعودة اليمين الإسرائيلي إلى الحكم فإنها سمحت مرة أخرى بعودة فكرة مركزية الأمن بقوة وأصبحت تتصدر جميع النقاشات بين فواعل المجتمع الإسرائيلي، وظهرت معها ضرورة مراجعة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

وفي ظل تزايد التهديدات على جميع المستويات تبنت إسرائيل نظرية الأمن المطلق التي تعني الحق في الدفاع عن المصالح والأمن الإسرائيلي في أي مكان وأي زمان وبأي إجراءات ووسائل ممكنة وضد أي أهداف[33].

بعد الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003، اتجهت إسرائيل إلى بناء شبكة إنذار مبكر وتدعيم القدرات الاستخباراتية بعد الدروس التي استخلصتها من هذه الحرب، التي شاركت فيها بقوات خاصة شمال العراق، وكان لها دور استخباراتي كبير[34]. وقد تبنت إسرائيل خلالها استراتيجية جديدة سميت بـ"الصدمة والرعب". وهي مأخوذة عن الاستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق، والتي تقوم على الاستخدام المكثف وفي آن واحد لجميع أنواع الأسلحة وبشكل مفاجئ، وذلك لترهيب خصمها المباشر وجميع خصومها في المنطقة لاسيما دول الممانعة وحلفائهم من الحركات المتطرفة الرافضة لعملية السلام. إلا أن الحرب على لبنان سنة 2006 لتعقب عناصر حزب الله وتدمير قدراته العسكرية، كشفت من جديد خللا كبيرا في استراتيجية الردع ونقل المعركة إلى أرض العدو وحسمها بأقصى سرعة ممكنة، وهي من الركائز الأساسية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية.

بعد تقرير لجنة فينوغراد (winograd) التي وصفت هذه الحرب بالإخفاق على المستويين السياسي والعسكري، اتجهت إسرائيل إلى تبني استراتيجية جديدة تراجعت بمقتضاها عن فكرة تقليص عدد قواتها واتجهت نحو تعزيز سلاحي المشاة والمدرعات والاعتماد على قوات الاحتياط وبناء منظومة دفاعية فعالة لاعتراض الصواريخ من الأنواع كافة[35]. وقد أفرزت هذه المراجعة ظهور خطة (تيفين) في سبتمبر 2007، والتي تقوم على:

أ-الاحتفاظ ببنية وحجم وتشكيلات الجيش الإسرائيلي

ب-تطوير قوة الردع

ت-تطوير قدرة المناورة البرية

ث-تعزيز القدرة الدفاعية

ج-المحافظة على التفوق النوعي

ح-تعزيز القدرة على نقل المعركة إلى أرض الأعداء.

ورغم محاولات إسرائيل تجاوز الأخطاء السابقة وتكييف استراتيجيتها مع الواقع الجديد، إلا أنها أظهرت عجزا كبيرا خلال حربها على غزة(2008-2009)، حيث كشفت حدود القدرة الإسرائيلية ومحدودية تحويل التفوق العسكري إلى انتصار ساحق على الأرض. فلم تستطع فرض منطقها في الحرب، حيث عجزت عن نقل الحرب إلى قطاع غزة، ولم تستطع كذلك وقف إطلاق الصواريخ على أراضيها، رغم الدمار الذي ألحقته بالبنية التحتية في قطاع غزة وأنواع الأسلحة الفتاكة التي استعملتها بما فيها المحرمة دوليا. وأصبح معه إعادة النظر في الاستراتيجية الأمنية أكثر من ضرورة لتجاوز هذه المعضلة.

وبالموازاة مع قلقها الشديد من الحروب اللاتماثلية وما تشكله الجماعات المتطرفة من خطر على أمنها القومي، ظلت إسرائيل متخوفة من التقدم الذي أحرزته منظومات التسلح في الدول المجاورة، واكتساب هذه الأخيرة للتكنولوجيا العسكرية الحديثة المرتبطة بالأنظمة المعلوماتية، لاسيما أنظمة الصواريخ، سلاح الطيران من دون طيار، التكنولوجية النووية والتشويش الإلكتروني. فاتجهت ابتداء من سنة 2009 إلى إدخال الحرب الإلكترونية إلى عقيدتها العسكرية،

فقامت بتأسيس مركزا للمخابرات المعلوماتية وتشفير المعرفة تحت تسمية (Matzou). وفي 18 ماي 2011، أنشأت "فرقة العمل الوطني"، وهي وكالة وطنية، من ضمن أهدافها شن حروب إلكترونية ضد المنشآت البحثية الحيوية التابعة لأعدائها بالمنطقة[36]. وكان أول تطبيق عملي لها هو استهداف المنشآت النووية الإيرانية في بداية سنة 2012، حيث استطاعت تعطيل وتأخير المشروع النووي الإيراني.

تحديات الحراك الشعبي العربي:

في أعقاب النقاشات بين النخب الإسرائيلية حول صياغة استراتيجية جديدة تتلاءم والتحديات الجديدة بشقيها التقليدي والحديث، ظهر مع حلول سنة 2011 حراك شعبي عربي مطالبا بإحداث تغييرات في نظم الحكم العربية، سرعان ما انتقل إلى أهم دولتين من دول الطوق وهما مصروسوريا. وقد شكلت هذه التطورات صدمة لإسرائيل بعد أن نعمت بالاستقرار مع هاتين الدولتين لمدة قاربت أربعة عقود كاملة. وكان من تداعيات هذا الحراك تفاقم عزلتها في المنطقة بعد انهيار الحليف المصري (نظام محمد حسني مبارك)، وصعود تأثير التيارات الإسلامية في تونس، وليبيا، والأردن، وقطاع غزة (فلسطين)، بالإضافة إلى تزايد نشاط الحركات الإسلامية المتطرفة في سيناء المصرية (أنصار بيت المقدس) وتنظيم داعش في سوريا والعراق. ورغم استبعاد قيام حرب كلاسيكية شاملة مع الدول العربية بسبب انشغال هذه الأخيرة بمشاكلها الداخلية، إلا أن انعكاسات هذه الأخيرة باتت واضحة على الأمن الإسرائيلي، فقد تصاعدت حدة الغموض في جوار الدولة العبرية وأضفت مزيدا من التعقيد على الأخطار التي تهددها، لاسيما بعد تدخل إيران وحزب الله إلى جانب النظام السوري.

وفي ظل هذه البيئة المضطربة اتجهت النخب الإسرائيلية لدراسة انعكاسات هذه التطورات على الأمن الإسرائيلي، لاسيما وأنها تزامنت مع تجميد تحالفها مع تركيا والمواجهة المحتملة مع إيران، التي قطعت أشواطا كبيرة في برنامجها النووي وامتلاكها أنظمة صاروخية ضاربة قادرة على بلوغ العمق الإسرائيلي، بالإضافة إلى الحرب المفتوحة على كل الاحتمالات مع حزب الله جنوب لبنان وحماس في قطاع غزة، والتخوف من إمكانية انتقال الحراك الشعبي إلى الأردن الذي يعاني هشاشة كبيرة في بيئته الداخلية. ومع إدراك هذه النخب لخطورة هذه التطورات التي جعلت إسرائيل تنتقل من وضع متحكم فيه إلى وضع تعددت فيه المخاطر ومن كل الجبهات، وضع يتسم بصعوبة التنبؤ بالخصم وتاريخ ومكان المواجهة بالإضافة إلى شكل الحرب والاحتياطات الواجب اتخاذها، اتجهت نحو تعميق تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، كما تبنت فكرة مراجعة الاستراتيجية الأمنية من جديد لتكون في مستوى هذه التحديات وتكون كفيلة بمواجهة كل الاحتمالات.

شهدت الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تركيزا كبيرا على الثوابت المركزية التي قامت عليها، وهذا يعني العودة إلى نفس المفاهيم الاستراتيجية التي وضعتها إسرائيل في حربها الأولى مع العرب سنة 1948، وهي[37]:

أ-المواجهة على جبهات متعددة.

ب-توجيه ضربات قوية وموجعة إلى العدو.

ت-امتلاك القدرة على توجيه ضربات من بعيد.

ث-امتلاك أفضلية توجيه الضربة الأولى المفاجئة وفي الوقت المناسب.

ج-التعبئة السريعة للقوات المسلحة.

ح–نقل المعارك إلى أرض العدو.

خ–معاقبة العدو حتى لا يعود مجددا إلى الحرب.

أضفت التحولات في البيئة الإقليمية لإسرائيل مزيدا من النشاط والحركية على الاستراتجية الأمنية الإسرائيلية، ولو أنها لم ترغمها على إدخال تغييرات جذرية على عقيدتها العسكرية، إلا أنها أجبرتها على التعاطي مع الأخطار الجديدة باتباع استراتيجة مزجت فيها بين المواجهات العسكرية الكلاسيكية مع الجيوش العربية النظامية، والمواجهات اللاتماثلية مع قوى دون دولاتية مثل حماس الفلسطينية، وحزب الله اللبناني، وتلك المحتملة مع أنصار بيت المقدس شمال سيناء والجماعات الراديكالية المتواجدة في سوريا مثل داعش وجبهة النصرة. وبكل تأكيد فإن هذه التحولات تتطلب المزيد من الموارد المالية، فإعادة توزيع ونشر قوات الدفاع بأفرادها وعتادها على كل الجبهات، والإجراءات الاحترازية التي قررتها الحكومة الإسرائيلية، من مثل بناء جدار عازل على الحدود مع مصر، وآخر على الحدود مع سوريا لمنع تسلل المقاتلين وتهريب السلاح إلى الأراضي المحتلة وقطاع غزة، من شأنها التأثير على أداء الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ثم على جاذبية الأرض المقدسة، وفي ذلك ما صرح به رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي بني جونس قائلا: " إن التحولات التي يشهدها العالم العربي توجب تخصيص موازنات إضافية للجيش، معتبرا أن هذه التحولات فاقمت من مستوى التهديدات وحجمها على كل الجبهات"[38].

من المؤكد أن الغموض وعدم اليقين في المحيط الإقليمي الإسرائيلي وكثافة التهديدات التي تحيط بأمنها القومي سيؤدي إلى المزيد من العدوانية في الاستراتيجية الإسرائيلية. لكن من المؤكد كذلك، أن الحركية التي طرأت على البيئة الداخلية لإسرائيل، والتغيرات الكبيرة التي عرفتها بيئتها الإقليمية طيلة السنوات الماضية، لن يسمح بتفعيل الاستراتيجية الجديدة من دون مواجهة متاعب. ففي ظل الانقسامات الداخلية بين مختلف فواعل المجتمع الإسرائيلي، ونفور الشباب من الخدمة الإلزامية، وغياب تلك الصورة النمطية المبجلة للقادة الإسرائيليين بفعل تورط معظمهم في فضائح فساد. بالإضافة إلى أن التركيز في الاستراتيجيات الأمنية السابقة (منذ حرب 1956) على سلاح الجو والأنظمة الصاروخية والردع النووي، كشفت عن قصور كبير خلال حروب إسرائيل الجديدة، لاسيما أثناء مواجهة الانتفاضات الفلسطينية، والحرب على حزب الله في جنوب لبنان وعلى المقاومة الإسلامية في قطاع غزة. هذه القوى المسلحة وإن كانت ليست في مستوى الجيش الإسرائيلي إلا أنها تملك القدرة على تهديد وضرب المصالح الإسرائيلية.

الخاتمة:

أثبتت إسرائيل على مدار ستة عقود ونيف من قيامها، قدرة كبيرة على التعاطي مع المستجدات وعلى تكييف استراتيجياتها الأمنية مع التطورات التي ما فتئت تبرز في بيئتها الإقليمية، بعدما تبنت مفهوما أمنيا مرنا كأساس لعقيدتها العسكرية. وكانت في كل مرة تقوم بصياغة استراتيجية جديدة إلا وتسد من خلالها الثغرات التي ميزت سابقتها وتكون في مستوى التحديات الجديدة ساحبة بذلك جميع الأوراق من خصومها، الذين أثبتوا على مدار سنوات الصراع معها مدى قصر نظرهم وغياب فكر استراتيجي واع يكون كفيلا بمواجهتها والتصدي لمخططاتها. فهل للحراك الشعبي الجديد أن يأتي بجديد ويغير معه قواعد اللعبة ويعيد تشكيل ميزان قوى جديد مغاير تماما لما ألفته منطقة الشرق الأوسط؟

الهوامش

(1)عبد الوهاب، الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية** (الجزء الثالث). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1997، ص150-151.

* اسم ثائر يهودي ضد الإمبراطورية الرومانية .

(2)أحمد، إبراهيم محمود، "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، القدرات والأدوار والإستراتيجية العسكرية". في، د. عماد، جاد وآخرون، **من داخل إسرائيل الآن ومنذ نصف قرن**.ط1. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2002، ص342.

(3)عبد الوهاب، الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية (الجزء السابع). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994، ص 39-40.

(4) Frédéric Encel, « l'armée israelienne et ses spécificités geopolitique » **Herodote**,n 116,janvier-mars 2005,p133.

(5) Frederic,Encel-François,thual,**géopolitique d'israel**. Paris : édition du seuil, 2004, p395

(6)عبد الوهاب، الكيالي وآخرون: **الموسوعة السياسية** (الجزء الأول). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 03، 1996، ص 150.

(7)عبد الوهاب، الكيالي وآخرون: **الموسوعة السياسية** (الجزء الخامس). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 03، 1991، ص 583.

(8)فايز، سارة، "المؤسسة العسكرية والمجتمع الإسرائيلي". **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 223 – 224، أكتوبر/ نوفمبر 1991، ص 65.

(9)عبد الوهاب، الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية** (الجزء الثاني). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 03، 1997، ص 49.

(10) Jean-François,Daguzan," le nucléaire israélien et la stabilité du proche – orient". **Maghreb – Machrek**, N°180, été 2004, p84.

(11) David, Rodman," israel's national security doctrine: an introductory overview". **Middle East review of internationalaffairs**, vol5, n°3, September 2001.

www. gloria-center. org/meria/2001/09/rodman. pdf

(12)أنظر:

-بسام، العسلي، **المذاهب العسكرية في العالم (دراسات مقارنة)**، ط 1. بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص 164 -171.

-لورانس، ماير، **اسرائيل الأن صورة بلد مضطرب** (ترجمة: مصطفى، الرز). القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997، ص 235-236.

(13)السيد، ولد أباه – منير، شفيق، **مستقبل إسرائيل**، ط1. دمشق: دار الفكر، 2001، ص73.

(14) أحمد، إبراهيم محمود، " المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، القدرات والأدوار والإستراتيجية العسكرية". في، د. عماد، جاد وآخرون، **من داخل إسرائيل، الآن ومنذ نصف قرن**، ط1. مرجع سابق، ص385.

(15)دافيد بن غوريون، شخصية لها وزنها في التاريخ الإسرائيلي، ولد في 16 أكتوبر 1886 وتوفي في 01 ديسمبر 1973، سامم بفعالية كبيرة في قيام دولة إسرائيل، تقلد منصب رئيس الوزراء في أول حكومة إسرائيلية.

(16)أمين، هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط**، ط1. بيروت: دار الشروق، 1991، ص55.

(17)هيثم، الكيلاني، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969، ص173.

* إستراتيجية تتجنب مواقع العدو القوية والمحصنة وتستهدف المواقع الضعيفة لاختراقها والنفاذ منها، أدخلها الجنرال ييغال يادين في منامج تدريب الهاغاناه وطبقها في هجومه على الجبهة المصرية خلال حرب 1948 .

(18) Henry,Laurens,**paix et guerre au moyen –**

orient,l'orient arabe et le monde de 1915 à nos jours,2ème édition. Paris : Armand Colin, 2005, p240.

(19) - Frédéric,Encel – François,Thual,**Géopolitique d'Israël**. Op. Cit, p64-65.

(20) Frédéric, Encel – François ،Thual," Israël,le salut par les airs". **Hérodote**, N°114,3ème trimestre 2004, p53.

(21) Max,Abrams," A window of opportunity for israel ? ". **middle east quarterly**,summer 2003. Http: //www. meforum.org/540/a-window-of-opportunity-for- Israel.

(22) أنتوني، كوردزمان، **بعد العاصفة**. القامرة: دار الهلال، 1994، ص228.

(23) أحمد، إبراهيم محمود، " المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، القدرات والأدوار والإستيراتيجية العسكرية ". في، د. عماد، جاد وآخرون، **من داخل إسرائيل الآن ومنذ نصف قرن**. مرجع سابق، ص ص347-348.

(24)Efraim ،Inber ،**The israeli- Turkish entente**. London: king's college london mediterranean studies, 2001, p50.

(25)دوري، غولد، " ضبط التسلح، منظور إسرائيلي". في، دوري، غولد وآخرون، **ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط، البحث عن أرضية مشتركة** (ترجمة: محمد، زمير دياب). مرجع سابق، 1995، ص64.

(26)عفيف، عثمان، " دور العامل النووي الإسرائيلي في المنطقة". **شؤون الأوسط**، العدد 102، ربيع 2001 ص278.

(27) إبراهيم، عبد الكريم، "إسرائيل ومسألة التسلح في المنطقة". **شؤون الأوسط**، العدد 106، ربيع2002، ص96.

(28) أحمد، الغريب، **مؤتمر أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي: التحديات الأمنية في القرن ال 21 والمصالح الاستراتيجية التي تواجه إسرائيل**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. على الرابط، آخر زيارة

Http: //www. alzaytouna. net/permalink/1051. html 06/07/2013

(29)بنيامينن، ناتنياهو، **مكان تحت الشمس**. دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1996، ص ص63-64.

(30) محمود، عزمي، " الإمكانات العسكرية الإسرائيلية". في، " العرب في مواجهة إسرائيل، الإمكانات الإسرائيلية" (ملف العدد). **المستقبل العربي**، العدد 258، أوت 2000، ص 149.

(31) Nicolas,Ténéze,"Les Doctrines de Dissuasion d'une Puissance Atypique: Israel". Dans,**Israel et son Armée: - Societé et Stratégie à l'heure des ruptures**. Etudes de l'irsm, n 03, mai 2010, p. 181.

(32) مشروع الجدار العازل طرح لأول مرة في 1923/11/04 من قبل الصهيوني المتطرف فلاديمير جابوتنسكي تحت تسمية السور الحديدي، ثم أعيد طرحه من قبل بنحاس سابير وزير المالية الإسرائيلي آنذاك، ثم عادت وتجددت الفكرة سنة 1994 على يد موشيه شاحاك (قائد الشرطة الإسرائيلية)، ليتقدم آفي ديختر في فيفري 2002(رئيس جهاز الشاباك) بخطة لإقامة عائق مادي يفصل الأراضي الفلسطينية عن إسرائيل، فتبناها أرئيل شارون (رئيس الوزراء) رفقة وزير دفاعه بنيامين أليعازر في أفريل 2002، وبدأ في تنفيذ الفكرة في 16جوان من نفس السنة، للمزيد من الإطلاع، أنظر:

-أسعد زروق، **إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**. بيروت، دار الحمراء للطباعة والنشر والتوثيق والتوزيع، ط4، 2003، ص 394.

-مركز دراسات الشرق الأوسط (تقرير)، "الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية" (التقرير رقم 12). عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2002، ص 23.

(33)اللواء موسى حداد، ندوة إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام 2015. **مركز سياسات الشرق الأوسط**، على الرابط الإلكتروني: آخر زيارة 2013/07/06

Http: //www. mesc. com. jc/ia/ia-sem/ia_sem_1. html

(34)سرمات إركمان، " عما تبحث إسرائيل في شمال العراق؟ في،

هيرش، جودمان وآخرون، **الدور الاسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق**. ط 01. (ترجمة، أحمد أبو هدبة). دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، 2005، ص 177-178.

(35)ماجد كيالي، "تحولات الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية". الجزيرة نت، الجمعة 1430/06/11 الموافق لـ 2009/06/05.

(36)مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "انعكاسات الاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني على القضية الفلسطينية". **تقدير استراتيجي (63)**، ديسمبر 2013. على الرابط الإلكتروني، آخر زيارة 2014/01/22

http://www.alzaytouna. net/ permalink/ 57245. html .

(37) Pierre, Razoux, Tsahal sur tous les fronts, l'armée israélienne dans l'insertitude stratégique. Paris, IfrI, Focus **stratégique** ،n° 45, juillet 2013, p. 19.

(38)صالح، النعيمي، **نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية**. الدوحة، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (سلسلة تقييم حالة)، 2011، ص 04.

الأقليات الروسية كأداة في الاستراتيجية الأمنية الروسية

أ/علي لُراري

Résumé:

Deux décennies nous séparent de l'éclatement de l'URSS, mais malgré cela, le monde, et surtout sa périphérie, subit le lourds poids des legs soviétiques. Ces défis destructeurs s'amplifient de plus en plus avec l'accession au pouvoir de Vladimir Poutine et la montée en puissance d'une stratégie sécuritaire qui ne cache pas sa tendance hégémonique vis-à-vis des jeunes républiques.

Et c'est dans cette logique que notre étude va essayer de clarifier l'émergence de la question diasporique dans le débat politique et géopolitique russe, et l'instrumentalisation de ce facteur par les pouvoirs.

Cependant, cette politique, est lourde de conséquences, et ces manifestations ne s'arrêteront pas au marges de ce vaste (ex)-empire soviétique.

مقدمة:

تعيش أوروبا اليوم بسبب الحرب الأوكرانية، معضلة أمنية، لم تعرفها طوال العقدين الأخيرين، وهما العقدان اللذان تليا نهاية الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وهي معضلة تفوق في خطورتها وتبعاتها على السلم والأمن الدوليين، ما خلفته الأزمة اليوغسلافية في تسعينيات القرن العشرين، لأنها وببساطة تجمع بين طرفين شكلا في الماضي القريب أكبر جمهوريتين سوفييتيتين (على الأقل من ناحية العدد وحجم الاقتصاد). ولأنها تعكس كذلك تعارض استراتيجيتين متباينتين، هما الاستراتيجية الغربية (توسعة الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي) والإستراتيجية الروسية الراغبة في استرجاع مكانتها الدولية واستعادة مناطق نفوذها السابقة.

ومع تسليمنا بقدرة روسيا على توظيف جملة من العوامل في سبيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، كقدرتها

على استعمال سلاح النفط والغاز من خلال احتكارها شبكات نقل وتوريد للطاقة ورثتها من المرحلة السوفييتية وتريد اليوم توسعتها أو من خلال ترسانتها العسكرية التي لا تضاهيها سوى الترسانة الأمريكية.

لكننا اليوم نشهد استخدام روسيا لعامل جديد في فرض توجهاتها وهو " أقلياتها العرقية " الكبيرة المنتشرة في جل الفضاء السوفييتي. وهو ما نلحظه اليوم في أقاليم عديدة، دخل البعض منها في صراعات عرقية انفصالية. وهي استراتيجية خطيرة من عدة أوجه، لكن جوهر الخطورة يكمن في انتقال السياسة الروسية من منطق التهدئة والحفاظ على الوضع الموروث عن الفترة السوفييتية إلى منطق التهديد والتغيير الجذري للوضع القائم. وعليه فهذا البحث يحاول الإجابة عن **الإشكالية التالية: لماذا تسعى روسيا إلى تغيير الوضع القائم بتوظيف أقلياتها العرقية وما هي عواقب هذا التوظيف؟**

أولا: البحث في جذور المشكلة.

إن انتشار الروس في دول الجوار، ليس وليد المرحلة الراهنة، بل يعود إلى بداية التوسع الاستعماري، أي منذ القرن السادس عشر الميلادي، حيث شكل منذ ذلك الحين مظهرا من أهم مظاهر الهيمنة الروسية، السياسية والثقافية، على شعوب القيصرية الروسية الأخرى.

أما اليوم، فلقد أصبح الروس، في الأقاليم الطرفية، مجرد أقليات قومية، تخضع في كثير من الأحيان لتمييز متعدد الأشكال، من قبل حكومات الجمهوريات المستقلة حديثا. وما زاد من حدة هذا التمييز، هو تبنيها للقومية–العرقية (ethno–nationalisme) كإيديولوجية تتأسس عليها الأمة، وتعتبر الغرق السائد ممثلا وحيدا للهوية الوطنية، متجاهلة بذلك المكونات العرقية للوطن، سواء كانت أصلية (autochtones) أم وافدة.[1]

وبما أن وجود الروس في هذه الجمهوريات، كان نتيجة حتمية لسياسة التوطين الاستعمارية في المرحلتين القيصرية والسوفييتية، فإن شعوب هذه الجمهوريات، قد ترى في بقائها اليوم على أراضيها، استمرارا للإرث الاستعماري الروسي (بقايا الاستعمار).

لكن الروس لا ينظرون إلى هذه المسألة كما تنظر إليها الشعوب المستعمَرة، فهم ينطلقون من مسلمات ذاتية، تحدد مدركاتهم وتصوراتهم الخاصة، ولا يمكننا فهمها دون تناول خصوصية وطبيعة الاستعمار الروسي، كمقدمة لفهم التعامل الروسي مع نتائجه ورواسبه.

مميزات الاستعمار الروسي:

يعتقد الدارسون للاستعمار الروسي أنه يمثل نموذجا استثنائيا لأن الروس ينظرون إليه بمنظار خاص، لا يدركه إلا من درس التاريخ الروسي بعمق، وهو ما جعل واحدا من أحسن العارفين بالشؤون الروسية كمارك فيرو Marc Ferro يقر أن الروس: "**هم الشعب الوحيد في العالم الذي يعتقد أن الاستعمار يشكل جوهر تاريخه**"[2]، وهو ما يجعل جميع النقاشات الجيوسياسية في روسيا لا تنفصل إطلاقا عن مسائل الهوية القومية الروسية، فهناك تصورات تكونت عبر قرون عديدة من تاريخ روسيا الاستعماري جعلت "**من فصل قضايا الهوية القومية الروسية عن مسألة التوسع الاستعماري أمرا مستحيلا للغاية**"[3] حسب محمد رضا جليلي.

وهو ما يؤكده كذلك بريزنسكي، ويفصل فيه أكثر " **هذه الأطروحات (الهوية القومية والاستعمار) ليست مسائل مجردة، ومهما كانت طبيعتها، فالإجابة عنها ستكشف أن لدى الروس مقاربات جيوسياسية متعددة، ترتبط بها مجموعة من الأسئلة: هل روسيا دولة قومية تأسست وفق الهوية العرقية الروسية، أو على شكل النموذج البريطاني الذي لا يمكننا اختزاله في إنجلترا، أو أنها تكشف عن فهم أكثر اتساعا يأخذ بعين الاعتبار بعد روسيا الإمبريالي**"[4]

فالاستعمار الروسي مختلف عن النماذج الاستعمارية الأخرى، وهو ما يرجعه المؤرخ البريطاني Séton Watson إلى وجود "**تشابه بين التوسع الروسي في**

منطقة الفولجا واستعادة الإسبانيين للأندلس (أو ما يسمونه La reconquista أي إعادة الفتح)، وبين دمج الأراضي الأوكرانية وابتلاع فرنسا لمنطقة البورجون (La Bourgogne) واللورين (La Lorraine)، وبين عملية الاستيطان الروسي في سيبيريا وبين الاستيطان في أمريكا الشمالية، وبين إخضاع الروس لمنطقة القوقاز وإخضاع الإنجليز للهضبة الأسكتلندية، وبين ضم أراضي آسيا الوسطى وبين تشكيل الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وبين الإمبريالية الروسية في الشرق الأقصى وبين عدوان القوى الكبرى على الصين نهاية القرن التاسع عشر".[5]

فعادة ما يطلق لفظ الاستعمار على عملية احتلال الأقاليم الأجنبية البعيدة، الذي يرفق بعملية استيطان نسبي أو شامل، وفي أغلب الأحيان تكون المستعمرات موجودة ما وراء البحار (outre mer) وهو ما يميز التوسع الاستعماري الأوروبي (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، البرتغال وهولندا) أو الاستعمار الياباني لكوريا الجنوبية. ولكن الاستعمار الروسي يشكل استمرارا إقليميا (continuité territoriale)، وهذا الأمر جعل الروس لا يميزون بين التوسع الإقليمي والاستعمار.

كما أن الروس يضفون على التوسع الاستعماري شرعية كبيرة، فهم ما زالوا يبررون احتلالهم لبلاد الشيشان (القوقاز الشمالي) على أنه استجابة لنداء الاستغاثة الذي وجهته شعوب المنطقة إلى الإمبراطور الروسي بيير الأكبر (Pierre le 1629 – 1676) Grand لدفع الظلم الواقع عليهم من قبل أمراء خانية القرم التتارية (Tatars De Crimée) وأن ضم هذه الأراضي تم الاعتراف به دوليا من خلال مواثيق ومعاهدات دولية ابتداء من 1774 أي عقب نهاية الحرب الروسية العثمانية (1768– 1774)، ونفس التبرير نجده لاحتلالهم سهوب كازاخستان الشاسعة، فهو حسب الروس، كان كذلك، استجابة لطلب شعوب المنطقة، لإنقاذهم من هجمات قبائل الكالموك الصينية.[6]

وبهذا يصبح تصور الروس للاستعمار على أنه حركية تاريخية غير منقطعة وغير رجعية (unilinéaire et irréversible)، وهو ما يجعل كل هذه المحطات التاريخية جزءا لا يتجزأ من المخيلة المشتركة للشعب الروسي.[7] وتصبح مسألة حيوية مرتبطة بنشوء الدولة وتطورها، فروسيا لم تكن إلا إمبراطورية، ولم تكن شيئا آخر أبدا.

اختلف فهم الشعوب المستعمَرة للتوسع الروسي عن فهم الروس، حيث شكلت المطالب القومية التحررية واحدة من الأسباب التي عجلت بقيام ثورة 1905، وهو ما أدركه فلاديمير لينين قبل غيره، لكن الإصلاحات التي عجلت بها هذه الثورة لم تكن حسبه كافية لإرضاء رعايا القيصرية من غير الروس (Inorodtsy)، ولهذا السبب أصبحت المسألة القومية واحدة من أهم القضايا التي استرعت اهتمام لينين، بحيث أدرجها في برنامجه الثوري، وبدأت تتجلى في مختلف أعماله، وبخاصة كتابه " حول حق الأمم في تقرير مصيرها" الذي ألفه قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ويحسب للينين كذلك انتقاده لمظاهر الاستعلاء القومي التي ظهرت لدى الروس ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو ما سماه بشوفينية الروس الكبار (chauvinisme grand–russien) أو وصفه لروسيا القيصرية بسجن الشعوب. لكن وصول لينين إلى السلطة وسيطرته على مختلف مراكز اتخاذ القرار، شكل منعطفا حاسما وأدى إلى تراجع الخطاب اللينيني الداعي إلى تحرر القوميات والمساواة بينها، وهو ما ظهر بوضوح في قمعه لكل النزعات القومية الناشئة، وانطلاق حملة الترويس (russification) متعددة الأشكال والأوجه، التي بدأت بالترويس الديمغرافي وتبعها الترويس اللغوي والثقافي، بحيث يصبح العرق الروسي هو البوتقة الصاهرة

(melting-pot) تذوب فيها جميع شعوب الاتحاد السوفييتي، وهي السياسة التي استمرت إلى غاية تفككه.[8]

ثانيا: سياسة توطين الروس ونتائجها.

عرفت الأقاليم الطرفية للقيصرية الروسية (la périphérie) موجات متلاحقة من المستوطنين الروس، بعضهم قدموا إليها بإرادتهم رغبة منهم في تحسين ظروفهم المعيشية والحصول على فرص وامتيازات لم يتمكنوا من الحصول عليها في موطنهم الأصلي، وبعضهم قدم إليها مهجرا أو سجينا، فلقد كانت أقاليم الإمبراطورية الروسية واسعة إلى أبعد الحدود وكثافتها السكانية ضعيفة جدا، وهو ما استدعى التوجه إلى سياسة توطين تمنح لروسيا شيئا من التوازن والاندماج.[9]

كازاخستان نموذجا:

وتعتبر سهوب كازاخستان نموذجا مثاليا يوضح طبيعة هذه السياسة ونتائجها الخطيرة، ويمكننا من فهم هذه السياسة في الأقاليم الأخرى، فلقد منحتنا الإحصاءات العامة للسكان التي بدأت سنة 1897 معطيات مهمة حول التحولات الحاصلة في التوزيع العرقي للسكان، خلال فترات متقاربة نسبيا، ووضحت حجم عملية الاستيطان المطردة.[10]

وتضاعفت هجرة الفلاحين الروس إلى سهوب كازاخستان بفعل الامتيازات التي منحتها سياسة الإصلاح الزراعي التي أعدها الوزير الأول (Piotr Stolypine) سنة 1905، ووصلت أعداد الوافدين الروس حتى سنة 1916 مليون مزارع جديد [11]، بالتزامن مع إحكام روسيا القيصرية سيطرتها عسكريا وإداريا على مختلف أقاليمها الطرفية، بفضل تطور شبكات الطرق والاتصالات، وشكل خط سكة الحديد العابر لسيبيريا واحدا من أضخم إنجازات هذه المرحلة وهو خط طويل يمتد من أقصى الغرب الروسي إلى فلاديفوستوك في أقصى الشرق مع وجود تفريعات جانبية تمتد إلى باقي الأقاليم.[12] (انظر الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1: رسم توضيحي للخط العابر لسيبيريا وتفريعاته.

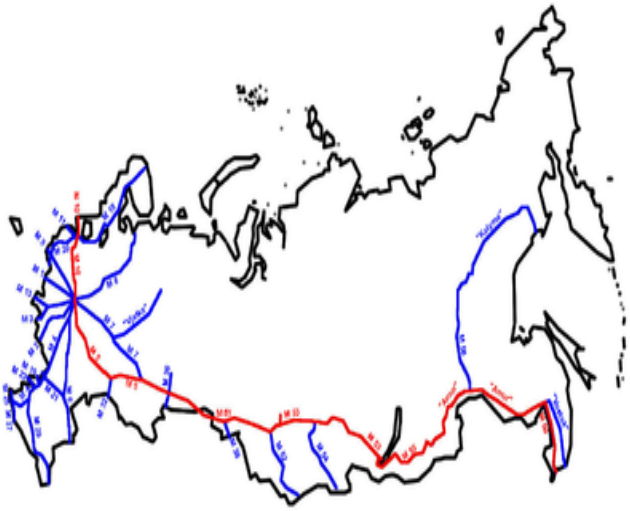

(الخط الأحمر يدل على الخط الرئيسي والخطوط الزرقاء على الخطوط الفرعية الموصلة إلى الأقاليم الطرفية)

المصدر:

Fr.wikipédia.org/wiki/route transsibérienne

وفي الفترة السوفييتية، استمرت سياسة التهجير والتوطين، واتخذت شكلا أعنف من الفترة السابقة، فمنطقة السهوب شهدت أعنف أطوار الحرب الأهلية الروسية (بين الجيش الأحمر والجيش الأبيض) كان من آثارها تفشي المجاعة في جنوب هذا الإقليم ابتداء من سنة 1917 وامتدادها إلى باقي المناطق سنة 1920 و1921. وبعد أقل من ثماني سنوات (أي سنة 1929) عرفت المنطقة مجاعة أخرى أشد وأعقد، لكنها هذه المرة كانت بسبب السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل ستالين، ففي هذه الفترة تم التخلي عن السياسة الاقتصادية المتفتحة التي أقرها لينين أي (السياسة الاقتصادية الجديدة) وتختصر بـ (NEP) وكانت تمنح للفلاحين الصغار امتيازات كثيرة، غير أن ستالين كان يرى أنها سياسة اقتصادية ليبرالية لا تتناسب مع المشروع السوفييتي، وفي خضم محاربته لملاكي الأرض

الصـغار (الكـولاك Koulaks) عرفـت أقـاليم كثيـرة مجاعات أشد من السابقة، ففي الفترة الممتدة من 1931 إلى 1933 فرض ستالين على سكان سهوب كازاخستان نمطا جديدا يختلف عن نمط البداوة والترحال المتناسب مـع بيئـة المنطقـة السـهبية القـائم علـى تربيـة المواشـي، ويتمثل هذا النمط في تثبيت (sédentarisation) البدو الرحل في تعاونيات زراعية (collectivisation) [13]

بينـت المؤشـرات الديمغرافيـة حجـم الكارثـة الإنسـانية التـي ميـزت هـذه المرحلـة، حيـث انخفـض تعـداد الكـازاخ بمعدل الثلث، في فترة لا تتجاوز 13 سنة، إذ انخفض عددهم ليصبح 2.3 مليون نسمة سنة 1939 بعدما كان يفوق 3.7 ملايين نسمة سنة 1926، وفي الوقت الذي فقـدت فيـه هـذه المنطقـة مئـات الآلاف مـن سـكانها الأصـليين (الكـازاخ)، قـام سـتالين بتهجيـر قسـري لمئـات الآلاف مـن صـغار المـزارعين الـروس (عرفـت سـنة 1930-1931 لوحـدها تهجيـر 50.000 أسـرة روسـية إلى سهوب كازاخستان). وهذا ما جعل نسبة الكازاخ في موطنهم تتقلص لتصل 37% سنة 1939 بعدما كانت تتجاوز معدل 58%، سنة 1926 وفي المقابل ارتفعت نسبة الروس في نفس الفترة من 20% إلى 40%.[14] كما أدت الحرب العالمية إلى مزيد من عمليات الترحيل، فـالخوف مـن تـدمير الجيـوش النازيـة للنسـيج الصـناعي المتمركـز فـي الجهـة الأوروبيـة مـن الاتحـاد السـوفييتي، جعل ستالين يقوم بتسريع عملية تفكيك المصانع ونقلها إلـى الأقـاليم البعيـدة عـن الخطـر، وبهـذا اسـتقبلت كازاخسـتان عـددا كبيـرا مـن المهندسـين والفنيـين وعمـال المصـانع الـروس. وفـي سـنة 1954 أطلـق خروتشـوف مشـروعا عملاقـا لاستصـلاح الأراضـي العـذراء فـي كازاخسـتان، تعـدت مسـاحته 38 مليـون هكتـار، سـمح بقدوم مليوني شخص من خارج الجمهورية ونزوح الكثير من سكانها نحو جمهوريات أخرى، وهو ما جعل الكثافة السكانية تتعاظم، لكنها ارتبطت بزيادة العنصر الروسي، إلـى الحـد الـذي وصـلت فيـه نسـبة الكـازاخ سـنة 1959 دون 30%، بل إن الكثير من المناطق الواقعة في شمال كازاخستان، أصبح الروس يمثلون فيها أكثر من 80% مـن مجمـل سـكان الجمهوريـة.[15] ولكـن هـذه المعـدلات تغيـرت، فـي العقـود الثلاثـة التـي سـبقت انهيـار الاتحـاد السـوفييتي، وهـو يرجـع إلـى حصـول انخفـاض فـي معـدل الوفيـات واسـتقرار فـي معـدل الـولادات لـدى المجموعـة العرقيـة الكازاخيـة، بينمـا انخفـض معـدل الـولادات لـدى الروس (زاد الروس في كازاخستان بواقع مليون نسمة في السـتينيات ولكـن الزيـادة تقلصـت فـي السـبعينيات حيـث وصـلت 400 ألـف فقـط فـي عقـد السـبعينيات، مـا جعـل الـديمغرافيين الـروس يتحـدثون عـن حصـول قطيعـة ديمغرافية لم تستطع روسيا الخروج منها إلى غاية اليوم) أمـا فـي عقـد الثمانينيـات، فقـد بـين الإحصـاء السـوفييتي العام الأخير الذي تم سنة 1989، تواصل هذه الظاهرة. ويمكننـا الاسـتدلال بالمثـال الكازاخسـتاني، لمعرفـة التوجـه العام الذي عرفته عملية توطين الروس في الجمهوريات السوفييتية الأخرى، حيث إن العديد منها احتفظت بنسبة عالية من الروس بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كما هو مبين في الجدول التالي:

الشكل رقم 2: نسبة الأقلية الروسية من مجمل سكان جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا من خلال الإحصاء العام لسنة 1989 والتحولات التي طرأت عليها بعد عقد من الزمن.

Pays	Nombre de russes en 1989	% dans la population totale	Nombre de russes vers 2000	% dans la population totale
Arménie	51 555	1,6	14 660	0,5
Turkménistan	333 890	9,5	288 000	6,7
Géorgie	341 172	6,3	67 671	1,5
Lituanie	344 455	9,4	219 800	6,3
Tadjikistan	388 481	7,6	68 156	1,1
Azerbaïdjan	392 300	5,6	141 700	1,8
Estonie	474 834	30,3	351 178	25,6
Moldavie	562 069	13,0	576 000	13,0
Lettonie	905 515	34,0	703 200	29,6
Kirghizie	916 558	21,5	603 201	12,5
Biélorussie	1 342 099	13,2	1 145 130	11,4
Ouzbékistan	1 653 478	8,3	1 369 500	5,5
Kazakhstan	6 100 000	37,4	4 500 000	30,0
Ukraine	11 355 582	22,1	8 334 100	17,3
Total	**25 161 988**		**18 382 296**	

المصدر:

Denis Eckert" Les Russes dans " l'étranger proche" au seuil du XXI",

www.mappemonde.mgm.fr/num4/lieux.html.(15/01/2015)

ثالثا: معالجة الحكومات الروسية لمسألة الأقليات الروسية في عهد بوريس إلتسين.

عجزت روسيا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، عن صياغة مفهوم جديد للهوية القومية الروسية، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، لعل أهمها، دخول روسيا في فترة من الارتباك والحذر وعدم القدرة على تحمل أعباء المرحلة الانتقالية، لكن العامل الذي فاقم من حدة هذا العجز هو استسلام روسيا الفدرالية للطرح الغربي، طمعا في كسب تأييده ودعمه للخروج من أزمتها الهيكلية. لكن فهم هذا التراجع الروسي، منوط بفهم التيارات السياسية والجيوسياسية المتضاربة واختلاف تصوراتها للدولة والأمة الروسية وطبيعة الدور المستوجب على روسيا الاضطلاع به، ومن ثم معرفة تأثير هذه التوجهات على صناع القرار الروسي. وتفيدنا دراسة توجهات هذه التيارات في الأخير من معرفة تصوراتها ومواقفها تجاه الملايين من الروس القاطنين في ما تسميه الأدبيات السياسية الروسية (الغريب المجاور l'étranger proche)[16]

أولا: التيار التغريبي (occidentaliste):

وهو التيار الذي كان مؤثرا في دوائر صنع القرار الروسي، في السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، ويرى أنصار هذا التيار أن تكثيف العلاقات السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية مع الدول الغربية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) هو الحل العقلاني الوحيد لإخراج روسيا من أزمتها، وأنه لتحقيق ذلك يتوجب على الروس أن يتخلصوا من نزعتهم التوسعية، ليتمكنوا من تطبيع علاقاتهم مع الغرب وللتمتع بمصداقية أكبر لدى المجتمع الدولي.

ولقد اجتهد وزير الخارجية الروسي أندري كوزيريف (Andrei Kozyrev) لتحقيق هذا المسعى، حيث كان يرى أنه من الضروري تغيير الأساليب السوفييتية والتخلص من تبعاتها، لأنها فشلت في تحقيق المصالح الروسية العليا، إلى درجة جعلته يعتقد أن زيادة الارتباط مع الفضاء السوفييتي وبخاصة جمهورياته الآسيوية، تشكل تهديدا للتجربة الديمقراطية الفتية في روسيا، وينتمي جميع أنصار هذا الطرح إلى التيار الليبرالي الذي دفع روسيا إلى تبني الإصلاحات الاقتصادية الراديكالية التي دعاها إليها صندوق النقد الدولي.[17]

ولفهم تصورات هذا التيار للسياسة الخارجية، يجب التأكيد على فكرة أساسية، وهي تجاهله الكبير لمسائل الهوية بصفة عامة، والهوية القومية الروسية بصفة خاصة، فهم يعتقدون أن السياسة لا بد أن تكون عقلانية، أي لا تصاغ دون حساب مسبق لحجم التكاليف والأرباح، وهي نظرة مجردة تستجيب (بوعي أو بغير وعي) لدعوات غربية كثيرة، تطالب روسيا بالتخلي عن ميراثها وتقاليدها كدولة توسعية، وتلخصت هذه الرؤية الضيقة في خطاب للرئيس بوريس إلتسين، أكد فيه أن المرحلة الإمبريالية في التاريخ الروسي قد انتهت وأنه لن يكون هنالك بعد اليوم عنف أو سيطرة.[18]

وبسبب تراجع الدور الروسي إقليميا ودوليا في هذه الفترة، استطاعت الكثير من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا استغلال الفرصة وتبنت سياسات خارجية ترسخ مبدأ الاستقلال عن روسيا (المركز الاستعماري السابق) والانفتاح على العالم، ولو على حساب المصالح الحيوية لروسيا، كما أنها تبنت سياسات داخلية إقصائية لا تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأقلية الروسية. وهو ما اعتبره القوميون الروس خيانة وتخاذلا. وعلى العموم فسيطرة هذا الجناح امتدت لسنوات، كانت فيها السياسة الخارجية أحادية البعد (univector foreign policy Diana Digo) على حسب تعبير.[19]

ثانيا: التيار الأوراسي:

استطاع Evgeni Primakov أن يلخص هذه المقاربة، منتقدا في نفس الوقت السياسة الخارجية المتبعة، قبل ترؤسه وزارة الخارجية الروسية سنة 1996 حيث أعلن خلال عرضه لحصيلة عمله السنوية على رأس وزارة الخارجية الروسية في جانفي 1997 أن: " **قوة كروسيا، مع كل ما تمتلكه من مصالح ضخمة في آسيا والشرق الأدنى، لا يمكنها أن ترضى أو تقنع بالسير بقدم واحدة، أي القدم الغربية، ولكن يتوجب عليها اليوم، أن تسير بقدميها الاثنتين: الأوروبية والآسيوية**"[20]

ولا يعتبر هذا التيار جديدا على الروس، بل تعود جذوره إلى الجيوسياسي الروسي Piotr Savitsky (1895 – 1968) الذي تأثر بأعمال رواد الاتجاه السلافي (Slavophiles) الذين كانوا يدعون إلى انتهاج خط خاص لتطوير روسيا، يختلف مبدئيا مع التيار التغريبي، فهم يدعون إلى العودة إلى التقاليد الروسية وتمجيد حياة الفلاحين واحترام القيم والمبادئ الأرثوذكسية.[21]

وتتلخص الفكرة الأساسية لفكر سافيتسكي في خاصية "التوسط" التي تميز روسيا " **لروسيا عدد من الأسباب يفوق بكثير ما لدى الصين من الأسباب التي تسمح بتسميتها "دولة متوسطة**" "[22]. وعلى هذا الأساس لا بد أن تفهم روسيا –لا كدولة قومية– بل كنمط خاص من الحضارة التي تشكلت على أساس مكونات عدة: الثقافة الآرية، السلافية، بدوية الترك والتقاليد الأرثوذكسية، وهذا بمجموعه ما يشكل تكوينا" توسطيا" فريدا.[23]

وبالرغم من أن تلك الفترة التي ترأس فيها بريماكوف وزارة الخارجية (1996– 1998) ثم رئاسة الحكومة (1998 –1999) لم تشهد تناميا كبيرا للدور الروسي على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أن ما يحسب لهذه الفترة من إيجابيات، هو بداية العمل على تصحيح الوضع المرتبك، وفتح النقاشات الجوهرية حول الدور والمكانة التي يجب لروسيا أن تتبوأها مستقبلا، لكن حالة التسيب العام التي طبعت مرحلة رئاسة بوريس يلتسين لم تسمح له بتصحيح مسار هذه السياسة.[24]

رابعا: تحولات السياسة الروسية الجديدة تجاه " روس الشتات" في عهد فلاديمير بوتين.

مع وصول بوتين إلى هرم السلطة في روسيا، عرفت السياسة الداخلية والخارجية تحولات جذرية، إذ تزامن مع ازدياد التذمر الشعبي من سياسات يلتسين، وإلى الحاجة إلى سياسات ترد اعتبار روسيا المفقود، وهنا لا بد من الإشارة إلى تزايد التفاعل بين العوامل الداخلية أي البيئة الداخلية للنظام الروسي وبيئته الخارجية، إذ أصبح لدى الروس قناعة كبيرة بأن ما يحدث لروسيا من تدهور للوضع الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن فصله عن التدهور الحاصل لمكانة روسيا بين الأمم، وهذا المفهوم الذي أصبح متداولا بقوة في هذه الفترة يشكل مدخلا لفهم طبيعة السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين، ورؤيته الخاصة لقضايا الأقليات الروسية.[25]

ولفهم حجم التداخل بين القضايا الداخلية والخارجية ودورها في توفير بيئة أمنية جديدة ساهمت في صياغة السياسة الجديدة لا بد أن نرصد أهم هذه التحولات ونتمعن في تأثيراتها المستقبلية:

-الأزمة الاقتصادية (سنة 1998):

وشكلت دليلا واضحا على فشل السياسة الليبرالية لأنها بينت أن جميع التنازلات الاقتصادية والأمنية، وجميع التضحيات التي قدمها الروس لاستعادة النمو لم تنجح، ولم تكن مجدية، ولهذا فالسياسات الاقتصادية التي تلتها كانت متعارضة مع مطالب صندوق النقد الدولي.

-التدخل العسكري ضد صربيا:

اعتبرته روسيا انتهاكا لسيادة دولة مستقلة، واعتبره الشعب الروسي مؤشرا على ضعف حكومته التي لم تقدم العون لدولة سلافية أرثوذكسية.

-حرب الشيشان الثانية (أوت 1999- فيفري 2000):

وهي أول رد فعل صارم من قبل الحكومة الجديدة بقيادة بوتين، وهي نموذج لسلوك الدولة مستقبلا ضد أي مطالب انفصالية.

-تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر:

منحت لروسيا دورا جديدا كانت تبحث عنه لاسترجاع مكانتها كدولة مؤثرة، فمن خلال دورها الجديد في محاربة الإرهاب استطاعت روسيا الاستفادة من هامش حركة ومناورة يمكن توظيفها في قضايا الصراعات العرقية مستغلة انكشاف وضعف دول الجوار.

فتضافر هذه العوامل مجتمعة، أي تحسس الشعب الروسي لقضاياه الداخلية والخارجية رفضه للانهزامية التي ميزت فترة يلتسين، والظروف والأزمات الجديدة التي ذكرناها من جهة أخرى، ستحتاج بالضرورة إلى عامل أساسي آخر، وهو تصور الرئيس الجديد ومدركاته لدور ومكانة روسيا المستقبلية.

ويبدو أن بوتين، الذي كان حذرا جدا وقليل الكلام في الفترة التي سبقت وصوله إلى الحكم كان رافضا للسياسة الخارجية الروسية، التي قادها التيار التغريبي، وبخاصة مسألة تجاهلهم لمصير 25 مليون روسي، يعيشون في دول الجوار (الغريب المجاور)، وهو ما ظهر من خلال تصريح صدر منه خلال اجتماع مع بعض المسؤولين الألمان، وكان يومها نائبا مغمورا لرئيس بلدية موسكو، حيث جاء فيه: "**بالنسبة إلى مشاكل السكان الناطقين بالروسية، في الفضاء السوفييتي سابقا، أريد أن أوضح، أنهم ليسوا من احتل جمهوريات الاتحاد السوفييتي، ولكن السلطات السوفييتية هي التي احتلتها، بما معناه، الروس هم كذلك ضحية للقوة السوفييتية، مثل جميع شعوب الاتحاد، لا تنسوا أن روسيا ومن أجل دعم الأمن والسلم في أوروبا، قد تخلت عن أقاليم شاسعة من أراضيها لفائدة الجمهوريات السوفييتية سابقا، وهو ما ينطبق على أراض كانت تابعة تاريخيا لروسيا، وهنا لا أتكلم فقط عن القرم أو شمال كازاخستان بل منطقة كلينينغراد كذلك، فالنتيجة هي أن 25 مليون روسي وجدوا أنفسهم، بين عشية وضحاها، أجانب في هذه الدول الجديدة. وروسيا لا تستطيع أن تتخلى عنهم ببساطة وتتركهم هكذا لحالهم**".[26]

وسرعان ما تأكدت هذه النوايا، فلقد كان الخطاب السياسي لبوتين، مركزا على فكرة استعادة المكانة والدور الروسي، فبوتين وإدراكا منه لأهمية هذه المطالب، اعتمد على سياسة تستدعي الماضي السوفييتي، حيث قام بإعادة النشيد القومي السوفييتي، وأخذت المقررات الدراسية، وبخاصة كتب التاريخ، تغير لهجتها السابقة المنتقدة لكل ما هو سوفييتي، واسترجعت محطات تاريخية وأعطتها طابعا إيجابيا، على غرار الانتصارات في الحرب العالمية الثانية وغزو الفضاء، إذ اعتبرت الدعاية الجديدة، هذه الإنجازات مفخرة للروس كشعب قائد للشعوب السوفييتية الأخرى، تماما كما فعل الشوفينيون الذين انتقدهم لينين. وفي 2005 ظهر أهم تصريح في هذا الاتجاه حين اعتبر بوتين انهيار الاتحاد السوفييتي أكبر كارثة جيوسياسية عرفها العالم في القرن العشرين.[27]

كما أن المرحلة الجديدة أفرزت جملة من المفاهيم الجديدة والمعبرة عن تنامي الطابع القومي للسياسة الخارجية الروسية، وأهم هذه المفاهيم الجديدة " العالَم الجديد russkii mir" علما أن كلمة (روسكي) لها في اللغة الروسية مدلول عرقي ضيق (Russe ethnique) بينما الكلمة التي تدل على المواطنة الروسية المدنية فهي (روسيسكيي Rossisjkij). وهو ما يدل على تبني روسيا لخيارات عرقية وقومية على حساب الخيارات

المدنية الجامعة، كما أن الخطاب الجديد أصبح يطلق تسمية " أبناء البلد" (compatriotes) على كل الروس القاطنين في دول الجوار، ولم يعد يتردد في كثير من الأحيان في وصفهم بروس الشتات (diaspora russe) وهو ما ينزع عنهم انتماءهم إلى الدول التي يقيمون فيها منذ أجيال. ولقد بينت الأزمة الجورجية سنة 2008، التحول الذي عرفته السياسة الأمنية الجديدة، وكيفية استغلال روسيا للصراعات العرقية القديمة لتحقيق مصالح آنية والتجاوب مع التحديات التي فشل نظام يلتسين في تسييرها.[28]

إن المتمعن لخارطة التدخلات الخارجية الروسية (أوسيتيا، أبخازيا، القرم، شرق أوكرانيا، ترانسينيترا) لا بد أنه سيكتشف أسبابا أخرى للتدخل غير تلك التي يريد النظام الروسي إظهارها، وهي حماية الشعوب الناطقة بالروسي أو غيرها من التسميات. فالدول التي تدخل الجيش الروسي مباشرة أو ساندت الانفصاليين بطريقة غير مباشرة، تنتمي أساسا إلى المجموعة التي تبنت سياسات وتحالفات متعارضة مع التوجهات الروسية، فعلى غرار دول البلطيق التي خرجت من دائرة النفوذ الروسي بصفة سريعة ومطلقة، حاولت مجموعة أخرى من الدول انتهاج سياسات استقلالية تميل أكثر إلى الانخراط في المنظومة الغربية، سواء تعلق الأمر ببعدها الأمني (الحلف الأطلسي) أو السياسي والاقتصادي (الاتحاد الأوروبي)، وهي الدول التي تشكلت منها منظمة GUAM، التي تضم جورجيا، أوكرانيا، أذربيجان ومولدافيا، في أواسط تسعينيات القرن العشرين.[29] ولهذا فليس من باب المصادفة أن تكون هذه الدول هي التي شهدت وما زالت تشهد نزاعات عرقية انفصالية خطيرة، فجورجيا فقدت إقليمي أبخازيا وأوسيتيا، وأوكرانيا فقدت شبه جزيرة القرم والدونباس وأذربيجان فقدت إقليم ناغورنو كاراباخ لصالح أرمينيا (بفضل الدعم الروسي للأرمن)، كما أن مولدوفيا لم تعد قادرة على بسط سيادتها على إقليم ترانسينيسترا الذي يحاذي روسيا وتقطنه قوميات ناطقة بالروسية.

ومن خلال دراسة هذه الأمثلة يمكننا القول إن التدخل بدعوى حماية الأقليات الروسية، هو مطية لفرض الخيارات الجيوسياسية الروسية الجديدة، فالروس لم يتدخلوا في دول لا تحترم حقوق الأقليات الروسية، على غرار جمهورية كازاخستان، التي انتهجت سياسة قومية متطرفة وأقصت القومية الروسية من دواليب الحكم والاقتصاد. حيث كان الرئيس الكازاخستاني أول من انتبه إلى هذه الحقيقة، فكازاخستان انخرطت في كل المنظمات الاندماجية التي تشكلت منذ 1992 بقيادة روسيا الاتحادية، وحافظت على علاقات سياسية واقتصادية جيدة معها. وحتى في مسألة نقل الطاقة لم تتخذ الخيارات التي تقصي روسيا تماما، كما فعلت أذربيجان، من خلال خط نقل النفط (باكو–تبيليسي–سيحان) التي رأت فيه روسيا تحديا لها. كما أن التدخل في أوكرانيا ما كان ليحصل لولا توجهها للانخراط في الاتحاد الأوروبي على حساب علاقاتها الاقتصادية المتميزة مع روسيا.

إلا أن هذه السياسة الروسية الجديدة، قد تدخل الفضاء السوفييتي في حلقة مفرغة من التدخلات والصراعات، وتفرز بيئة فوضوية يصعب التحكم فيها، فالكثير من مظاهرها يشبه إلى حد كبير السياسات المنتهجة من قبل ألمانيا النازية، فالحالتان تحملان الكثير من أوجه الشبه أجملهما الكاتب Yves Plasseraud في النقاط التالية:[30]

–ينطلق بوتين من نفس المنطلق الهتلري، ويؤكد على ضرورة مسح "العار" الذي لحق بروسيا، وهنا تصبح عقدة انهيار الاتحاد السوفييتي الذي اعتبره بوتين أكبر كارثة جيوسياسية عرفها العالم في القرن العشرين مماثلة لعقدة "فرساي" لدى هتلر ونقصد بها هنا رفضه لمقررات مؤتمر فرساي التي فرض فيه الحلفاء شروطا قاسية على ألمانيا المنهزمة.

-كلاهما يعتبر بلده محاصرا (syndrome dela nation assiégé) الأول من قبل الديمقراطيات الغربية والثاني من قبل الحلف الأطلسي.

-كلا الزعيمين كانا يسعيان إلى لم شمل شعبيهما المشتتين، إذ يعتقد بوتين أن الروس هم الشعب الأكثر تشتتا في العالم.

-كلاهما استغل مسألة حماية أبناء البلد (les compatriotes) للبدء في سياسة توسعية خطيرة.

وبالفعل فلقد كانت البداية بالنسبة إلى هتلر، من خلال ضم من كانت الدعاية النازية تسميهم (volksdeutshe أي الشعب الجرماني)، وكان من نتائجها ضم إقليمي بوهيميا وموراڤيا الواقعتين غرب تشيكوسلوفاكيا بحجة أن السوديت (les Sudètes) الذين يقطنون فيهما هم شعب جرماني، ولقد برر هتلر هذا الضم بأن السوديت يعاملون معاملة سيئة، من قبل التشيك، وهو ادعاء مبالغ فيه، فالسوديت كانوا يعيشون أوضاعا أفضل نسبيا من تلك التي تعيشها الأقليات غير الجرمانية في ألمانيا، على غرار الغجر، اليهود والسورابيين (وهم قومية سلافية كانت تعيش في ألمانيا في تلك الفترة).

وعندما نعود إلى المرحلة الراهنة، سنلاحظ هذا التطابق في الادعاءات الروسية، فلقد ساهمت الدعاية الروسية في إرباك العلاقات بين الأوكران والروس، على الرغم من أن الشعبين لم يحدث أن دخلا، طوال الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، في صراعات عرقية معتبرة، بل إن الروس القاطنين لم يحدث أن طالبوا من قبل بالانفصال، وجل ما كانوا يتمنونه هو إعادة الاعتبار للغة الروسية ومعاملتها كلغة رسمية، على غرار اللغة الأوكرانية.

الخاتمة:

حافظ الفضاء الجمهوريات المستقلة على التوازنات التي أفرزها انهيار الاتحاد السوفييتي، لكن الإرث الذي خلفته السياسات التوسعية الروسية، في الفترة القيصرية والسوفييتية، كان كبيرا إلى درجة يتعذر على أطرافه المحافظة على هذا الوضع.

ففترة التراخي والتجاهل التي عاشتها روسيا في عهد الرئيس يلتسين كانت استثناء يشذ عن القاعدة، التي حافظت عليها الحكومات الروسية، منذ قرون، وهي قاعدة التوسع والهيمنة. فروسيا دولة إمبريالية بامتياز، تريد أن تلعب أدوارا تتناسب مع حجمها وتاريخها.

ولهذا فلقد عادت روسيا إلى نفس السياسة، عندما وجدت الفرصة سانحة، وتضافرت العوامل المساعدة، وعلى الرغم من أن الروس هم أكثر من عمل على القضاء على التجربة السوفييتية، إلا أنهم أدركوا أن سياسة الانكفاء لا تخدم إلا خصومها في الغرب، فكلما زاد الروس انكفاء، عمل الغرب على التوسع نحو الفضاء السوفييتي، ليصل إلى حدود روسيا.

ومع افتقاد روسيا منظومة اقتصادية وسياسية، تجذب إليها الدول المستقلة، فلم تجد إلا التهديد والترهيب لردعها من الانضمام إلى التكتلات المناوئة، ولهذا فهي اليوم تستعمل ورقة الأقليات العرقية، بعدما استعملت النفط والغاز مرات عديدة، مستغلة وجود ملايين من الروس خارج حدودها، لتبرير التدخل العسكري بزعم حماية حقوقهم. غير أن هذه السياسة لها تبعات خطيرة على مستقبل المنطقة، حتى وإن تجاهلت روسيا هذه الحقيقة.

الهوامش:

(1) يعتبر والكر كونور (Walker Connor) المنظر الأول لمفهوم القومية العرقية، الى جانب أنثوني سميث (Anthony Smith) ولا تزال أعمالهما حول القومية العرقية أهم الأدبيات العلمية الدارسة لها. أنظر كتاب:

Walker Connor ,**Ethnonationalism: The Quest For Understanding**, Priceton, Princeton University Press, 1993.

وكتاب:

Anthony Smith، **Nation and Nationalism in a Global Era**، Cambridge، Polity,1995

(2)Marc Ferro, "Colonisation russe-soviétique et colonialismes occidentaux: une brève comparaison" Revue d'études comparatives Est-Ouest,Décembre 1999,p.78.

(3)Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner, **Géopolitique de la nouvelle Asie centrale,** Paris,PUF, 2011,p.45.

(4)Zbigniew Brzezinski, **Le grand échiquier,** trad : Michel Bessière, Paris, Bayard édition, 1997, p.131.

(5)Hugh Seton Watson, **The New Imperialism,**London, The Boodley Head,1961, pp.22-23.

(6)Hélène Carrère d'Encauss, **L'empire d'Eurasie**, Paris, Fayard, 2005, p.383.

(7)Marlène Laruelle," Aperçu de la colonisation russe de steppes kazakhes (XVII siècle-début du XX siècle)"Cahiers de l'Asie centrale, n.23, 2007, p.164.

(8)Hélène Carrère d'Encauss**, L'empire d'Eurasie**, op.cit, p.383.

(9)Pascal Marchand, **Géopolitique de la Russie**, Paris, Ellipses, 2007, p.20.

(10)Juliètte Cadiot, " Le recenssement de 1897, les limites du control impériale et la représentation des nationalités", Cahier du monde russe, n.45,vol.3/4,2004,p.445.

(11)Marlène Laruelle, " Aperçu de la colonisation russe des steppes kazakhs(XVIII siècle-début du XX siècle)", op.cit, p.164.

(12)بدون القطار العابر لسيبيريا، لم يكن بإمكان روسيا التحكم في ملايين الكيلومترات المربعة، والواقعة في أقاليم صعبة المناخ والتضاريس كسيبيريا والأقاليم السهبية في كازاخستان، فهذا المشروع يعتبر واحدا من أضخم المشاريع (تقنيا وماليا) جرى الاعداد له في القرن 19، اذ استغرقت دراسة الجدوى والاستكشاف لوحدها أكثر من 30 سنة، وبفضل هذه العملية استطاع القياصرة معرفة جغرافية البلاد وتضاريسها، واستطاعوا من خلال جيش من الجغرافيين والمهندسين اعداد خرائط أوضح وأدق ساهمت في تسهيل سيطرة المركز الواقع في غرب البلاد على أطرافه الآسيوية، وبدأت الأشغال فيه سنة 1882 ولم تنتهي إلا في سنة 1916. ويزيد طول هذا الخط عن 10000 كم ويبلغ عدد محطاته 990 محطة.

(13)Marlène Laruelle," Aperçu de la colonisation russe de steppes kazakhes, op.cit.p.170.

(14)Isabelle Ohayon," La famine kazakhe : à l'origine de la sédentarisation " Online Encyclopedia of Mass Violence, www.massviolence.org/la-famine-kazakhe-a-lorigine-de. (12/09/2014).

(15)Isabelle Ohayon, " La déportation des peuples vers l'Asie centrale" in Pietro Causarano(dir), **Le XXsiècle des guerres**, Paris, ED de l'Atelier,2004,p.174.

(16)Sophie Turnon," Retour sur le concept d'un

étranger proche russe", Regards sur l'Est, le 15/12/2010.

(17) Andrei Kozyrev," Russia: A Chance for Survival", www.foreignaffairs.com/articles/47754/andrei-kozyrev/russia-a-chance-for-survival. (21/12/2014).

(18) Marlène Laruelle "La question des Russes du proche-étranger en Russie",Les cahiers du CERI,n.126,Juin 2006.www.Sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr /etudes/126.pdf (05/01/2015)

(19)Diana Digol," Russia's Foreign Policy in Central Asia:From Yeltsin to Medvedev" in Maria Raquel and Roger Kanet (ed), **Russia and its Near Neighbours**, New York, Palgrav Macmillan, 2012,p.177.

(20)Jean Christoph Romer, Géopolitique de la Russie, Paris, Economica, 1999, p.56.

(21) ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص.127.

(22) المرجع نفسه، ص.128

(23) المرجع نفسه، ص.128

(24)Stephen Blank," After Primakov: the evolving context of russian national security policy", Cahiers du Monde Russe, n.40, vol.4, Octobre -Décembre 1999, p.702.

(25) Hanna Smith," Domestic Influences on Russian Foreign Policy: Status, Interests and Ressentiment" in Maria Raquel and Roger Kanet (ed), **Russia and its Near Neighbours**, op.cit, p.39.

(26)Daniel Vernet, " La Crimée, obsession de Vladimir Poutine depuis Vingt ans" www.slate.fr/story/91997/crimée-obsession-poutine.(02/01/2015).

(27)Piotr Moszynski," Les pays à minorités russophones risquent-il l'annexion ?", www.rfi.fr/20140404-les-pays-a-minorites-russophones-risquent-il_lannexion. (02/11/2014).

(28) Jeffrey Mankoff, **Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics,** Maryland, Rowmanand Littlefield Publishers, 2012, p.230.

(29)Taras Kuzio, "GUAM as an Regional and Security Organization", www.taraskuzio.net/conferences_files/guam_azerbaijan.pdf (12/12/2014).

(30)Yves Plasseraud, "Ukraine-Russie:Une instrumentalisation des minorités", wwwblogmediafr/ edition/les-langues-bien-commun-de-l-humanite/article/140314/ukraine-russie-une-instrumentalisation-des-minorites.(15/11/2014).

تحديات الأحزاب السياسية في ظل التحول الديمقراطي المتعثر في الدول العربية

د/مصطفى بلعور
أستاذ محاضر(أ) بكلية الحقوق
والعلوم السياسية –ورقلة

الملخص:

تبرز أهمية الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي من خلال الوظائف التي تؤديها كالمشاركة في الحياة السياسية، التنشئة، التثقيف السياسي، ومن خلال دورها في صناعة الرأي العام وتنشيطه وتنظيمه ومراقبة أعمال الحكومة، ومحاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة، وتنظيم المعارضة كوظيفة كبيرة للوصول إلى الحكم.

خلصت الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية العربية إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد ضعف وهشاشة النظام الحزبي العربي، وعدم قدرته على تقديم بدائل للنخب الحاكمة في أكثر من قطر عربي.

الكلمات الدالة: الأحزاب السياسية– النظام الحزبي العربي– التحول الديمقراطي– الدول العربية.

Abstract:

The importance of political parties stands out for the support of the democratic transition through its functions such as participation in political life, upbringing, political education, and through its role in the public opinion making, motivating it and organizing it and to monitor the government's work, and its endeavor to influence the ruling authority decisions, and organizing the opposition as a function to reach to governance

This study, which deals with the Arab political parties, concluded on on a set of results which confirm the weakness and fragility of the Arab system party, and the inability to provide alternatives to the ruling elites in more than one Arab country.

مقدمة:

برزت التعددية السياسية والحزبية العربية من أجل تحقيق إرادة الشعوب في مقاومة النفوذ والاحتلال الأجنبي ونيل الاستقلال الوطني من خلال صراع خاضته لمواجهة قوى متعددة داخلية وخارجية، كما أن الاحتلال شجع على قيام هذه التعددية لأجل تحقيق التوازن بين وجوده من خلال أحزاب موالية له، وبين قوى النضال الشعبي، وذلك لتمزيق المجتمع العربي. وبعد حصول الأقطار العربية على الاستقلال مارست غالبيتها مشاركة سياسية لكنها غير فاعلة.

اتجهت العديد من الأقطار العربية–خلال فترة خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين–نحو نظام الحزب الواحد بذريعة الوحدة الوطنية وخيارات التنمية. مع نهاية سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، اتجهت العديد من الأقطار العربية نحو التعددية لأن نظام الحزب الواحد لم يضمن التمثيل الكافي للشعب مع بقاء القيادات القديمة محتكرة للسلطة من دون إعطاء المجال للجيل الجديد، وتعزز تيار التعددية بعد انهيار الأنظمة الشيوعية ذات نظام الحزب الواحد، مما جعل العديد من الأنظمة السياسية العربية تتبنى خيار التعددية الحزبية مثلا في مصر عام 1978، تونس عام 1987، الجزائر والأردن عام 1989، واليمن عام 1990.

في سياق متصل كشفت الانتفاضات الشعبية منذ 2011 في أغلب النظم السياسية العربية "تونس، مصر، اليمن، البحرين، سوريا... عدم قدرة الأحزاب السياسية الموجودة بها على استيعاب القواعد الجماهيرية التواقة إلى مزيد من الحريات السياسية، الطموحة إلى المشاركة في الحياة السياسية، كما أن الحراك الذي شهدته الدول العربية كان حراكا شعبيا لم تؤطره الأحزاب السياسية التقليدية، بل استفادت منه، ووصلت عن طريقه إلى الحكم في أكثر من قطر عربي على سبل المثال لا الحصر في تونس والمغرب.

تجيب هذه المقالة العلمية عن الإشكالية التالية: **ما هي تحديات الأحزاب السياسية في دعم وترسيخ عملية التحول الديمقراطي المتعثر في الدول العربية؟**

سيكون التركيز على النقاط التالية:

أولا–قيود العمل الحزبي في الدول العربية

ثانيا–خصائص الأحزاب السياسية العربية

ثالثا–الأحزاب السياسية منذ الحراك العربي 2011

رابعا–نتائج الدراسة

أولا–قيود العمل الحزبي في الدول العربية

في البداية تجدر الإشارة إلى عدم سماح العديد من النظم السياسية العربية غداة الاستقلال الوطني بنظام التعددية الحزبية لعدة اعتبارات نوجزها فيما يلي: [1]

- عدم توافق التعددية الحزبية مع تخلف الأقطار العربية لأن التنمية تحتاج إلى سلطة قوية ومستقرة.
- تفويت فرصة تفتيت المجتمع وترسيخ الوحدة الوطنية والاستقرار.
- اعتبار الأحزاب هي المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاجتماعية.
- التدخل الأجنبي لصالح النخب التقليدية الحاكمة.
- انقسام الأحزاب وتشرذمها وتصارعها على السلطة واتهام بعضها بعضا بتشويه العمل الحزبي.

في سياق متصل لا تزال بعض النظم السياسية العربية لا تؤمن بوجود الأحزاب السياسية مثل المملكة السعودية، وليبيا التي طرحت فيها فكرة اللجان الشعبية كبديل عن الأحزاب السياسية، وهذا قبل الإطاحة بنظام

"معمر القذافي". وفي حقيقة الأمر، فإنّ تحول بعض النظم السياسية العربية إلى التعددية السياسية من خلال فتح المجال للأحزاب السياسية جاء استجابة لمطالب نخب وقوى جديدة في المجتمع من جهة، ولمواجهة الاحتقان السياسي والاجتماعي من جهة ثانية.[2] دون التقليل من دور العوامل الخارجية "المؤسسات المالية الدولية المانحة والدول الغربية" الدافعة نحو التحول الديمقراطي، وبالتالي تبني التعددية الحزبية في تلك الدول.

لقد تم إحاطة التعددية بجملة من القيود والضوابط، السياسية، القانونية، الأمنية، التي جعلتها تحت سيطرة الحكومات وداخل الأطر التي ترسمها وتحددها، وبالتالي، فإن التعددية الحزبية وجدت في إطار حالة من عدم التوازن بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، مما يجعل النظام الحزبي أقرب إلى نظام الحزب المهيمن والمسيطر، منه إلى نظام التعددية الحزبية. وهذه الحالة وجدت في كل من مصر، سوريا، العراق، اليمن، تونس، الجزائر، في حين بقيت الأحزاب الأخرى هامشية وغير قادرة على إيصال ممثليها إلى المجالس التشريعية، إلا في حالات قليلة، والحالة الوحيدة التي تم فيها انتقال السلطة إلى أحزاب المعارضة نتيجة الانتخابات كانت في المغرب عام 1997، أما في بقية الدول العربية ذات التعددية الحزبية فلم يحصل أن استطاعت الأحزاب المعارضة إسقاط الحكومة أو المشاركة فيها إلا في حالات محدودة مثل دخول بعض قيادات الأحزاب الإسلامية في الحكومة التي تشكلت سنة 1989 في الأردن.[3]

جاءت عملية التحول أساسا من أعلى، أي بمبادرات من القيادات الحاكمة، وذلك في سعيها للبحث عن مصادر بديلة للشرعية بعدما تآكلت أسس ومصادر شرعيتها القديمة، والدليل على ذلك أن عمليات التحول جاءت بعد أحداث عنف جماهيري شهدتها أغلب النظم السياسية العربية نتيجة تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثال ذلك ما شهدته الأردن، اليمن، مصر، المغرب، الجزائر وغيرها في ثمانينيات القرن الماضي ومحاولة تلك الأنظمة احتواء القوى السياسية والاجتماعية الصاعدة وتمكينها من ممارسة ما يسمى بالتنفيس السياسي عبر بعض الأطر المؤسسية المشروعة.

تعترض الأحزاب السياسية في ممارستها لوظائفها مجموعة من المحددات والقيود التنظيمية والقانونية والاجتماعية التي تحد من فعالية الأحزاب أو دورها في دعم عملية التحول الديمقراطي. ويمكن تلخيص تلك القيود فيما يلي:

– **قيود قانونية وسياسية:** يعتبر الإطار الدستوري والقانوني الملائم شرطا أساسيا لوجود حياة حزبية فاعلة، لكنه ليس بالشرط الكافي أو الشرط الوحيد، إذ إن حيوية الحياة الحزبية هي محصلة التفاعل بين الشروط القانونية والدستورية والشروط الموضوعية المتعلقة بالقوى السياسية والاجتماعية في المجتمع[4].

الملاحظ أن معظم الدول العربية التي سمحت بوجود الأحزاب السياسية مثل المغرب، الأردن، مصر، اليمن، لبنان، الجزائر، تونس، حاولت وضع مجموعة من الضوابط والقوانين التي تقيد عملية إنشاء الأحزاب وممارستها عملها، منها:[5]

–عدم السماح بقيام الأحزاب على أسس ذات طابع تقسيمي للمجتمع.

–ألا يكون الحزب فرعا لحزب أو تجمع سياسي أجنبي، وعدم إقامة أي علاقة من طبيعتها أن تعطي شكل الفرع.

–الحصول على موافقة الإدارة "وزارة الداخلية" التي قد تسمح أو لا تسمح بإنشاء الحزب السياسي.

يمكن تلخيص القيود المفروضة على ممارسة النشاط الحزبي في الدول العربية في النقاط التالية:

– **قيود على نشاط الأحزاب** سواء على مستوى اتصالها بالجماهير أم قيامها بتنظيم أنشطة جماهيرية عامة كالمؤتمرات وغيرها، التي تصطدم–عادة–بطلب تراخيص من الإدارة لممارسة نشاطها السياسي، خاصة في بعض المناطق التي ترى فيها السلطة تهديدا قريبا منها مثال ذلك منع المسيرات والتجمعات في الساحات العمومية بالجزائر العاصمة. فضلا عن القيود الواردة في القوانين الأخرى كقانون الاجتماعات العامة والمسيرات الشعبية وقانون التجمهر وغيرها من القوانين[6].

– **قيود على مصادر التمويل:** تحظر قوانين الأحزاب استثمار أموال الحزب في الأوجه التجارية فيما عدا النشر والطباعة، ولا تسمح لها بقبول أي تبرع أو منفعة من أي جهة أجنبية أو شخص اعتباري وغيرها.

– **قيود النظام الانتخابي:** من المسلم به أن قوانين الانتخابات تساهم في تفعيل الظاهرة الحزبية أو تحد منها، ذلك أن قانون الانتخابات هو الذي يحدد النمط الانتخابي السائد فمثلا يعطي نظام الانتخاب بالقائمة ونظام التمثيل النسبي أهمية للأحزاب السياسية مهما كان حجمها السياسي في مواجهة نظام الانتخاب الفردي ونظام التمثيل بالأغلبية. والملاحظ أن معظم النظم السياسية العربية لم تأخذ بنظام التمثيل النسبي ولم تأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة، مما شكل عائقا أمام تبلور الظاهرة الحزبية. كما عمدت بعض الدول إلى وضع بعض التعقيدات أمام عملية إجراء الانتخابات من حيث الترشح والانتخاب وفرز الأصوات ومراقبتها.[7] للتدليل على ذلك مثلا تبنت السلطة الحاكمة في الجزائر آنذاك 1990 في أول قانون للانتخابات عقب التحول نحو نظام التعددية الحزبية نمط التمثيل بالأغلبية على مستوى المجالس المحلية الإقليمية، وحتى على مستوى التمثيل البرلماني، لكن مع الأزمة السياسية والأمنية الكبيرة التي شهدتها الجزائر عقب إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992، اتجهت نحو نمط التمثيل النسبي منذ قانون الانتخابات الصادر سنة 1997 سواء على مستوى التمثيل الشعبي في المجالس المحلية الإقليمية، أم على مستوى البرلمان، ولايزال هذا النمط الانتخابي من التمثيل هو الساري المفعول إلى يومنا هذا حتى بعد صدور قانون الانتخابات سنة 2012 المعدل جزئيا سنة 2016.

ولا نغالي إذا اعتبرنا الانتخابات البرلمانية والمحلية الحلقة الأساسية في المشاركة السياسية[8]، لأنها الإطار الذي يحقق الهدف من الممارسة الديمقراطية وهو التداول السلمي للسلطة بين مختلف التيارات والقوى السياسية والاجتماعية، كما تعد مؤشرا قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بين المشاركة والتنمية السياسية، ما جعل البعض يصف المشاركة السياسية في البلدان العربية بأنها: «ليست فقط شكلية وغير فعالة، ولكنها أيضا موسمية بمعنى أنها تقتصر على التصويت في الانتخابات الدورية، سواء أكانت تشريعية أم محلية أم استفتاء بخصوص واقعة وطنية مهمة، وتظل هذه المشاركة الموسمية في غالبية الأحيان شكلية غير مؤثرة، وهي أقرب إلى التعبئة من المشاركة بالمعنى المحدد المتفق عليه أي المشاركة كمبدإ

سياسي وإجراء نظامي كجوهر للمفهوم الديمقراطي وللممارسة السياسية ».[9]

دفع فشل الأحزاب السياسية العربية في تدعيم المشاركة السياسية بصورتها التقليدية وهامشية دورها إلى استخدام الوسائل الأخرى المتاحة ومنها تقديم العرائض وإصدار البيانات ضد مواقف الحكومة، وكذلك الاشتراك في بعض أعمال العنف ومظاهر الاحتجاج على السياسات الحكومية، وتحول دورها إلى ما يشبه دور جماعات الضغط التي تحاول التأثير على السلطة، كما سمح هذا الوضع لبعض التنظيمات الأخرى بالظهور معبرة عن قطاعات شعبية واسعة عجزت الأحزاب القائمة عن الوصول إليها مثل الحركات الإسلامية في كل من مصر، الأردن، لبنان، الجزائر، المغرب، وظهور ظاهرة الأعضاء المستقلين في البرلمانات. وفي سياق متصل يؤكد الدكتور "على الدين هلال" على مجموعة من الحقائق التي يمكن الوقوف عليها من خلال استقراء واقع الانتخابات في الدول العربية هي:[10]

▪هيمنة الحزب الكبير وهذا ما تؤكده خبرات مختلفة من البلاد العربية، ففي مصر في انتخابات 1995 حصل الحزب الديمقراطي على 94 % من إجمالي المقاعد، وفي الانتخابات البرلمانية لسنة 2010 التي شهدت تزويرا كبيرا لصالح الحزب الحاكم. وفي اليمن حصل حزب المؤتمر الشعبي على 69 %، وفي موريتانيا حصل الحزب الحاكم وهو الحزب الجمهوري الديمقراطي على 54 % من المقاعد، وفي الجزائر حصل الحزب الحاكم على 40 % من المقاعد وهي نسب متقاربة في أغلب الانتخابات البرلمانية.

▪استخدام العنف، فقد شهدت مثلا انتخابات 1995 في مصر استخدام العنف من الحزب الكبير ومن جهة الأحزاب المعارضة، كما استخدم لأسباب عشائرية، وشهدت الجزائر نفس الظاهرة بعد إلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية لسنة 1991 التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ آنذاك.

▪ظاهرة المستقلين،[11] إذا كان الأصل في الحياة الحزبية أن الذي يخوض العملية السياسية ينخرط في الأحزاب، فإن البارز في بلادنا العربية ظاهرة أخرى تتمثل في عدد المرشحين "الأحرار" للانتخابات من دون الأحزاب، وعدد المرشحين المستقلين أكبر في بعض الحالات من عدد المرشحين الحزبيين، كما هي الحال في لبنان، كما تشير التقارير إلى تزايد دور العشائرية والقبلية في الانتخابات الأردنية وحتى الكويتية.

تؤدي الأحزاب السياسية العربية–في الوقت ذاته–دورا فعالا في خلق الرأي العام وتنشيطه وتنظيمه من خلال تنظيم المناقشات العامة وعقد الندوات ويظهر دورها أكثر في وسائل الإعلام التي تمتلكها الأحزاب كالصحافة الحزبية التي تعتبر إحدى منافذ الأحزاب في ظل احتكار الدولة في الغالب لوسائل الإعلام وخاصة الثقيلة منها كالتلفزيون. وتعد الأحزاب أهم القنوات المؤسسية التي يسعى المواطنون من خلالها إلى الوصول إلى السلطة بالطرق المشروعة ومراقبة ومحاسبة الحكومات من خلال الدور الذي تقوم به المجالس المنتخبة على المستوى المحلي والوطني، حيث كشفت بعض عمليات الفساد السياسي والإداري وأحرجت الحكومات في الكثير من المواقف نتيجة الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب مثال ذلك ما حدث في كل من مصر، الأردن، اليمن، الكويت وغيرها.

ثانيا–خصائص الأحزاب السياسية العربية:

رغم الأدوار المميزة التي تقوم بها الأحزاب السياسية على صعيد الحياة السياسية إلى درجة جعلت الكثير من الكتاب والمفكرين يربطون بين فعالية الأحزاب والديمقراطية، لكن المتتبع للأحزاب السياسية العربية يجد أنها تتصف بمجموعة من النقاط هي:

● ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه أو ما يسمى بـ "شخصنة الأحزاب العربية"، مثل ارتباط نشأة حزب الكتائب اللبناني بشخص "بيار الجميل" منذ عام 1936... وخطورة هذه السّمة تكمن في ارتباط العضو أو المؤيد بشخص رئيس الحزب ومؤسسه أكثر من ارتباطه بأهداف الحزب أو برنامجه على نحو يطرح تساؤلات جادة حول قدرة الحزب على التكيف والاستمرار بعد رحيل مؤسسه.[12]

وبالتالي، الاتجاه الواضح هو تحكم القيادات الحزبية في بقية الحزب.

● ضعف القواعد الجماهيرية لغالبية الأحزاب السياسية العربية في مصر، الأردن، اليمن، موريتانيا، الجزائر، تونس، حيث تتموقع في دوائر اجتماعية وجغرافية ضيقة داخل العواصم وبعض المدن الكبرى، وتظهر بوضوح خلال الاستحقاقات الانتخابية، فقد كشفت مختلف الانتخابات التعددية التي نظمت في البلدان العربية عن هشاشة القوى الحزبية الموجودة في الساحة السياسية وحتى أعرقها حضورا وأكثرها تجربة باستثناء الأحزاب الحاكمة والمهيمنة على المجالس المنتخبة في الأقطار العربية.[13] كما يلاحظ غياب البناء التنظيمي للأحزاب ويظهر ذلك بوضوح من خلال افتقاد الأحزاب العربية للتحديد الدقيق لعدد أعضائها ولا يوجد نظام داخلي لمتابعة الأعضاء.

● التشرذم والانشقاق السياسي والفكري الذي تعاني منه العديد من الأحزاب السياسية العربية كنتيجة للانشقاقات الحزبية الداخلية التي أصبحت سمة لصيقة بالأحزاب العربية، ويرجع البعض أسباب تلك الانشقاقات إلى التنافس على رئاسة الحزب أو على مناصب قيادية فيه، وإلى بروز أجنحة متصارعة داخله على خلفية الانقسام الفكري والسياسي بشأن قضايا داخلية أو خارجية، أو بسبب تدخلات حكومية في شؤون أحزاب المعارضة مثال ذلك حركة النهضة بين جناح عبد الله جاب الله والمعارضين له، والانقسام ذاته داخل حزب جبهة التحرير الوطني بين جناح "علي بن فليس" والمعارضين له "التصحيحيين" أثناء المؤتمر الثامن للحزب في 2001، وفي حركة مجتمع السلم بين جناح "أبو جرة سلطاني"، والمعارضين له. تؤكد تلك الانشقاقات الداخلية التي تشهدها الأحزاب العربية على حقيقة مفادها افتقار تلك الأحزاب إلى الديمقراطية الداخلية.

● افتقار أغلب الأحزاب السياسية العربية إلى البرامج الحقيقية والرؤية الفكرية والشعبية وتمثيل القطاعات الاجتماعية المختلفة، وخضوع الحياة الحزبية لتأثير المال والإعلام، وهو ما كشفت عنه نتائج الانتخابات البرلمانية المتوالية في مصر مثلا في سنوات 2000 و2005 و2010 لصالح الحزب الوطني الديمقراطي المنحل عقب الانتفاضة الشعبية في مصر يوم 2011/01/25.

● تشير الكثير من الدراسات إلى بروز أحزاب سياسية تمتاز عن الأحزاب الأخرى بقدراتها المالية والإعلامية التي تمكنها من تنظيم نفسها، رغم أنها لا تمتلك شعبية ولكنها ذات نفوذ وتأثير، سواء كانت في السلطة أم المعارضة، مثال ذلك مع التجمع الدستوري

الديمقراطي المنحل في تونس بعد الانتفاضة الشعبية في 2011/01/14، والأهم من ذلك أن هذه الأحزاب لا تحتاج إلى البرامج السياسية الواضحة والمفصلة، وإنما تخاطب عواطف الجماهير وتحرك مشاعرهم أكثر من عقولهم. وبالتالي، يظل دور الأحزاب العربية محدودا في التأثير على الرأي العام وتشكيله، فهي تركز على الشعارات السياسية العامة مع الإهمال وعدم الاهتمام بالاحتياجات اليومية والحياتية للمواطنين.[14]

● أظهرت تجارب بعض الأحزاب العربية أنها لا تملك المقومات الحقيقية للأحزاب السياسية وأنها حركات صورية تقتات على خيرات السلطة، من خلال ما تقدمه من امتيازات لأعضائها مثال ذلك الأحزاب العربية الحاكمة فهي تبدو في كثير من الأحيان عبارة عن هياكل سطحية تهدف إلى تعزيز موقف النخبة الحاكمة، ولذلك فإن أي تغير في السلطة أو النخبة الحاكمة سيؤدي إلى انهيار تلك الأحزاب أو زوالها مثال ذلك الحزب الاشتراكي في مصر الذي أنشأه السادات ثم اتجه "السادات" نحو إنشاء الحزب الوطني.[15]

● سمح الواقع الحزبي المأزوم في البلدان العربية بظهور حركات احتجاجية متحررة من القيود الحزبية حتى إنها تكاثرت وامتدت من دولة إلى أخرى مشكلة أحد الأبعاد المهمة لظاهرة حراك الشارع العربي مثال ذلك الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" سنة 2005، التي رفعت مطالب حول المشاركة السياسية والمواطنة المتساوية وتداول السلطة ورفض توريث الحكم وانتقلت الظاهرة إلى ليبيا فأسس بعض نشطائها السياسيين من المنتمين إيديولوجيا إلى تيارات شتى "حركة إخلاص"، وقد ركزت في مطالبها على إعمال مبدإ تداول السلطة ودعت إلى تفعيل هذا الهدف بمختلف الوسائل السلمية بما فيها التظاهر والإضراب والاعتصام، وحثت المعارضة في الخارج على التواصل معها وتسليط الضوء عليها إعلاميا[16].

● من بين التحديات الكبيرة التي تواجه التحول الديمقراطي المتعثر في الدول العربية إشكالية التعامل مع الأحزاب والتيارات الإسلامية أيا كان اسمها، وهل نستطيع أن نطور العملية الديمقراطية بالرغم من إقصائهم منها، وإذا تم إدماجهم هل يمثل ذلك خطرا على الحياة السياسية؟ ضمن هذا السياق يمكن طرح نقطة مهمة تتمثل في مدى استيعاب النظم السياسية العربية الحالية للحركات السياسية الإسلامية، ومدى تقبل بعض هذه الحركات للديمقراطية.

لعل الصعود السريع للحركات الاجتماعية الاحتجاجية وقدرتها على التعبئة الشعبية والحشد الجماهيري، جعل البعض يقدمها بديلا عن الأحزاب السياسية، لكن في الحقيقة تبقى الأحزاب السياسية مؤشرا على التعددية السياسية وإمكانية التداول السلمي للسلطة إذا سمح لها بالعمل العلني والتنافس الانتخابي فيما بينها على مقاعد البرلمان وتشكيل الحكومات.

ثالثا: الأحزاب السياسية منذ الحراك العربي 2011

أثبتت الانتفاضات الشعبية التي شهدتها العديد من الدول العربية ضد الأنظمة السلطوية عجز تلك الأنظمة عن تحقيق التنمية للمواطن العربي، نتيجة انتشار الفساد واحتكار الثروة والسلطة لصالح فئة ضيقة في المجتمع من جهة، وتضييق مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان من جهة ثانية، كما أن وعي الجماهير الشعبية بحقوقها، جعلها هي التي تقود عملية التغيير، وخاصة أبناء الطبقة الوسطى، من المثقفين، والمتواصلين عبر

وسائط التواصل الاجتماعي الرافضين للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في أوطانهم، أما الأحزاب السياسية المعتمدة في الدول العربية، فقد استفاد بعضها من الحراك العربي مثل الأحزاب والتيارات ذات التوجهات الإسلامية في مصر قبل انقلاب 2013/06/30، وفي تونس والمغرب منذ 2011، حيث قدمت نفسها بديلا سياسيا منظما عن الأنظمة والأحزاب السياسية الحاكمة.

إجمالا يمكن رصد الحراك السياسي العربي في ثلاثة مستويات أساسية هي:[17]

– **المستوى الأول:** الانتفاضات التي نجحت في الإطاحة برأس النظام وتواصل مسيرتها النضالية في كل من مصر وتونس.

– **المستوى الثاني:** الانتفاضات التي مازالت مستمرة: في سوريا واليمن وليبيا.

– **المستوى الثالث:** الاحتجاجات التي انتهت ببعض الإصلاحات السياسية، كما في المغرب والأردن والجزائر وغيرها.

الملاحظ من وجهة نظرنا على المستوى الأول هو فشل التجربة السياسية المصرية عقب تدخل العسكر، وإسقاط حكم الإخوان المسلمين ممثلا في حزب العدالة والحرية، وسجن الرئيس المنتخب "محمد مرسي" وقيادات الحركة سنة 2013، أما باقي الأحزاب السياسية في مصر كالوفد، العمل، النور، الناصري وغيرها من الأحزاب فيبقى حضورها السياسي والبرلماني محدودا.

أما في الحالة التونسية، فهي تراوح مكانها نتيجة أعمال العنف والاغتيال، ما أعقبه تخلي حزب النهضة ذو الميول الإسلامية عن رئاسة الحكومة وبروز حزب جديد في الساحة السياسية التونسية عرف "بنداء تونس" يترأسه "الباجي قائد السبسي" رئيس الجمهورية التونسية حاليا، ويرى البعض في نشأة هذا الحزب الجديد" نداء تونس" وجها آخر للثورة المضادة وللدولة العميقة، كما تشهد تونس عدم استقرار حكومي، كان آخره تكليف "يوسف الشاهد" بتشكيل حكومة جديدة ضمت عدة أحزاب سياسية مثل نداء تونس، النهضة، مستقبل تونس وغيرها. نالت هذه الحكومة ثقة نواب البرلمان يوم 2016/08/26 خلفا لحكومة "الحبيب الصيد" التي سحب منها نواب البرلمان الثقة في أوت 2016 بسبب عجزها عن تسيير ومعالجة العديد من الملفات الأمنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.

أمّا بالنسبة إلى المستوى الثاني فلا تزال فيه الانتفاضات مستمرة، بل تمت عسكرتها: في سوريا واليمن وليبيا لا يكاد يبرز أي دور للأحزاب السياسية لسببين أساسيين:

– **السبب الأول:** أنّ النظام السياسي الليبي السابق في عهد "معمر القذافي" كان يمنع تشكيل الأحزاب السياسية، وكان البديل عنها، هي اللجان الشعبية، أما الأحزاب التي تأسست عقب الإطاحة بالنظام فهي غير مهيكلة، ولا تحوز الخبرة السياسية الكافية لإدارة الشأن السياسي، فضلا عن خضوع بعضها للتكوين العشائري القبلي، أكثر منه سياسيا.

– **السبب الثاني:** في النظام السياسي السوري ظلت عائلة الأسد ومن ورائها حزب البعث الحاكم المسيطر على مفاصل الدولة ومؤسساتها، وحتى على الساحة السياسية، أما الأحزاب الإسلامية كحركة الإخوان المسلمين فهم ممنوعون من النشاط السياسي. أما في اليمن فقد ظل حزب المؤتمر الوطني هو الآخر مسيطرا على الحياة السياسية وعلى مؤسسات الدولة، بل إن المؤسسة العسكرية كانت تسيطر عليها عائلة الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح"

من وجهة نظرنا، تبدو التداعيات الأمنية والعسكرية جلية في تلك الدول، نتيجة عسكرة الثورة في الدول المذكورة "سوريا واليمن وليبيا"، حيث لايزال الصراع المسلح مستمرا في تلك الدول منذ 2011 إلى يومنا هذا 2016، وبالتالي، لا يمكن الحديث عن عملية سياسية في المدى المنظور، نتيجة تقاطع المصالح الداخلية مع المصالح الإقليمية والدولية، وبروز قوى أخرى كالجماعات الإرهابية "داعش" في الحالة السورية والليبية، والجماعات الطائفية "الحوثيين" المتحالفين مع نظام الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح" في الحالة اليمنية.

بالنسبة إلى المستوى الثالث المتعلق بالدول التي انتهت الاحتجاجات فيها ببعض الإصلاحات السياسية:

– في الجزائر شاركت العديد من الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية لسنة 2012 مثل حزب جبهة التحرير الوطني الذي حصد الأغلبية فيها مع التجمع الوطني الديمقراطي، كما شاركت الأحزاب الإسلامية في تلك الانتخابات مثل حركة مجتمع السلم التي خرجت من التحالف الرئاسي وتحالفت مع أحزاب إسلامية أخرى "تكتل الجزائر الخضراء"، وقد وصفت الأحزاب الأخيرة مع جبهة القوى الاشتراكية الانتخابات البرلمانية لسنة 2012 بالمزورة، خاصة بعد أن أكدت اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات حدوث التزوير.

– في المغرب، جرت انتخابات برلمانية مبكرة تميزت بقدر كبير من النزاهة، حقق فيها حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية نجاحا في الانتخابات المغربية عام 2002 و2007 وحصد الأغلبية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في نوفمبر 2011، ووفقا للتعديلات الدستورية التي نصت على تعيين رئيس الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية في منصب رئيس الوزراء، حيث عيّن الملك عبد الإله بن كيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية رئيسا للحكومة، وضمت الحكومة وزراء من حزب الاستقلال، حزب الحركة الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، بخلاف المستقلين.[18]

أما في بعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن فقد قاطعت الأحزاب الإسلامية الانتخابات لاختلافها مع السلطة الحاكمة في العديد من القضايا مثل عدم الاتفاق على قانون الانتخابات، في الوقت الذي كلف فيه ملك الأردن عبد الله الثاني لجنة لمراجعة نصوص الدستور الأردني.[19]

في سياق متصل، أدى الحراك العربي منذ 2011 إلى مشهد سياسي واقتصادي واجتماعي مرتبك نتيجة بروز الأقليات في بعض الدول العربية محاولة التعبير عن ذاتها بكيفيات تتناسب وطبيعة بنية مجتمعاتها ونمط السلطة السياسية فيها، كما ظهرت النزعات الانفصالية بنسب مختلفة، فبعضها وصل إلى حد الانفصال التام مثلما حدث مع "جنوب السودان"، وبعضها شبه منفصل "كردستان العراق"، وبعضها غير منفصل لكنه خارج حدود السلطة السياسية "أكراد سوريا، بعض المناطق الليبية"، فضلا عن توترات إثنية ومذهبية في اليمن "الحوثيين وقوى جنوبية" وفي مصر "الأقباط"، والتوتر المذهبي الشيعي– السني في العراق والبحرين والسعودية، فضلا عن الانقسام الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية.

لقد وجد المواطن العربي نفسه أمام مشهد دامٍ رافق الحراك العربي المنشود، كما رافق ذلك تردٍّ في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية، وأحزاب سياسية عربية عاجزة عن أداء وظائفها، سواء على مستوى البرلمان أم خارج البرلمان في الساحة السياسة، ومواقفها الباهتة من القضايا الوطنية الداخلية والقضايا الإقليمية

والدولية، خاصة في ظل تنامي الدور التركي وتصاعد التدخل الإيراني في أكثر من بلد عربي في سوريا والعراق واليمن.

تأسيسيا لما سبق يقتضي تفعيل دور الأحزاب السياسية العربية في دعم وترسيخ التحول الديمقراطي المتعثر في الدول العربية توفر مجموعة من الشروط نوجزها في النقاط التالية:[20]

❖أن تؤمن النخب الحاكمة بأن التعددية هي فرصة من شأنها أن تؤدي إلى إمكانية الانتقال السلمي للسلطة، بدل الصراع على السلطة بطرق غير سلمية وغير قانونية.

❖تغيير أساليب الممارسة الداخلية للأحزاب من حيث دمقرطتها، لأن الأحزاب السياسية[21] تعمل على تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع والدولة هي في أشد الحاجة إلى تنظيم قوي ومتماسك داخليا ومرتبط بقاعدة اجتماعية تحيطه بالدعم والمساندة وتساعده على نشر وتحقيق أهدافه. وفي سياق متصل بأهمية الفكر الديمقراطي داخل الأحزاب العربية يقول الكاتب "علي الدين هلال": «... إذا كنا نتهم الحكومات بأنها باقية في السلطة لمدة طويلة، أو نتهمها بأنه لا توجد فيها ديمقراطية أو مشاركة للرأي في أشياء كثيرة، سنجد أن الذين يوجهون هذه الانتقادات لديهم نفس العلل أيضا».[22]

❖تتطلب عملية التحول الديمقراطي أداء مختلف أطراف العملية السياسية لأدوارها وخاصة الأحزاب السياسية التي هي مطالبة بالقيام بوظائفها على حد تعبير "فيليب برود" Philip Braudوهي هيكلة الانتخابات، التجنيد السياسي، الرقابة على أعمال الحكومة، التنشئة السياسية للمواطنين، الوساطة للدفاع عن الفئات الهشة وحلبة للحوار السياسي.[23]

❖ضرورة توفير الإطار السياسي المناسب للعملية السياسية من خلال سيادة الدستور وحكم القانون والانتخاب الحر للهيئات التشريعية وممارسة الرقابة الفعالة على السلطة التنفيذية واستقلالية القضاء والحد من تدخل العسكريين في السياسة المدنية وخضوعهم للسلطة السياسية.

رابعا: نتائج الدراسة:

– يرتبط الوضع المتأزم لدور الأحزاب السياسية العربية في عملية التحول الديمقراطي بعاملين أساسيين: الأول يتعلق بالضوابط والآليات المقيدة للعمل الحزبي، التي ترجع إلى البنية المغلقة للنظم السياسية العربية، أما العامل الثاني فيرتبط ببنية الأحزاب العربية ذاتها التي عجزت عن تطوير هياكلها التنظيمية القيادية وأطرها الفكرية وأعادت إنتاج سلبيات النخب الحاكمة، وبالتالي أخلت بعملها السياسي والحزبي، وأصبح بعضها عرضة لظاهرة الانشقاقات الأفقية العمودية، إن على مستوى القيادة، أم على مستوى القواعد النضالية.

–كشفت التجارب الانتخابية المتعددة في الكثير من البلدان العربية عن التحالف الواضح بين السلطة والمال، ويتضح ذلك في القدرات المالية والإعلامية التي يمتاز بها بعض المرشحين المستقلين، أو ما تتمتع بها بعض الأحزاب السياسية عن غيرها، رغم أنها لا تمتلك قاعدة شعبية ولكنها ذات نفوذ وتأثير سواء كانت في السلطة أم المعارضة.

– **تنبئ مصفوفة التأثير المتبادل بين المتغيرات القُطرية والإقليمية والدولية** أن العوامل الهيكلية في البنية العربية والبنية الدولية يرجحان امتداد عدم

الاستقرار في الدول العربية، كما أنه مرشح للتوسع في مناطق عربية أخرى نتيجة بروز الأقليات، وحتى النزعات الانفصالية بنسب مختلفة في الدول العربية، نتيجة ضعف الأحزاب السياسية، وعجزها عن القيام بوظائفها كالتنشئة السياسية، التثقيف السياسي، ومن خلال دورها في صناعة الرأي العام وتنشيطه وتنظيمه ومراقبة أعمال الحكومة، ومحاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة، وترسيخ قيم المواطنة، والولاء للوطن بدل الولاء للطائفة أو المنطقة.

– ضرورة ترسيخ الثقافة السياسية في المجتمعات العربية وعلى مستوى الأحزاب السياسية العربية حتى يتم ترسيخ المبادئ الديمقراطية، وتحديدا مبدإ التداول السلمي للسلطة، وهي إشكالية في غاية التعقيد، خاصة من طرف الأحزاب الحاكمة الموجودة في السلطة التي تسعى لتزوير الانتخابات حتى تضمن بقاءها في الحكم، أو بعض الأحزاب السياسية الإسلامية التي تريد الانفراد بالحكم في ظل البيئة الاجتماعية العربية المتنوعة والمعقدة، أو بعض الأحزاب العلمانية التي ترفض الاعتراف بالآخر ونقصد هنا رفضها للأحزاب الإسلامية.

إجمالا يمكن القول إنه لا سبيل للخروج من الركود السياسي في الدول العربية دون نمو رأي عام مؤطر من الأحزاب السياسية ومن المجتمع المدني حتى يفرض إرادته على النخب السياسية الحاكمة ويدفعها نحو تبني خيارات سياسية واقتصادية واجتماعية تخدم حقوق الإنسان العربي وعملية التحول الديمقراطي برمتها.

مراجع وهوامش الدراسة:

(1) غليون، برهان، حقوق الإنسان العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 55.

(2) نفس المرجع، ص 56.

(3) حمدي، عبد الرحمان، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات، الأردن: جامعة آل البيت، 2000، ص 288.

(4) فؤاد عبد الله، ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 245.

(5) الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 267.

(6) فؤاد عبد الله ثناء، مرجع سابق، ص 245.

(7) نفس المرجع، ص 245.

(8) عرّف الكاتب "هيربرت ما كلوسي " المشاركة السياسية بأنها: «تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر». تفاصيل أكثر انظر: نجاد برعي، إصلاح النظام الانتخابي، القامرة: جماعة التنمية الديمقراطية، 1998، ص 35.

(9) جلال عبد الله، معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد (55)، سبتمبر 1983، ص 110-111.

(10) العجلوني، إبراميم، وآخرون، الواقع العربي وتحديات قرن جديد، الأردن-عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1999، ص 58-59.

(11) يعني المرشح المستقل أحد معنيين: التفسير الأول أن هذا المرشح ليس عنده أي فكر من أي نوع كان، ويمثل العشيرة فهو مرشح القبيلة، ومرشح بأمواله أو أموال عشيرته، أما التفسير الثاني أنه في الحقيقة ينتمي إلى حزب وحزبه رفض أن يرشحه على قوائمه فهو ينزل كمستقل ويكسب المقعد ثم يعود مرة أخرى إلى حزبه. تفاصيل أكثر انظر: العجلوني إبراميم، نفس المرجع السابق، ص 59.

(12) هلال علي الدين ومسعد نيفين، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 176.

(13) العلوي بن سعيد والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دمشق: دار الفكر، 2006، ص 144.

(14) حريق، إيليا، وآخرون، المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي، بيروت: مركز توفيق طبارة الاجتماعي، 2004، ص 53-55.

(15) حمدي، عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 301.

(16) أحمد يوسف، أحمد ونيفين، مسعد، حال الأمة العربية 2005، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 47.

(17) أحمد يوسف، أحمد ونيفين، مسعد، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 121.

(18) أحمد يوسف ونيفين مسعد، حال الأمة العربية 2011-2012، مرجع سابق، ص 121.

(19) نفس المرجع، ص 121.

(20) فؤاد عبد الله ثناء، مرجع سابق، ص 246-247.

(21) يعرف الكاتب "جوزيف لابالومبرا " الأحزاب السياسية بأنها:" تنظيم دائم...وتنظيم محلي جيد التنظيم ومستديم، يجري علاقات منظمة ومتنوعة على المستوى الوطني، بحيث يكون لمسيريه الوطنيين أو المحليين إرادة اعتلاء السلطة أو ممارستها، من خلال الانتخابات وغيرها..." تفاصيل أكثر انظر:

Dominique; Chagnollaud ; Science Politique: Eléments de sociologie politique; Paris: Edition Dalloz; 2006; p 212.

(22) العجلوني إبراميم، مرجع سابق، ص 64.

Philip Braud ; Sociologie Politique ; Alger: Casba éditions; 2004;

(23) p 423-433.

برامج التنمية
في الجزائر وإشكالية الإنعاش الاقتصادي
2001-2014.

أ/قميحة رابح

ملخص:

عمدت الجزائر إلى وضع برامج للتنمية في شكل مخططات بداية من سنة 2001قصد الخروج من عشرية الركود الاقتصادي الذي ميز فترة التسعينيات، وعدّت هذه البرامج كأساس لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال رفع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والحد من نسب البطالة المرتفعة إلا أنه على الرغم من الأموال التي ضخت لتحريك عجلة التنمية فإن أداء الاقتصاد الوطني ظل دون المستوى المطلوب.

وتحاول هذه الدراسة تبيان تأثير برامج التنمية على التوازنات الاقتصادية ومعدلات البطالة والوقوف على أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق أداء اقتصادي مقبول خلال الفترة 2001–2014.

Résumé:

Au début de l'année 2001, dans le but de sortir d'une époque de récession caractérisant la décennie quatre-vingt-dix, l'Algérie a adopté des programmes de développement sous forme de plans quinquennaux. Ces plans sont élaborés principalement pour répondre au besoin de relancer l'économie nationale en garantissant un taux de croissance capable d'améliorer le niveau de vie des citoyens et de réduire les taux de chômage les plus élevés. En effet, malgré les enveloppes consacrés et l'argent injecté pour la relance, la performance économique reste toujours au deçà de niveau escompté.

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence l'impact de ces programmes sur les équilibres macroéconomiques, et de mettre au point les principales causes qui sont à l'origine de ce

manque de performance économique et cela sur la période 2001-2014.

مقدمة:

يعد تحقيق التنمية الشاملة، الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول قاطبة، من خلال سياساتها الاقتصادية، فلقد حظيت مسألة التنمية باهتمام العديد من المدارس الفكرية والاقتصادية، حيث انقسمت هذه الأخيرة في تعريفها للتنمية. فرواد الفكر الاقتصادي الغربي يعرّفون التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

في حين يرى آخرون أن التنمية هي العملية الهادفة إلى إحداث هيكلة اقتصادية، اجتماعية يتحقق بموجبها، للأغلبية الساحقة من الأفراد في المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة ونزولا بالتدرج لمشكلات البطالة والفقر والجهل، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم التنمية إلا أنها تصب في هدف واحد وهو تحقيق التقدم في شتى مجالات الحياة بما يضمن رفع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي للفرد.

وفي ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، سطرت الجزائر ثلاثة برامج أساسية للتنمية هي:

***برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004**

PSRE: Programme De Soutien A La Relance Economique.

*** البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009**

PCSRE: Programme Complémentaire A Soutien La Relance Economique.

❖برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 -2014

PCCE: Programme De la Consolidation A La Croissance Economique.

ورصدت الجزائر من خلال هذه البرامج أغلفة مالية معتبرة من أجل توسيع حجم الاستثمارات العمومية وتجاوز عشرية الركود الذي شهدته الفترة السابقة، وقد تمحورت الأهداف العامة لهذه البرامج حول النمو الاقتصادي والتشغيل والتنمية الشاملة. والجدير بالتحليل في هذا السياق هو مدى جدوى هذه المشاريع في تحقيق التنمية المنشودة، التي من مظاهرها، توسيع التشغيل والتقليل من نسبة البطالة.

وعلى الرغم من مضي قرابة عقد ونصف من الزمن على انطلاق برامج التنمية إلا أن جل التحليلات تقر بأن الاقتصاد الجزائري لم يسجل أداء لائقا مقارنة بحجم الإنفاق الحكومي، فنتساءل **إلى أي مدى يمكن الحديث عن إنعاش اقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 مظهره العام رفع معدلات النمو وخفض مستويات البطالة؟**

سياسة الإنعاش الاقتصادي البحث في المفهوم:

إن الحديث عن سياسة الإنعاش الاقتصادي يقود إلى محاولة التأصيل النظري لهذه السياسة، إذ إن هذه الأخيرة، كفكرة اقتصادية، تعتبر إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، فهي تندرج ضمن السياسات الظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة. [1]وغالبا ما تتبنى الدولة برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق، قصد تحفيز الإنتاج، وكذا تحفيز المؤسسات على الاستثمار بغية تلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

وعليه، فالبحث في وسائل سياسة الإنعاش يقودنا إلى الوقوف عند وسيلتين مهمتين هما:

- الإنعاش بواسطة تنشيط الطلب الكلي.
- الإنعاش بواسطة تنشيط العرض الكلي.

وتتخذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة تنشيط الطلب الكلي مجموعة من المظاهر كالتحويلات الاجتماعية التي تدفعها الدولة للأفراد، من خلال المنح والمساعدات الاجتماعية ودعم الأسعار، مما يؤدي إلى تحفيز الطلب، بالإضافة إلى الإنفاق العمومي الكلي، وكذا مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة كحل مؤقت تلجأ إليه للحد من مشكل البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل. [2] في حين إن سياسة الإنعاش بواسطة العرض، تقتضي تدخل الدولة من خلال مظهرين هما:

-تشجيع الاستثمار الخاص المنتج من خلال تخفيض الضرائب.

-تكثيف الاستثمارات العمومية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توفيرات خارجية.

ولتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي عموما لابد من توفر جملة من الشروط التي يمكن حصرها فيما يلي:

•/ قدرة المؤسسات الاقتصادية على القيام باستثمارات منتجة، على ألا تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة الاستيراد، الذي من شأنه أن يحدث خللا في الميزان التجاري.

•/ قدرة المؤسسات الاقتصادية على تحقيق التوازن بين هوامش الربح والكميات المنتجة من السلع. [3]

وبالتالي فالدولة تستخدم سياسة ميزانية توسعية بغية تحقيق النمو المنشود، وإخراج الاقتصاد من الركود، لاسيما في ظل وضع يتسم بارتفاع نسبة المديونية الخارجية[4]، وهو الأمر الذي سعت الجزائر إلى تحقيقه من خلال اعتمادها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شمل الفترة ما بين 2001-2004.

برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 2004:

يعد مخطط الإنعاش الاقتصادي أول برنامج تنموي اعتمدته الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، سعت من خلاله إلى توسيع نفقاتها العمومية على مشاريع مختلفة بغية تدارك التأخر الذي لحق بالتنمية الاقتصادية، ولتجاوز تدهور الوضع الاجتماعي، وكذا مخلفات الأزمة السياسية والاقتصادية، فهو بذلك مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب الشغل[5].

أولا: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:

لقد بلغت القيمة الإجمالية للمخطط 7 ملايير دولار*، وتوافق إطلاق هذا المخطط مع التحسن في مداخيل الدولة الذي أسفر عن احتياطي للصرف بقيمة11,9مليار دولار[6] سنة 2000، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

2-خلق مناصب الشغل والحد من البطالة.

3-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

4-إعادة الاعتبار للمحيط الريفي، بأبعاده الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

5-إيقاف النزوح والهجرة التي عرفت اتجاها تصاعديا في عشرية 1990-2000، فضلا عن خلق فرص حقيقية للشغل في القطاع الفلاحي.

وعليه، فعملية الإنعاش تنطلق بداية من إعادة تنشيط الطلب الكلي بما يسايرها من دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية التي تسمح بانطلاق النشاطات الاقتصادية، وهذا من خلال الأخذ بعين الاعتبار تحقيق المحاور التالية:

– دعم الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية من أجل إقامة بنية تحتية متينة كفيلة بجذب الاستثمارات المختلفة وتوفير مناصب الشغل.

– دعم التنمية المحلية والبشرية وذلك من خلال التخصيصات المالية المحلية للنهوض بالتنمية على المستوى المحلي.

– دعم قطاع الفلاحة حيث أعادت الدولة النظر في أولوية النهوض بهذا القطاع من خلال إطلاق برامج لتوسيع المساحات الصالحة للزراعة وفك العزلة عن المناطق الريفية وفك المسالك وكذا تأهيل المستثمرات الفلاحية. ويمكن توضيح هذه المحاور من خلال الجدول رقم 01

إن الملاحظة الأولية للتخصيصات المالية المقررة خلال السنوات الأولى من المخطط لتوضح ضخامتها مقارنة ببقية السنوات، ذلك أن الدولة أرادت إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي بهدف التعجيل بتنفيذ مشاريع البرنامج، قصد إحداث قطيعة مع الفترة السابقة التي ميزها جمود الاستثمارات العمومية.

ويمكن تتبع التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال معطيات الجدول رقم 02. فالملاحظ للتخصيصات المالية بحسب المحاور التي يهدف البرنامج إلى تجسيدها يجد أن هناك اهتماما كبيرا من طرف الدولة بقطاع الأشغال الكبرى خاصة أشغال البنية التحتية رغبة منها لتدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، ويرجع هذا الاهتمام كذلك إلى الوعي بدور قطاع الأشغال الكبرى في التنمية الاقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الأخرى. [7]

وقد احتوى المخطط كذلك على إجراءات تخفيفية على المستوى الجبائي، كان الهدف منها تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لممارسة أنشطة بديلة في قطاعات تمتلك من المؤهلات ما قد يجعلها تلعب الأدوار الأولى في خلق القيمة المضافة، كقطاع الفلاحة والصيد البحري.

إن الملاحظ لهيكل النفقات العمومية التي يتضمنها برنامج الإنعاش الاقتصادي، يجد أن الجزائر حاولت أن تحذو حذو الاقتصاديات الصاعدة، التي أعطت الأولوية لترقية النشاطات الإنتاجية الخالقة للثروة، مما يسمح بتحقيق قفزة نوعية في وقت قياسي كتلك التي حدثت في بلدان شرق آسيا[8]، هذه القفزة التي من أهم مظاهرها توسيع مجال التشغيل والحد من البطالة التي لازمت الاقتصاد الوطني كحالة تستدعي ضرورة إيجاد حل ناجع لها.

لقد شكل برنامج الإنعاش الاقتصادي الإطار الأساسي للسياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001–2004، كبرنامج تبنته الحكومة، ارتأت من خلاله السبيل التي تحقق التنمية المنشودة، بعد الركود الاقتصادي الذي شهدته خلال العشرية السابقة.

وقد ارتبط هذا البرنامج وما أعقبه من برامج تنموية بهرم السلطة، أي بشخص رئيس الجمهورية، مما يبرر أن الحكومات المتعاقبة لم تجسد برامج مستقلة بقدر ما كان عملها الأساسي تطبيق برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. من هذا المنطلق فإن إنجاح هذا المخطط تم إرفاقه بتعليمات وتوجيهات* من خلال ما يلي:

– احترام التعليمات الصادرة عن رئيس الجمهورية.

– وضع لجان للمتابعة على مستوى الولايات.

– الالتزام بتوجيهات رئيس الحكومة.

– القيام بزيارات دورية لمتابعة وتقييم المشروعات المبرمجة.

إن الحديث عن تنمية اقتصادية لن يتأتى إلا من خلال النهوض بالقطاع الإنتاجي من خلال دعم وترقية الأنشطة الإنتاجية في مختلف الفروع، بما

يضمن تحسين مساهمتها في القيمة المضافة وكذلك توسيع إطار التشغيل الدائم في هذه القطاعات.

إن العرض القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ليكرس الفكرة أعلاه، ذلك أن الدولة حاولت أن تعطي دفعا للأنشطة الإنتاجية في فروع النشاط الاقتصادي وعلى رأسها القطاع الفلاحي والصيد البحري، حيث تم اعتماد قرابة 1668 مشروع خاص في هذين القطاعين ثم قطاع الصناعة باعتماد 59 مشروعا.[9]

إن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، مع حجم الأغلفة المالية المرصودة، كان من شأنه أن يحقق جانبا من التنمية، غير أن ذلك يتوقف على الضمانات التي أحاطتها الدولة به وكذا الإرادة السياسية والإدارة الرشيدة التي تقتضي الشفافية في التسيير والتقييم والتقويم الذي يرافق كل خطوة من خطوات تنفيذ أي سياسة عامة، إن هذه الجوانب يمكن أن نستخلصها من خلال تقييم هذا البرنامج ومقارنة ما تم تسطيره بما تم إنجازه من أهداف وتحقيقه من نتائج، لاسيما مدى قدرة هذه البرامج والمشاريع على تحقيق أهداف سياسة التشغيل، اعتبارا من أن لكل قطاع سياسته ولا يمكن إفراغ أي سياسة تنموية من بعدها البشري، الذي هدفه القضاء على البطالة في المجتمع.

ثانيا: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على النمو ومعدلات البطالة:

نعتمد من خلال تقييمنا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي على مؤشرين أساسيين هما:

-قدرة البرنامج على رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-قدرة البرنامج على خفض نسبة البطالة وتوسيع نطاق التشغيل.

1-بالنسبة إلى معدلات النمو:

إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يعد الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية، وقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2001-2004نحو 4,8% وهو يفوق معدل النمو المحقق خلال فترة الإصلاحات 1995-2000 حيث بلغ 3,2 %.

ويمكن تتبع تطور معدلات النمو الاقتصادي، من خلال دراسة أعدها بنك الجزائر خلال الفترة التى شملت تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، من خلال معطيات الجدول رقم 03.

إن العرض المفصل لمدى مساهمة قطاعات النّشاط الاقتصادي في هذا النمو يبين أن قطاع الصناعة عرف تذبذبا في النمو، وما يمكن القول إن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع برنامج الإنعاش الاقتصادي نظرا إلى الاختلالات المالية والهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع، وهو ما أدى إلى تسجيل متوسط نمو سلبي خلال فترة تطبيق المخطط في حين سجل القطاع الخاص الصناعي متوسط نمو إيجابي وصل إلى 6.6% سنة 2002، غير أن هذه النسبة غير كافية إذا ما قورنت بما تم تقديره خلال وضع البرنامج[10]، ولعل مرد ذلك إلى عجز الجانب الاستثماري لاسيما من ناحية التمويل وكذا التعقيدات الإدارية، ولعل ضعف أداء المؤسسة الاقتصادية انعكس على قدرة منتجاتها على المنافسة في الأسواق الدولية وكذا المحلية، واحتلت بذلك المنتجات الصينية والتركية أكبر مكان في السوق المحلية.

إن هذا التذبذب في النمو الذي شهده القطاع الصناعي انعكس بدوره على مساهمته في التشغيل، فتطور حجم العمالة في هذا القطاع يبرز المساهمة المنخفضة، وبالتالي عدم القدرة على الخلق الفعال لمناصب الشغل ويمكن أن نتتبع هذا التطور من خلال الجدول رقم 04.

أما بالنسبة إلى قطاع الفلاحة فقد سجل نسبة قدرها 13,2%سنة 2001 ثم سجل تراجعا في السنة الموالية نظرا إلى ظاهرة الجفاف، ومع تحسن الظروف

المناخية سجل نموا قياسيا قدر بـ 17% سنة2004[11]، غير أن النتائج المحققة في هذا القطاع، خاصة المسطرة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تبقى دون الأهداف المرجوة، أما فيما يخص التشغيل فقد سمح هذا المخطط بإنشاء 747000 منصب شغل منها 336000 منصب شغل دائم، وهو ما يتجاوز نسبة التشغيل السنوية المتوقعة في القطاع عند وضع المخطط.

أما بالنسبة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد استفاد هذا الأخير من غلاف مالي معتبر في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، ذلك للأولويات التي منحتها الدولة للقطاع بهدف إنجاز السكنات والمنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما سمح بتسجيل نمو في القطاع بـ8,2%سنة 2002.

وقد ساهم القطاع كذلك في تحسين نمطية التشغيل وهو ما سمح بإنشاء 457000 منصب شغل في هذا القطاع خلال الفترة ما بين 2001-2003.

لقد تم التركيز على هذه القطاعات الثلاثة باعتبارها القطاعات الحيوية التي تعد أساس أي سياسة اقتصادية عليها بهدف النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

2- أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على معدلات البطالة:

لقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، بدليل أن تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات تشير إلى أن نسبة البطالة بلغت 29,5% سنة 2000 لتعرف تراجعا ملحوظا خلال فترة تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي أين وصلت 17,7%[12].

ولقد كان يهدف هذا المخطط إلى تحقيق ما يقارب 850000 منصب شغل، وتشير المعطيات إلى أنه تم تجسيد حوالي 728000 منصب شغل وذلك من خلال مساهمة القطاعات المختلفة في التشغيل، حيث نجد أن كل قطاع جعل من بين أهدافه تحقيق معدل تشغيل معيّن، ويمكن تتبع ذلك من خلال معطيات الجدول رقم 05، فقطاع الفلاحة يعد القطاع الذي ساهم بشكل بارز في زيادة حجم مناصب الشغل بمعدل سنوي يقدر بنحو 8% وازداد حجم العمالة فيه خلال فترة مخطط الإنعاش الاقتصادي بنحو 289000 عامل، أما قطاع الصناعة وقد أشرنا سابقا إلى أنه عرف تراجعا في النمو مما انعكس على نسبة مساهمته في التشغيل، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال هذا البرنامج بهذا القطاع ومرد ذلك إلى العجز الذي سجله أداء المؤسسات العمومية وكذا حالات الإفلاس وتراكم الديون، في هذه المرحلة بالذات مع صدور قانون الخوصصة لسنة 2001 الذي بموجبه تم عرض العديد من المؤسسات العمومية للخوصصة الكلية والجزئية، وانعكس ذلك على نسبة العمالة المشتغلة بها.

البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009:

إن التحسن المستمر في أسعار النفط أدى إلى تحسين الوضعية المالية للجزائر، إذ بلغ سنة2004 حدود 38,5 دولار، مما أدى إلى تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دج في السنة ذاتها[13]، وقد تزامن إطلاق هذا البرنامج عقب الانتخابات الرئاسية لـ 08 أفريل 2004 حيث تم توجيه تعليمة رئاسية إلى الحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

أولا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي، من حيث حجم الغلاف المالي المخصص إذ بلغت قيمته 155 مليار دولار.

بالإضافة إلى هذا البرنامج تم إقرار برنامجين آخرين هما:

-برنامج تنمية الجنوب بقيمة 432 مليار دج.

-برنامج تنمية الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج.

إنّ اتخاذ قرار خوض تجربة تنموية عمومية بحجم المخطط الخماسي الأول، يرجع إلى العديد من الأسباب منها الظرف والمتطلبات الملحة للمجتمع، ذلك أن اتخاذ مثل هذه الخطوة يستدعي الدراسة المتخصصة لمختلف الجوانب الاستثمارية العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج تجربة الإنعاش الاقتصادي لتفادي حدوث وتكرار الأخطاء. كما أن هذه التجربة تستدعي دراسات مالية وفنية معمقة لتجاوز مخاطر الاستثمار ورفع مردوديته.

إن الحجم المالي المخصص للبرامج الاستثمارية العمومية خلال الفترة2005-2009، بلغ 155 مليار دولار أمريكي*، وهو مبلغ ضخم، كان ينتظر منه أن يسهم في توفير الإطار الأفضل للمعيشة، فضلا عن توفيره للأرضية المحفزة للاستثمار الأجنبي والخاص المحلي[14].

أضف إلى ذلك خلق ميادين للاستثمار المنتج للقيمة المضافة ومناصب الشغل الدائمة.

وعليه، فإن أهم الأهداف التي سعى إلى تحقيقها البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هي:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط المعيشة من سكن، صحة، تعليم، تكوين مهني، وكذا ترقية وتطوير الموارد البشرية، اعتبارا من أنه يشكل عاملا محفزا ومنشطا في تحقيق التنمية.

-تطوير البنى التحتية باعتبارها تشكل الإطار الأساسي لبعث وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

-دعم التنمية الاقتصادية لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن هذه المناطق.

ويمكن أن نوضح أهم المحاور التي اعتمدتها الدولة في هذا البرنامج من خلال معطيات الجدول رقم 06

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 07، الأهمية التي أولتها الدولة للمحورين الأول والثاني بدليل أنهما امتصا على التوالي48,4% و40,5%من إجمالي الغلاف المالي المخصص. [15]. ذلك أن إعطاء الأولوية للمحور الاجتماعي أساسا له ما يبرره، اعتبارا من أن إقامة السلم الاجتماعي تستدعي بالضرورة دعم الأنشطة التي تساعد على استتبابه، لا سيما وأن النظام السياسي في هذه الفترة كان بصدد تدعيم مشروعيته، ولعل مشروعية الإنجاز المتمثل في الاستتباب النوعي للأمن، تستدعي هي الأخرى تحقيق مستوى معيشي يستشعره المواطنون، اعتبارا من أن الوضعية الاجتماعية قد عانت الضعف طيلة حقبة طويلة من الزمن.

كما أن الاستثمار في البنية التحتية له من الأهمية البالغة على النمو الاقتصادي وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات الاقتصادية والأبحاث الأمبريقية، التي من بينها نظرية الدفعة القوية لـ"روزشتاي رودان، فحوى هذه النظرية أن التطورات التي تحدث في جانب البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ستكون عاملا حاسما ومحفزا في حدوث الإقلاع الاقتصادي، أضف إلى ذلك أن تطوير البنية التحتية يلعب دورا في التأثير على الاستثمار الخاص الذي يسهم بدوره في خلق مناصب الشغل[16].

يؤكد البنك الدولي من خلال دراسته وتقاريره أن النمو الذي حققته العديد من الدول الآسيوية مرده إلى التطور المحقق في بنيتها التحتية.

إن الاستثمار في البنية التحتية في الجزائر ارتفع من8,90% سنة 2000 ليصل إلى 47,5%سنة 2006 [17]وهو ارتفاع متسارع يؤكد تركيز الدولة لمجهودها الاستثماري في هذا المجال.

إضافة إلى ذلك اهتمت الدولة ببعض الجوانب من خلال هذا البرنامج أهمها:

-دعم التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا المحور دعم 05قطاعات هي: [18]

-الفلاحة والتنمية الريفية:

حيث خصصت الدولة ما قيمته 300مليار، مما يبين الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني اعتبارا من كونه ميدانا يمثل مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل.

-الصناعة:

حيث تم تخصيص غلاف مالي بقيمة 13,5 مليار دج من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية، ومما يلاحظ أن القطاع الصناعي لم يحظ كذلك بأهمية كبيرة في إطار هذا البرنامج.

-الصيد البحري:

بتخصيص ما قيمته 12 مليار دج.

-السياحة:

وتم تخصيص غلاف مالي قدره3,2 ملايير يهدف إلى إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

كما عمدت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تسطير غلاف مالي قصد تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، في قطاعات البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، العدالة، الداخلية، التجارة والمالية، وذلك قصد تدارك التأخر الذي مس هذه القطاعات، لاسيما في فترة التسعينات.

إضافة إلى مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009، فقد تم اعتماد برنامجين مرافقين هما:

-برنامج تنمية مناطق الجنوب:

ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة والترقية المستدامة في المنطقة وتم رصد غلاف مالي يقدر بـ 250مليار دج، ثم أضيف مبلغ آخر بنحو 100مليار دج لدعم مشاريع إضافية. [19]

-برنامج تنمية الهضاب العليا:

ويهدف برنامج تنمية الهضاب العليا إلى تثبيت السكان بإقليمهم، الأمر الذي يستدعي تحقيق نمو متساو للنمو الطبيعي بمناطق التل وتحقيق رصيد سلبي من الهجرة [20]، وهذه التنمية تعتمد أساسا على توفير جو ملائم للسكان وتلبية حاجياتهم وطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بالتشغيل.

فأهمية تنمية كل من مناطق الهضاب العليا والجنوب مرتبطة بالخصوص بالاستجابة المستمرة لحاجيات السكان لكون هذه المناطق لم تستفد من برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل كغيرها من مناطق الوطن.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو وأثره على النمو ومعدلات البطالة:

لقد سمح حجم الغلاف المالي المخصص في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بتحقيق معدلات نمو قطاعية معتبرة، لا سيما في قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 10.5 % وهو مؤشر مقبول عموما يعكس الأثر الإيجابي للإنفاق العام على مجموع القطاعات الاقتصادية ويمكن قياس أثر هذا البرنامج من خلال ما يلي:

1-بالنسبة إلى معدلات النمو الاقتصادي:

ويمكن تتبع معدلات النمو الاقتصادي من خلال معدلات النمو القطاعية كالآتي:

-قطاع الأشغال العمومية:

سبق أن أشرنا إلى الأهمية الاقتصادية لأشغال البنية التحتية وتأثيرها على النمو، وقد شهد هذا القطاع توسعا كبيرا في برمجة وإنجاز الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية وقد بلغ معدل نمو هذا القطاع9.8% وتعد أعلى النسب المحققة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

- بالنسبة إلى القطاع الفلاحي:

- فقد شهدت معدلات النمو في هذا القطاع تذبذبا مرده إلى ارتباط هذا القطاع بالأحوال الجوية، وقد ساهم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع في حدود 300 مليار دينار في دعم معدلات النمو بحيث وصل متوسط نسبة نمو القطاع خلال الفترة ما بين 2005-2007 إلى 3.1% في حين شهدت سنة 2008 معدلات نمو سالبة وصلت إلى -5.3 % وبلغ متوسط النمو الإجمالي للقطاع خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو نحو 1.62%، إلا أن سنة 2009 شهدت أكبر نمو على مستوى قطاعات النشاط بحيث بلغ هذا المعدل 20%.

- بالنسبة إلى القطاع الصناعي:

لقد سبقت الإشارة إلى أن برنامج الإنعاش الاقتصادي لم يحقق أثرا إيجابيا على نمو القطاع الصناعي العمومي، وعلى الرغم من الغلاف المالي المخصص له في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو فإن مردودية القطاع تبقى دون المستوى، حيث نلاحظ أن القطاع سجل معدلات نمو سالبة ما بين سنتي2005-2007 تراوحت مابين -4.5 % سنة 2005 و إلى -3.9 %. وإن هذا الضعف في الأداء يبرز تزايد حجم الواردات من المواد المصنعة ونصف المصنعة وكذا التجهيزات الصناعية، ويمكن تتبع معدلات النمو القطاعية من خلال معطيات الجدول رقم 07.

2-أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات البطالة:

إن حجم المشاريع الاستثمارية التي تم إطلاقها مع بداية سنة 2005، قد ساهمت بشكل محسوس في رفع معدلات التشغيل القطاعية، وهو الأمر الذي يلاحظ من خلال عرض تطور حجم العمالة في قطاعات النشاط الاقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامج ويمكن تتبع ذلك من خلال معطيات **الجدول رقم 08**

إن الملاحظة الأولى لمعطيات الجدول تبين مدى مساهمة قطاع الأشغال العمومية في الرفع من مستويات التشغيل حيث فاقت نسبة مساهمته جميع قطاعات النشاط الأخرى وهو راجع إلى سببين أساسيين:

- حجم الغلاف المالي الكبير الذي استفاد منه القطاع وهو ما أدى إلى بعث العديد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.

-الاهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع والذي انعكس بدوره على معدلات النمو والتشغيل.

كما سجل قطاع الخدمات معدلات تشغيل معتبرة إذ قدر متوسط معدل نمو العمالة فيه خلال الفترة مابين2005-2009، 5.4% وهي نسبة مقبولة عموما، في حين إن القطاع الصناعي شهد نوعا من الجمود في مستوى العمالة وهو ما يعكس محدودية تأثر القطاع بالبرنامج.

ولقد شهدت معدلات البطالة بدورها تراجعا خلال فترة تطبيق البرنامج بحيث انتقلت هذه الأخيرة من 15.3% سنة 2005 لتصل إلى 11% سنة 2009.

برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

كتكملة للبرامج التنموية السابقة تم إقرار البرنامج الخماسي الثاني من خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية يوم الاثنين 24 ماي 2010، وبلغت القيمة الإجمالية لهذا المشروع نحو 286 مليار دولار [22]*.

إن هذا البرنامج التنموي يدخل ضمن سياق سياسي معين، إذ إنه أعقب الانتخابات الرئاسية التي كرست العهدة الثالثة لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، ما يعني استمرارية ديناميكية التنمية التي اعتمدتها الدولة منذ العهدة الأولى للرئيس وهو ما يبرر ما تناوله الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الكلمة التي ألقاها في مجلس الوزراء الذي تم فيه اعتماد البرنامج الخماسي الثاني بقوله:

"هذا البرنامج جاء وفاء للعهد الذي قطعته على نفسي أمام الأمة في شهر فبراير من السنة الفارطة بغية الإبقاء على ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي تم الشروع فيها منذ عشر سنوات، إنه يتعين على الحكومة أن تتولى تحقيقه خاصة وأن تنفيذه قد انطلق مع بداية سنة 2010... كما يستوقف البرنامج هذا كافة المواطنين لكي يتجندوا ويجعلوا منه أداة قوية للنمو ولإنشاء مناصب الشغل وتحديث البلاد"[23].

أولا: مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي:

ويستلزم البرنامج الاستثماري العمومي 2010-2014 الاهتمام بشقين أساسيين هما:

أولا: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.

ثانيا: إطلاق مشاريع تنموية جديدة.

والملاحظ من خلال التخصيصات المالية أن أكثر من 40% من موارد هذا البرنامج خصصت لتحسين التنمية البشرية، إضافة إلى برامج مرافقة بقطاعات الأشغال العمومية وقطاع الري وكذا التنمية المحلية.

والجدول رقم 09 يوضح توزيع الاعتمادات المالية بحسب المحاور المراد تجسيدها من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

إن التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي للفترة 2010-2014، يبرز رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات النمو وكذا مستويات التشغيل[24]، ولعل تركيز الدولة أساسا على مؤشر التنمية البشرية، نظرا إلى الحاجيات الاجتماعية المتزايدة والطلب على السكن والتعليم والصحة والشغل.

كما أن الاستمرار في دعم البنية التحتية يعد من أبز الخيارات التي تبنتها النخبة من خلال إقرارها للأغلفة المالية للبرنامج وذلك بغية استكمال أهم المشاريع التي تمت مباشرتها وكذا تهيئة البيئة الأكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي.

لقد كرست الدولة خلال هذه الفترة مجهودها التنموي للنهوض بالقطاعات التي تمس السكان بالدرجة الأولى لاسيما في ظل فترة عرف فيها سكان الجزائر تزايدا. فبحسب الإحصاء السكاني الأخير لسنة 2010 بلغ عدد سكان الجزائر 36.6 مليون نسمة، ما يعني تزايد الاحتياجات المختلفة، لا سيما منها ما يتعلق بالتشغيل والسكن والصحة.

ثانيا: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 على معدلات النمو والبطالة:

إن الدراسة التحليلية لمضمون البرنامج الخماسي للتنمية تمكن من تحديد ما استطاع البرنامج تحقيقه على مستوى النمو ونسب البطالة وهو ما سنستعرضه من خلال ما يلي:

أ-بالنسبة إلى النمو الاقتصادي: لقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا معتبرا، إذ سجلت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام نسبة 3.4% سنة 2010 بعد أن كانت في حدود 2.4%سنة 2009 [25] لتنتقل هذه النسبة إلى 2.4%سنة 2011، وحسب توقعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي فإن نسبة النمو لسنة 2012 تقدر بـ3%في حين ترتفع هذه النسبة إلى حدود 3.4% سنة 2013. والجدول رقم 10 يبين تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة مابين 2010-2012.

ب –أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على البطالة والتشغيل: من المسلم به أن تكثيف البرامج الاستثمارية يؤدي إلى توسيع آفاق التشغيل وبالتالي تحجيم معدلات البطالة، وتفيد معطيات الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة البطالة في الجزائر سنة 2010 بلغت 10%، وأفادت التقارير الرسمية لسنة 2014 أن البطالة في الجزائر تراجعت إلى 9.7% سنة 2012 وأنها عرفت انخفاضا في سنة 2013 لتصل إلى 9.3 %.

إشكالية الإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

من المسلم به أن أي برنامج تنموي لا يمكن أن يكون له التأثير الإيجابي ما لم يكن مبنيا على استراتيجية محددة الأهداف والمعالم، وفقا لمعطيات الظرف الاقتصادي والسياسي والإمكانات المتاحة.أضف إلى ذلك ضرورة توفر الجهاز الإنتاجي الفعال الذي يعد المنفذ الأول لهذه الاستراتيجية مع ضرورة إرفاق كل ذلك بآلية وأجهزة رقابية تعمل على التقييم والتقويم والمحاسبة الضرورية لأن الأمر يتعلق بإنفاق المال العام لتحقيق الصالح العام. من هذا المنطلق فإنه من خلال التحليل السابق لبرامج التنمية نصل إلى القول بأن:

–أن معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة، لا تعكس في حقيقة الأمر الأهداف المرجوة من خلال الأغلفة المالية المرصودة، فالنمو الاقتصادي بحسب الأدبيات الاقتصادية له مدلولان،اقتصادي واجتماعي، فهو من جهة يعبر عن فعالية الأداء الاقتصادي ومن جهة أخرى يعكس رفاهية أفراد المجتمع[26]، لكن هذه الدلالات في الجزائر تختلف فالأداء الاقتصادي للقطاعات المختلفة يبقى دون المستوى المرغوب فيه في حين إن الرفاهية الاجتماعية لم تطل السواد الأعظم من أفراد المجتمع، ذلك أن هذه الأخيرة من بين أبرز مظاهرها عدالة توزيع المدخول وهو الأمر المفقود في الجزائر.

–إن طغيان المنطق الريعي على الاقتصاد الوطني يعد المظهر العام والبارز للدولة والتي لم تستطع طيلة عقود من التنمية أن تطور اقتصادا خارج المحروقات قادرا على رد الصدمات المختلفة.

–سيطرة كلية للقطاع العام على النشاط الاقتصادي ودور الدولة الذي يتسع على حساب القطاع الخاص الذي حجمت الدولة من دوره على الرغم من وجود منظومة قانونية قادرة على تكريس حرية هذا القطاع إلا أنها غير مفعلة في إطار سيطرة بيروقراطية الدولة التي تعمل في كثير من الأحيان على عرقلة استثمارات هذا الأخير، فالدولة خلال أكثر من عقد من انطلاق برامج التنمية لم تعمل على خلق قطاع خاص منتج قادر على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي وفي الخلق الفعال لمناصب الشغل. إن حصر دور القطاع الخاص ناتج عن منطق دولة الريع الذي يجعلها في غنى عن الأطراف الأخرى فهي المالكة لمصدر الريع ومصدر القرار السيادي[27].

وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الرسمي يكرس دائما لفكرة خلق اقتصاد خارج المحروقات إلا أن لسان الحال يؤكد عكس ذلك بدليل أن المحروقات لا تزال تشكل 98% من مجموع مداخيل الدولة ما يطرح إشكالية البحث عن قطاعات منتجة خارج المحروقات.

– إن الميزة العامة التي شهدتها مرحلة تطبيق هذه البرامج التنموية هي الانتشار الواسع للفساد المالي، الذي يعد سببا مهمّا في التأخر الذي لحق بالعديد من المشاريع الاستثمارية. إن أهم مظهر لهذا الفساد هو استفحال اختلاسات المال العام وانتشار الصفقات المشبوهة وكذا الرشوة، ما يكرس فكرة انعدام الرقابة وفشل النظام المحاسبي في رقابة الصفقات العمومية وعلى الرغم من أن الدولة عملت على إنشاء بعض الهيئات[28] التي كان يفترض أن تسهر على نوعية إنجاز المشاريع الاستثمارية إلا أن تزايد قضايا الفساد يضع كفاءة هذه الهيئات موضع تساؤل.

–لقد شهدت المرحلة مابين 2010-2013 جملة من الأحداث في مقدمتها الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر

منذ بداية سنة 2011، نظرا إلى تدهور مستوى المعيشة وغلاء الأسعار والبطالة التي تفشت في وسط الشباب، وهو ما يبين أن البرامج التي تم تبنيها منذ 2001 لم يستشعرها المواطن لأن الأصل في التنمية هو تحقيق الرفاهية، وتوفير الحد الأدنى لمتطلبات معيشة الأفراد على الأقل.

إن التراجع المستمر لأسعار النفط في الأسواق الدولية خاصة مع نهاية سنة 2014 ليضع سياسة الإنفاق العمومي على برامج التنمية في وضع حرج بين الاستمرار في البرامج أو تجميدها لاسيما وأن هذا التهاوي المستمر لأسعار النفط يؤثر سلبا على الموازنة العمومية، ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في السياسة الاقتصادية فبرامج التنمية الاقتصادية قديما وحديثا تمول بفضل عوائد النفط، في ظل عدم وجود بديل للدخل ناتج عن قطاعات منتجة تغطي متطلبات الاقتصاد الوطني.

إن الارتباط بمورد وحيد زائل معرض لتقلبات الأسواق الدولية، يجعل من الاقتصاد الوطني بدوره غير قار، فهو ليس في منأى عن الصدمات الاقتصادية التي قد تحدث من جراء استمرار تهاوي أسعار النفط في الفترة الأخيرة.

والمستقرئ لتطور الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن الحكومة لم تستوعب الدرس من جراء الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والتي نتجت عن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية مما جعل الاقتصاد الوطني آنذاك عاجزا وغير قادر على احتوائها ودخلت البلاد على أثرها في أزمات متتالية وتوقفت عجلة التنمية وما نتج عن ذلك من تردي الوضع الاجتماعي وارتفاع قياسي في معدلات البطالة.

الخاتمة:

انتهجت الجزائر خلال الفترة 2001–2014 ثلاثة برامج تنموية، ما شكل ضخامة في الإنفاق العام بشكل غير مسبوق غير أن الملاحظ طغيان سياسة الإنفاق الموسع وتوزيع عوائد الريع بدلا من السعي إلى إقامة قطاعات قادرة على خلق الثروة. وهو الأمر الذي جعل مردود هذه البرامج لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

فصحيح أن برامج التنمية استطاعت أن تعطي دفعا وتحسن من مؤشرات الاقتصاد الكلي بدليل وجود معدلات نمو موجبة على الأقل خلال الفترة 2001-2014، إلا أنه بالنسبة إلى الجانب المتعلق بمعدلات البطالة، فالتراجع الحاصل في نسب البطالة كان على حساب خلق مناصب عمل مؤقتة.

وعلى الرغم من أن مضمون الخطاب السياسي يؤكد دائما على فعالية برامج التنمية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا أن واقع الحال يؤكد أن الفرد الجزائري لم يستشعر مردوديتها على مستواه المعيشي بدليل الاحتجاجات المستمرة في القطاعات المختلفة للدولة.

إن انخفاض أسعار النفط اليوم سيؤدي إلى تعرية السياسة الحكومية القائمة، ما يجبر الدولة على ضرورة إيجاد حلول كفيلة بتحقيق إنعاش اقتصادي من خلال:

– إعداد استراتيجية اقتصادية قائمة على خلق قطاعات قادرة على إنتاج الثروة وخلق مناصب شغل لائقة.

– إعادة الاعتبار للقطاع الخاص ومنحه الدور الريادي في العملية الاقتصادية، وتمكينه من الامتيازات التي تجعل منه قادرا على القيام بالدور المنوط به في ظل الانفتاح الاقتصادي بما يضمن مساهمته في الدخل وكذا في خلق مناصب الشغل.

– الاهتمام بالقطاع الزراعي اعتبارا من كونه يشكل أساسا يمكن أن يبنى عليه الاقتصاد الوطني بما يضمن ديمومة الدخل وتوسيع استحداث مناصب الشغل.

– دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره رافدا للنمو الاقتصادي وبديلا لقطاع المحروقات.

قائمة المراجع:

الكتب:

1–الخشالي مجد عبد اللطيف، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**. دار المناهج، الأردن، 2005.

2–مورس إدوارد وآخرون، **النفط واستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**. معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007

المجلات:

1–بوفليح نبيل، «**دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة** 2001-2010». المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، الصادرة في مارس 2013.

2–بوحفص حاكمي، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا " دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس** ". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع. الصادرة في السداسي الثاني 2009.

3–زيراوي بلقاسم، **كفاية الاحتياطات الدولية من الاقتصاد الجزائري**. "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد السابع، الصادرة في السداسي الثاني 2009، جامعة الشلف، 2009.

4–مسعي محمد، سياسة **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، "مجلة الباحث"، العدد 10، الصادرة في 2012، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 148.

5–خلوط فوزية، "**برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، الصادرة بتاريخ فيفري 2013، جامعة بسكرة، 2013

التقارير الرسمية:

1-بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**. التقرير السنوي لسنة 2004.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ملحق بيان السياسية العامة**. مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010.

3-المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة 2011-2012**.

4-كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمجلس الوزراء المنعقد في يوم 24 ماي 2010.

5-بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**.

6-تقرير صادر عن البنك الدولي، **بخصوص الوضعية الاقتصادية في الجزائر**، نقلا عن موقع الإنترنت:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/05/15/developing-countries-to-dominate-global-saving-and-investment-but-the-poor-will-not-necessarily-share-the-benefits-says-reportconsultéle: 02/08/2013

القوانين والمراسيم:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون 09/09 المؤرخ في 2009/12/30 المتضمن قانون المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 2009/12/31.

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المخطط الوطني للتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد61، الصادرة بتاريخ 21-10-2010

Rapport:

[1]- World Bank,**a public expenditure review**,report n° 36270,vol,2007.

قائمة الجداول المعتمدة:

جدول رقم 01: المحاور الأساسية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004) الوحدة بـ: المليار دينار:

القطاعات	رخص البرامج بالمليار دج					نسب رخص البرامج
	2001	2002	2003	2004	مجموع رخص البرامج	
أشغال كبيرة وهياكل قاعدية	93	77,8	37,6	02	210,4	40.1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,9
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص 123

جدول رقم 02: التوزيع السنوي للأغلفة المالية المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

السنوات	الغلاف المالي بـ: المليار دج	نسبة المبالغ
2001	205,4	**39,12**
2002	185,9	**35,41**
2003	113,2	**21,56**
2004	20,5	**3,90**
المجموع	**525**	**100**

Source : services de gouvernement algérienne : le programme de soutien à la relance économique

جدول رقم 03: تطور معدلات النمو الاقتصادي القطاعية 2004/2001 الوحدة بـ %

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	.719	3.1
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة والمياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء وأشغال عمومية	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارة العامة	2.0	16.7	2.3	10.2

Source : banque d'algerie : rapport annuel l'année 2005, p 176 http ://www. bank-of-algeria. dz/rapport. htm ,consulter le : 20/04/2013 à 17 : 3

جدول رقم 04: تطور حجم العمالة في القطاع الصناعي2001-2004 (الوحدة بالألف)

السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة	503	504	510	523

Source : banque d'algerie : rapport annuel l'année 2008, p 180 http ://www. bank-of-algeria. dz/rapport. Htm consulter le : 20/04/2013 à 17 : 30

جدول رقم 05: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2004/2001 (الوحدة بالألف)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9 075	9 305	9 540	9 780
حجم العمالة المشتغلة	5 199	5 462	5 741	5 976
الفلاحة	1 328	1 438	1 565	1 617
الصناعة	503	504	510	523
أشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1 456	1 503	1 490	1 510
نقل، مواصلات، تجارة	1 109	1 157	1 269	1 349
أعمال منزلية وقطاعات أخرى	1 398	1 455	1 537	2 070
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

Source : banque d'algerie : rapport annuel l'année 2008, p 180 http : //www. bank-of-algeria. dz/rapport. Htm consulter le : 20/04/2013 à 17 : 30

جدول رقم 06: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	الغلاف المالى بـ: المليار دج	نسبة المبالغ
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

Source : services de gouvernement algérienne : le programme de soutien à la relance économique

جدول رقم 07: معدلات النمو القطاعية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

القطاعات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الفلاحي	1.9	4.9	5.0	5.3-	20
القطاع الصناعي العمومي	4.5-	2.2-	3.9-	1.9	3.5
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	/	/
قطاع الأشغال العمومية والبناء	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7
خدمات الإدارة العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0
خدمات خارج الإدارات العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	8.8

Source : banque d'algerie : rapport annuel l'année 2008. 2009 op. cit, p 1830

جدول رقم 08: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2009/2005

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10 027	10 267	10 514	10 801	10 544
حجم العمالة المشتغلة	6 222	6 517	6 771	7 002	9 472
الفلاحة	1 683	1 780	1 842	1 841	1 242
الصناعة	523	525	522	530	/
أشغال عمومية	1 050	1 160	1 261	1 371	1 718
إدارة	1 527	1 542	1 557	1 572	/
نقل، مواصلات، تجارة	1 439	1 510	1 589	1 688	5 318
أعمال منزلية وقطاعات أخرى	2 275	2 485	2 498	2 579	/
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

Source : banque d'algerie : rapport annuel l'année 2009, op cit,p 207

جدول رقم 09: المحاور الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية (2010 -2014) الوحدة بـ: المليار دينار:

البرنامج	المحاور الأساسية	الغلاف المالى المخصص	النسبة المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	السكن التربية، التعليم العالي، التكوين المهني الصحة تحسين الإدارة العمومية.	9903	%45.42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	قطاع الأشغال العمومية قطاع المياه قطاع التهيئة العمرانية	4800	% 38.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	قطاع الفلاحة والتنمية الريفية دعم القطاع الصناعي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	3500	%16.05

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014). مرجع سابق.

جدول رقم 10: تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة 2012/2010

السنوات	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام	3.4	2.4	3

المصدر: صندوق النقد الدولي: نشرة معلومات معممة نقلا عن موقع الإنترنت:

تاريخ الإطلاع: 2013/08/02

الهوامش:

(1) محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، العدد 10، الصادرة في 2012، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 148.

(2) المرجع نفسه، ص 149.

(3) المرجع نفسه، ص 150.

(4) بلغت نسبة المديونية الخارجية قرابة 31. 5 مليار دولار سنة 1995 في حين بلغت 25. 5 مليار دولار سنة 2000 لمزيد من التفاصيل انظر:

Bank d'Algérie, **évolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004.**

www. bankofalgeria. dz/docs_. htmSource vu le 26-08-2013

(5) حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا "دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس"**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع. الصادرة في السداسي الثاني 2009، ص 15

*يعادل هذا المبلغ بالدينار الجزائري، ما قيمته 525 مليار دج.

(6) World Bank,**a public expenditure review**,report n° 36270,vol,2007,P 04.

(7) فوزية خلوط، "**برامج التنمية بين الأمداف المنشودة والنتائج المحدودة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، الصادرة بتاريخ فيفري 2013، جامعة بسكرة، 2013، ص 100.

[8]رضوان سليم، **السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، (2009-2010)، ص 167.

*إن هذه التعليمات والتوصيات ما فتئت تخلو من خطابات رئيس الجمهورية، اعتبارا من أن تكريس مشروعية النظام السياسي مرهون بنجاح هذه السياسات إلى جانب الاستتباب النوعي للأمن.

[9]رضوان سليم، مرجع سابق، ص 169.

[10] فوزية خلوط، مرجع سابق، ص 103، 104.

[11]المرجع نفسه، ص 150

[12]المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة 2011-2012**. مرجع سابق، ص 95

[13] بلقاسم زيراوي، **كفاية الاحتياطات الدولية من الاقتصاد الجزائري**. "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد السابع، الصادرة في السداسي الثاني 2009، جامعة الشلف، 2009، ص 62

*هذا المبلغ هو محصلة كل من: برنامج دعم النمو، برنامج تنمية الجنوب، برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا

[14] رضوان سليم، مرجع سابق، ص 173.

[15] المرجع نفسه، ص 175.

[16] رضوان سليم، مرجع سابق، ص179.

[17] المرجع نفسه، ص 180.

[18]بوابة الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009** نقلا عن موقع الأنترنت:

http: //www. Premier-ministre. gov. dz/arabe/media/PDF/TexteReference/ TexteEssentiels/ ProgBilan/ ProgCroissance. Pdf تاريخ الدخول: 2013/05/19.

[19]فوزية خلوط، مرجع سابق، ص11.

[20]**المخطط الوطني للتهيئة الإقليم**، الجريدة الرسمية، العدد61، الصادرة بتاريخ 21-10-2010، ص 21

[22]بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**، ص 01.

* وتم فتح على مستوى الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص تحث رقم 134-302 عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 لمزيد من التفاصيل أنظر: **القانون 09/09 المؤرخ في 2009/12/30 المتضمن قانون المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 2009/12/31.

[23]مقتطف من كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمجلس الوزراء المنعقد في يوم 24ماي 2010.

[24]نبيل بوفليح،» دراسة **تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001-2010**». مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، الصادرة في مارس 2013، ص 48.

[25]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ملحق بيان السياسية العامة**. مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، ص 33

* تقرير صادر عن البنك الدولي، **بحصوص الوضعية الاقتصادية في الجزائر**، نقلا عن موقع الإنترنت:

http ://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/05/15/developing-countries-to-dominate-global-saving-and-investment-but-the-poor-will-not-necessarily-share-the-benefits-says-report consulté le: 02/08/2013 à 14: 00 .

[26]مجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**. دار المنامج، الأردن، 2005، ص 41

[27]إدوارد مورس وآخرون، **النفط واستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**. معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 250.

[28]حيث تم انشاء **الصندوق الوطني لتجهيز التنمية** في جوان 2004.

نظام الوقف والمجتمع المدني
مقارنة من حيث المقاصد والوظائف

د/سفيان فوكة
أ.عبد القادر الرن

Résumé:

En peut considérer le Waqf comme une société économique et communautaire en même temps, le système du waqf à toujours trouvé ses racines dans l'environnement arabo-islamique et il a joué le même rôle de la société civile dans les pays occidentaux, peut-êtremême plus, les rôles du waqf et de la société civile se balancent entre l'intégration et le dépassement; le système islamique peut être considéré comme une alternative à la société civile, cette étude vise à analyser les similitudes entre ces deux types d'organisations et illustrer les principaux points qui les séparent.

تمهيد:

يحظى موضوع الأوقاف باهتمام متزايد منذ ما يقارب أربعة عقود من الزمن حيث تتابعت الدراسات والأبحاث من المفكرين والمهتمين داعية إلى تنشيط دور الوقف في التنمية على جميع الأصعدة ليقوم بوظيفته الاجتماعية والحضارية المهمة التي كان يقوم بها في عهد ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. وقد برز هذا الاهتمام بعد قصور الدولة في بعض مهامها تجاه مجتمعاتها وحين حلت سلطات الدولة محل مؤسسات الوقف في كثير من القطاعات كالتعليم والصحة والشؤون الدينية والاجتماعية، وساد الاعتقاد أن الدولة وحدها قادرة على تحمل أعباء هذه القطاعات العريضة.

إن عودة الاهتمام بنظام الوقف برز في سياق بعث الاهتمام بالمؤسسات الأهلية ومؤسسات "المجتمع المدني" وتفعيل الشورى والديمقراطية وتقنين الخدمة الاجتماعية. وفي هذا المناخ الجديد بدأ البحث يتجدد في الأوساط الثقافية والفكرية في نظام الوقف لإبراز الدور الكبير الذي قام به في بعث وبناء الحضارة العربية الإسلامية من ناحية والعمل على تجديد الاهتمام به وتطوير آفاق عمله من أجل تفعيله في

أرض الواقع من ناحية أخرى، وانطلاقا من هذه الاعتبارات تأتي هذه الدراسة التي تتناول نظام الأوقاف بالدراسة والتحليل باعتباره نظاما اقتصاديا ومجتمعيا في آن واحد يجد جذوره في بيئته العربية الإسلامية، ويمكنه القيام بنفس الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في الغرب وربما أكثر. والإشكالية التي سنحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة: **هل يمكن اعتبار نظام الأوقاف البديل الحضاري للمجتمع المدني في العالم العربي الإسلامي؟**

وعليه نفترض:

– نظام الوقف هو البديل الحضاري للمجتمع المدني مادام الأكثر تلاؤماً مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لدول العالم العربي الإسلامي، وهو يحمل بمرجعيته الدينية وخبرته التاريخية عناصر بقائه وإمكانية تجدده وتطوره.

– الاختلافات بين المجتمع المدني ونظام الوقف تظهر كلما تعلق الأمر بمنطلقات عقدية أو أسس ثقافية وإيديولوجية، غير أن هذه الاختلافات تقل إذا تعلق الأمر بجانب الكسب الإنساني وتحديد الجوانب التقنية والوظيفية والمؤسسية داخل كل نظام.

أوجه التشابه بين نظام الوقف والمجتمع المدني:

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالخبرة السياسية للدول الغربية التي استندت إلى العلمانية والتنمية الرأسمالية على المستوى الاقتصادي والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي، "ولم يكن تكوّن المجتمع المدني في الغرب الأوروبي ممكناً إلاّ نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية، ثورات كانت تعمل متنافرة على إحداث نقلة كيفية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسة والمجتمع. [1]

لابد من التمييز بين دلالتين لمفهوم المجتمع المدني، الأولى ترتبط بالمعنى القانوني المؤسساتي والدستوري باعتباره الصيغة الممارسة على أرض الواقع والثانية ترتبط بالمعنى الأيديولوجي لمفهوم المجتمع المدني وهو المرتبط أصلاً بالمساحة المرجعية للتجربة الحضارية الغربية، فالمجتمع المدني يمكن النظر إليه كمجموعة من الآليات المتاحة والتي يمكن العمل من خلالها للوصول إلى صورة المجتمع المنشود بناءً على الخصوصيات الحضارية والثقافية للأمة، وفي المقابل يمكن النظر إلى المجتمع المدني على أنه مجموعة من القيم والأفكار التي تدخل في بناء المجتمع الغربي، هذه الحقيقة يمكن أن نلمسها في مفهوم آخر يعتبر دخيلا على الحضارة العربية الإسلامية، وهو مفهوم "الديمقراطية" فهذا المفهوم إذا تمّ تحليله بناء على خلفياته المعرفية الحضارية الإيديولوجية فسنجد أنه يتباين مع القيم الإسلامية[2]، لكن بالمقابل يمكن النظر إلى الديمقراطية كآلية يمكن اعتمادها لتطبيق الشورى كقيمة إسلامية أصلية، ومن ثمّ يتضح لنا وجود فرق جوهري بين المفهوم في جانبه الفلسفي الأيديولوجي وجانبه القانوني المؤسساتي، وإذا كان الأمر كذلك فإن نظام الوقف يشبه المجتمع المدني في عدة نقاط ولا يقتصر الأمر على التشابه فقد يصل إلى التداخل والتكامل.

من بين التعريفات التي أطلقت على المجتمع المدني أنه "مجموع التنظيمات الطوعية الحرّة التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"[3].وفي المقابل نجد أن تعريفات قريبة من هذا التصور تطلق على نظام الوقف حيث عرّفه "إبراهيم البيومي غانم" بأنه "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة من دون توسط الحكومة".[4]

من خلال هذين التعريفين نجد أن المجتمع المدني والوقف هما تعبير عن مساهمة المجتمع بمختلف شرائحه وفئاته في الشأن العام، وذلك حتى لا تطغى إرادة الدولة وتتحول إلى كيان مستبد يحتوي كل شيء، فالمجتمع المدني والوقف هما إسهام المجتمع في

عملية البناء والعمران، كما يمثلان نمطاً من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة على العمل المؤسسي، حيث يتم تجاوز كل الأنماط والسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تخرج عن واقع الأنا الضيق لتسهم في الخدمة الاجتماعية في المجالات المختلفة "فالشأن العام في المجتمع يدار عن طريق قوى اجتماعية تتكامل مع بعضها البعض بشكل مباشر أو غير مباشر وتتنافس مع بعضها بوسائل تثري الواقع المجتمعي"[5]، فالمجتمع المدني والوقف هما عبارة عن الإطار المؤسسي لممارسة المسؤولية الدينية والوطنية، وسمة هذا التنظيم المجتمعي أنه ذاتي.

إن سعي المجتمع لتنظيم نفسه في أطر ومؤسسات وجمعيات وهيئات يتم بإمكانات المجتمع ذاته ومن أجل تحقيق غاية مجتمعية لأن في ذلك إحياء للمبادرات القاعدية وبثا للروح في المؤسسات والمنظمات الشعبية المختلفة. وفي هذا الإطار يعقب الباحث "محمد محفوظ" على موضوع القيم قائلا:

"إن القيم المدنية والدينية في الإطار الإسلامي منصهرة فيما بينها، وهناك تطابق محمود بين القانون الديني والقانون المدني في التجربة الإسلامية التاريخية، وانطلاقا مما يذكره "دونالد سميث" حول الفرق بين النظم العضوية ونظم الكنيسة الدينية يمكن اعتبار الإسلام دينا عضويا لأنه يتضمن قيما ومبادئ تعلي من الشأن المدني والإنساني، وهذه القيم هي التي تحدث قفزة نوعية في علاقة الإنسان بالمكان والزمان وعلاقته مع بني جنسه، لذلك فإن المدني في جميع أشكاله القديمة والحديثة يظهر كواقع جديد أو كنتيجة لتمفصل النظام الاجتماعي والنظام المكاني بين العلاقة الاجتماعية والعلاقات المكانية رباط جدلي لا يمكن اختزاله إلى أحد طرفيه"[6].

ومن أكثر المقاربات التي قدمت في هذا الصدد جرأة ما ذهب إليه "راشد الغنوشي" حين يقول "إن الحديث عن مجتمع أهلي أو مدني في الإسلام هو فرع من تصور الإسلام وثقافته لعلاقة الجماعة أو الأمة بالإمام وعلاقة الدين بهما"، مبيناً أن "السياسة عمل ديني من جهة الباعث والمقصد"[7].

يبدو أن هناك أوجه تشابه بين المجتمع المدني ونظام الوقف ولا يمكن القول إنهما على طرفي نقيض ولا توجد نقاط تشابه بينهما حيث يفترض "أن المدني أيضا نقيض الديني، ولكن هذا ليس صحيحا في البلاد العربية بل إن واحدة من أهم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تقوم على أساس إسلامي (أحزاب سياسية، جماعات...) ولا يرتبط هذا بالمعارضة الإسلامية فحسب، بل إن الطرق الصوفية المنتشرة في كثير من الأقطار العربية تضطلع بأدوار مهمة وينتسب إليها عدد كبير من المواطنين".

بناء على ما تقدم نجد جملة من نقاط التشابه التي تجمع بين نظام الوقف والمجتمع المدني ويتراوح الاشتراك بين النظامين من حيث الأسس الشكلية ومن حيث الدور أو الوظيفة، ويمكن إبرازه في النقاط التالية:

1-من حيث الأسس الشكلية:

أ- الطوعية:

يقوم الوقف على نظام الاحتساب وهو طلب الأجر من "الله" عز وجل، فالعمل الحسبي يشترك مع العمل التعبدي في أنه مطلوب، بمعنى أنه يتضمن أداء الواجب أو المندوب" ولكنه يضيف إلى ذلك مسألة المبادرة الفردية والإحساس الرسالي الخالي من المنفعة الشخصية المباشرة أو الدنيوية. وهذا هو المقصود مما يتكرر في وثائق الوقف من أوصاف مثل: لوجه "الله" أو قربى "لله" تعالى، أو حسبه رجاء ثواب "الله" عز وجل" [8]، فالأوقاف هي عمل وإن كان خاصا بمرفق أو مهنة تصب روافده في نهر المصالح العامّة للأمة، فالغاية منه ليست الربح المادي ولا حظوظ النفس الخاصة العاجلة فهو ليس تجاريا بل عمل يجسد الشعور العميق بالمصلحة العامّة، وتدفعه قيم الروح الجماعية.

كما أن مؤسسات المجتمع المدني هي عبارة عن "تجمعات طوعية يقوم بها الأفراد اختيارا عبر الإرادة الحرة وبذلك تختلف عن علاقات القرابة الجبرية التي تقوم على النسب والمصاهرة والمجاورة لأنها تقوم على الانتماء إلى تخصص في عمل أو حرفة أو فكرة مركزية أو اهتمام بموضوع"[9]، فهي عمل جماعي يقوم على مبدإ التعاون وليس عملا فرديا مرتبطا بشخص أي إنها تتصف بالتضامنية والطوعية، وغالبا ما يطلق عليها المؤسسات غير الربحية أو القطاع الثالث الذي يختلف عن الدولة والقطاع الخاص، كما تتمايز علاقات المنظمات المدنية مع الجمهور عن علاقته بالمؤسسات الاقتصادية والمالية المرتبطة بآليات السوق الرأسمالي والقائمة على الربح وإنتاج السلع والخدمات المختلفة الموجهة إلى السوق، فمؤسسات القطاع الخاص تتعامل مع المواطن كمستهلك أو أجير وفي أحسن الأحوال كمستثمر، أما منظمات المجتمع المدني، فمحرك عملها وهدف منظماتها ليس الربح بل هو عمل خيري يندرج تحت تسميات عديدة مثل "الإغاثة"، التنمية، التأهيل، الرعاية، التضامن الاجتماعي..." وبناء عليه فإن عنصر الطوعية أو الاختيارية سمة بارزة من سمات المجتمع المدني فانتظام الأفراد في مؤسساته يكون فعلا إراديا حرا لا يرجى من ورائه أي ربح، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى الوقف فهو قائم على مبدإ الطوعية، فهو قربة "لله" عز وجل يقوم بها الفرد ابتغاء مرضاة "الله" ولا يبتغي منها أي مصلحة خاصة أو ذاتية.

ب- الاستقلالية:

تمتاز مؤسسات الوقف إلى جانب المجتمع المدني بصفة الاستقلالية المادية والمعنوية عن مؤسسات الدولة سواء فيما يتعلق باستقلالية نشأتها وإدارتها وكذا تمويلها، فعنصر الاستقلالية يعتبر عنصرا مشتركا بين نظام الأوقاف ومؤسسات لمجتمع المدني، فهذه المؤسسات تعمل داخل المجتمع وباستقلالية تامة عن هيمنة السلطة السياسية، "وعندما نتحدث عن نظام الوقف ونشير إلى علاقته بمؤسسات المجتمع المدني، يتعين أن نلحظ أن الوقف مؤسسة أهلية يقدمها الناس ويديرونها ويوجهون مصارفها إلى ما يحددونه هم من أهداف ومقاصد. وكل ذلك الأصل فيه أن يجري بعيدا عن سلطة الدولة وعن تنظيماتها الإدارية"[10].

إن مجالات منظمات المجتمع المدني لا تخضع لإدارة وتوجيه مؤسسات الدولة وتنظيمها، وتعتمد إدارات مستقلة يخضع دورها وأشخاصها وبرامجها وخططها لموافقة توجهات ومساءلة الأعضاء والجمهور المعني ولا تخضع نشاطاتها للسلطة الحاكمة، إن مؤسسات الوقف والمجتمع المدني هي عبارة عن مؤسسات "غير حكومية، ولذلك تمتاز بالاستقلالية النسبية في أمورها المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة فهي مؤسسات تهدف إلى (جمعنة) الدولة، فتجسد إرادة الأمة الخاصة في شأن من الشؤون التي تختص بها، كالصحة عند جمعيات الأطباء، والزراعة عند جمعيات الفلاحين، ومن خلال قيامها بما تختص به من وظائف تكون مشاركة في الشؤون العامّة ومجسدة لإرادة الأمة العامّة وهي تقوم بدور توازني وتسعى إلى تحقيق توازن المجتمع، وليس دورها إلحاقيا، وهي تأكيد للدفاع عن الحقوق السياسية الاجتماعية والثقافية"[11].

ج- المؤسساتية:

إن الدارس لكل من المجتمع المدني ونظام الوقف يجدهما يشتركان في القيام على مبدإ المؤسساتية "فهما ليسا مجرد جماعات بلا ثبات بل يقومان على علاقات تعاقدية منظمة تعمل بصورة منهجية خاضعة لمعايير منطقية"[12]، فالمؤسسة هي عبارة عن مجموع قوانين راسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية وهي أنماط مستقرة للسلوك الذي يتم الاعتراف به من قبل المجتمع، إن المؤسسات هي تنظيمات تتمتع بشرعية لإشباع حاجات الناس، وتطال المؤسسية جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، "والمقصود بالمؤسسة في هذين النوعين هو التشكيل التنظيمي لهذه الجماعة من جماعات الانتماء الشعبي أو لهذه

الجماعات الطوعية التي تنشأ بالانضمام الاختياري، والتشكيل الاختياري يقوم على إدارة الشؤون الداخلية للجماعة المعنية ومراعاة مصالحها المشتركة وتحقيقا لأهدافها الجماعية"[13]. وبناء عليه يعتبر الشكل المؤسسي التنظيمي لكل من نظام الأوقاف والمجتمع المدني عاملا مشتركا ونقطة التقاء بين النظامين.

2-من حيث الدور أو الوظيفة:

يجد الدارس لنظامي الوقف والمجتمع المدني أنهما يشتركان في جملة من الأدوار والوظائف التي يقومان بها داخل المجتمع، فكلا النظامين يقدم خدمات اجتماعية واقتصادية وثقافية للمجتمع ويخفف من الأعباء التي تتحملها الطبقات الضعيفة كما أنهما يقومان بأدوار تكميلية لوظائف الدولة خاصة في حالة عجزها أو انسحابها من مساحات عديدة داخل المجتمع، فالمجتمع المدني يشترك مع نظام الوقف من خلال الأدوار التي يقوم بها والممكن تفصيلها كالتالي:

أ- من الناحية الاجتماعية:

يعتبر كل من الوقف والمجتمع المدني من الركائز الأساسية التي تسهم في عمليات التنمية الاجتماعية من خلال عمليات تغيير اجتماعي تركز على البناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع حاجات الأفراد وتقديم الخدمات المناسبة لهم في جوانب التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني والتنمية المحلية، بحيث تنفذ هذه المساعدات من خلال توحيد الجهود الأهلية والحكومية"[14]. وهناك عدة نقاط التقاء بين الوقف والمجتمع المدني فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية حيث أسهمت هذه المؤسسات في تفعيل العمل الأهلي وفي إرساء أساس متين لبناء مجتمع أهلي (مدني) يعلي من شأن المبادرات الاجتماعية ويدعم جهود التكافلات الأسرية والجماعية بشكل عام، ويؤدي عبر الكثير من المؤسسات والأنشطة الخدمية المستقلة إلى الحد من إمكانات تغوّل سلطة الدولة على حساب المجتمع كإحدى أعرق الوظائف التاريخية للمؤسسات الأهلية. فمؤسسات الأوقاف والمجتمع المدني "تحتل موقعاً وسطاً بين السلطة والمجتمع وبالتالي تنهض بأدوار خاصة أمنت قواعد ثابتة للحفاظ على وحدة الجماعة كعنوان ثابت في مباني المجتمع العامة، موازاة لمؤسسات الدولة من جهة وتوازنات القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الفاعلة في القاعدة من جهة أخرى"[15].

إن المؤسسات الطوعية ومن خلال ما تقدمه من خدمات اجتماعية تعزز عملية التواصل بين الناس لتوفر رافداً مستديما لنشاطات شبكة الأمن الاجتماعي ما يوفرّ على المدى البعيد أمناً وسلاماً اجتماعياً، وعلى خلاف ذلك فالمجتمعات التي لا يتوفر فيها البذل والعطاء تكون النتيجة فيها اختفاء الشعور بالمصالح العامة مما يؤدي إلى إبطال فاعلية شبكة العلاقات الاجتماعية. فمؤسسات المجتمع المدني وكذا الأوقاف تسهم في إعانة طبقات اجتماعية معينة من خلال مساعدتها على تلبية حاجاتها، فهذه المؤسسات تساعد الفقراء والمساكين من خلال رعايتهم وتأمين الكثير من متطلباتهم والعمل على رفع مستويات معيشتهم تدريجياً الشيء الذي يسهم في حدوث الاستقرار الاجتماعي والسلم المجتمعي، خاصة أن الأنشطة التي تعالجها الدولة أصبحت متعددة، بحيث ترهق كاهلها وخاصة من الناحية الاجتماعية، فالدولة في هذا العصر أصبحت تحتاج إلى أموال طائلة للرعاية الاجتماعية وأن دخل هذه الدولة في أكثر الأحيان لا يفي بهذا الغرض، فلا مناص من العودة إلى المجتمع وإلى القادرين فيه لتقديم المزيد من العطاءات التطوعية"[16].

ب- من الناحية الاقتصادية:

يفرض السياق السابق للدور الاجتماعي للوقف والمجتمع المدني وجود علاقة وثيقة بين استراتيجية النهوض بالوقف وما يمتلكه من إمكانات تمويلية

واجتماعية من ناحية "وملامح رؤية اقتصادية أهلية من ناحية ثانية تسمح في نهاية المطاف بتصور لاقتصاد آخر أو على الأقل لقطاع اقتصادي لا يرتكز بالضرورة على ثنائية الربح والخسارة الحادة، بل يقترب مما يصطلح عليه حالياً في بعض دوائر العلوم الاجتماعية "بالاقتصاد الاجتماعي" الذي يحاول دعاته إعادة مسألة التكافل كأحد أهم محاور نظرية اقتصادية جديدة تتقاطع مع التصور النيولبرالي المتوحش"[17]، فمؤسسة الوقف ومؤسسات المجتمع المدني من خلال اتخاذ سياسة استثمارية مرتبطة بتنمية المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الموجهة إلى الخدمات المرتبطة بالبنية التحتية التي تصنف عادة بكونها طويلة المدى وليست الأكثر ربحية خاصة إذا كانت تتعلق بالمناطق والشرائح المحرومة، فإن ما تؤديه من آثار دفع "Effets d'entraînement" لبعض القطاعات الاقتصادية، توسيع دائرة الفئات المنتفعة وخلق تشابكات بين قطاعات اجتماعية مختلفة..الخ، يمثل أحد وجوه الصرف ذات العلاقة الوثيقة بالتنمية الشاملة[18]، وبهذا الصدد يقول الباحث "فؤاد عمر"[19]:

"إن من أساليب إصلاح إدارة الوقف في العصر الحاضر تشكيل صناديق وقفية تضم الوقف ومؤسسات المجتمع المدني، وأسلوب الصناديق الوقفية التي تبنته الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت يمثل مزجا كاملاً بين الوقف ومؤسسات المجتمع المدني... إن أهم العناصر الفاعلة في أسلوب الصندوق هو أنه يتيح إمكانية إشراك مؤسسات المجتمع المدني في كافة مراحل توزيع عائدات الأوقاف بدءاً من تصميم المشروع الخاص بتوزيع الريع ومن تنفيذه وأخيراً تقييم آثاره ومن ثمّ تنامي الأثر التوزيعي للريع، كما يمكن استخدام هذا الأسلوب في مجالات العمل أو المشاريع الوقفية التي تتطلب مشاركة القاعدة الشعبية ولكن لا تتوفر لدى مؤسسة العمل الأهلي، الطاقة المؤسسية، وفي حال توفرها تكون طاقتها المؤسسية بسيطة، فالوقف من خلال هذا الصندوق يمكن أن يوفر عملاً مؤسسياً شعبياً لتلبية حاجة معينة من متطلبات التنمية الاجتماعية".

ج- من الناحية العلمية والثقافية:

لا يقتصر دور مؤسسات الوقف ومؤسسات المجتمع المدني على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل يتعداه إلى جوانب ثقافية وعلمية، والملاحظ على هذه المؤسسات بتنوعها أنها تسهم في خلق حركية علمية وثقافية داخل المجتمع ويظهر ذلك من خلال المراكز العلمية التي تم إنشاؤها ورعايتها من طرف هذه المؤسسات، كما تقوم هذه الهيئات بتقديم منح دراسية للطلبة قصد مواصلة دراستهم، وهي تسهم في الإشراف على طباعة الكتب والمجلات وتنظيم الندوات العلمية والثقافية، ومن المتعارف عليه أن دور العلماء يضعف وتنخفض هيبة مواقعهم من خلال ارتباطهم وتعلقهم بجهات ترعى معيشتهم وتملي عليهم المواقف والآراء، ويمكن النظر إلى سمات العلاقة بين المثقف والسلطان من زوايا عدة أهمها استقلالية المثقف من الناحية الاقتصادية، فمع تحوّل النشاط الثقافي إلى قطاع اقتصادي في المجتمع الرأسمالي استطاع المفكر الغربي مناهضة التسلط وخارج هذا الإطار تكون التبعية للنخبة الحاكمة جد واردة حتى يصير العلماء "مجرد واجهة" لتمرير أفكار النخب ولخدمتها في الداخل والخارج[20].

لهذا فإن مؤسسات المجتمع المدني والأوقاف تشكل سنداً قوياً للفئة المثقفة وتجعلها تتحرك باستقلالية عن السلطة ودوائر صناعة القرار، فتوفير المورد المالي يؤدي إلى تعزيز وضمان الحرية الفكرية في الساحة الثقافية بعيدا عن ضغوط الحكام أو تسلطهم وبذلك تصبح المعاهد والمدارس لا تخضع إلاّ لضوابطها وشؤون القوانين بما يوفرّ أمناً فكرياً عندما يصير الإنفاق على العلم والعلماء وعلى مؤسسات البحث والفكر من قبل الأمة لا الدولة، فيتحرر الرأي والفكر من استبداد الحكام ويقوم العلماء عن طريق التعليم والتحميس بإقناع الناس بالفكر الجديد المناهض للتسلط، وهو يماثل الدور الذي دعاإليه "الكواكبي" من

خلال تهيئة الأذهان لرفض الاستبداد وإيجاد بديل له قبل لجوء المصلحين إلى المقاومة[21].

ومن خلال ما تقدم نجد أن "صلة الوقف بمفهوم المجتمع المدني تتعلق ببعض المساحات التي يتحركان عليها معاً في الواقع الاجتماعي"[22]، وحين الحديث عن نظام الوقف والإشارة إلى علاقته بمؤسسات المجتمع المدني يتعين أن نلحظ نقطة مهمة وهي كون الوقف مؤسسة أهلية يقيمها الناس ويديرونها ويوجهون مصارفها إلى ما يحددونه هم من أهداف ومقاصد وهو بهذا الاعتبار شديد الصلة بمؤسسات المجتمع المدني.

إن مؤسسات العمل الأهلي وعلى رغم أهميتها في المجتمع العالمي وتزايد الاهتمام بها فهي تعاني من مشكلة أساسية تكمن في عدم توفر واستدامة التمويل، فمصادرها المالية تعتمد بشكل رئيسي على التبرعات المختلفة التي يزودها بها الأفراد أو حتى مساعدات الدولة نفسها، وهي بالتالي مصادر مالية مؤقتة يمكن أن تتأثر إيجابياً أو سلبياً بالوضع الاقتصادي العام وتوفر السيولة ومدى القناعة بالمؤسسة وكلها عوامل متحركة غير ثابتة، من هنا ظهرت الحاجة إلى الوقف سواء أقامت جهات الوقف بدعم مؤسسة العمل الأهلي أم إنشاء مؤسسات وقفية خاصة بالمؤسسة وعملها، مما يوفر لها ديمومة التمويل وهذا يعني استمرار العمل والفاعلية في المجتمع، ينبغي إذا توجيه مؤسسات العمل الأهلي إلى الاهتمام بإنشاء وقفيات لها تمكنها من ضمان دوام تمويلها واستمرارية عملها "وإذا كانت المدن الإسلامية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تعتمد في تنميتها ونموها على الأوقاف وما تقدمه من مرافق وخدمات فإن الحياة الحضرية اليوم في أمس الحاجة إلى مؤسسات خيرية تشكل مؤسسات المجتمع المدني وتقوم الأوقاف على تمويلها ودعمها.

كما كان نجاح تمويل مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات الصناعية يعتمد أساساً على المؤسسات الوقفية المختلفة التي تنافس المؤسسات الحكومية في العديد من النشاطات الخيرية في مجالات التعليم والصحة أو الخدمات الاجتماعية المختلفة، إنه بالإمكان اليوم في ظل اقتراحات تطوير أداء الأوقاف – أن تلعب أموال الأوقاف الاستثمارية والأوقاف القائمة دوراً مهماً في الإسهام بنماذج حيّة لمؤسسات مجتمعية ذات تمويل مستدام وقادرة تدريجياً على الاستقلال فعلياً بذاتها"[23].

د- من الناحية السياسية:

هناك عدة نقاط التقاء بين نظام الوقف والمجتمع المدني فيما يتعلق بالجوانب السياسية حيث نجد جملة من الأدوار المشتركة التي يضطلع بها النظامان والتي تظهر من خلال الوظائف التالية:

–ضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع: يلعب الوقف دوراً مهماً وبارزاً في التخفيف من الاستبداد ومحاربة بواعثه بالحد من سلطة الحاكم ومحاصرة عيوبها عبر آليات اشتركت فيها جهود العلماء والمجتمع من خلال أعمال "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإفراغ الجهد في إصلاح الرعية ودعم مؤسسات العمل الشعبي الطوعي كالمساجد والمدارس وسائر الخدمات الاجتماعية والاعتماد على مؤسسة الوقف وتقديماتها يحاصر سلطان الحاكم ويقلل من حاجة الناس إليه"[24]، وهذا الدور الذي تقوم به الأوقاف نجد أن المجتمع المدني يضطلع به، حيث إنه "يوجد توازناً بين الدولة ومؤسساتها من طرف وبين المجتمع أفراداً من طرف آخر فتقف في وجه نزوع الدولة إلى بسط هيمنتها، فتجمعات المجتمع المدني ليست ضد الدولة ولكن ضد هيمنتها واستبدادها... وتجمعات المجتمع المدني هي هياكل لتنفيذ إصلاح سلمي تدريجي من الداخل"[25].

–وظيفة حسم وحل الصراعات: في المجتمع المدني يكون حسم وحل الصراعات بصفة ذاتية، حيث يتم من خلال مؤسساته "حل معظم النزاعات الداخلية بوسائل

وديـة دون اللجـوء إلـى الدولـة وأجهزتهـا البيروقراطيـة، فمؤسسـات المجتمـع المـدني تجنـب أعضـاءها المشـقة وتـوفر عليهم الجهد والوقت"[26]، وفـي ذات السياق فإن الأوقـاف تضـطلع بـنفس الـدور، حيـث إن المسـاجد باعتبارها مؤسسات وقفية تساهم في حل النزاعات وفض الخصومات بين الأفراد والجماعات ولا يذهب دور الوقف بعيداً حيث يعمل على اجتثاث جذور الصراعات من أصولها "وعملية إنشاء المؤسسات الوقفية تجعل الأفراد المستفيدين يشعرون بأن الضرر يرفع عنهم، ويسد خلل العاجزين منهم وتؤمن لهم مسكنهم وغذاءهم وتعليمهم وعلاجهم.... فيعيشـون فـي طمأنينـة مـن العـيش وإلا تعرضوا لنتائج لا تحمد عقباها[27]، فالمجتمع في غياب هـذه المؤسسـات معـرض للإصـابة بانحرافـات أخلاقيـة واجتماعيـة فانتشـار الوقف من شأنه أن يجعل المجتمع أكثر أمناً وانسجاماً وتوازناً واستقراراً تضعف فيه الثورات والحزازات وتقل فيه الجرائم والاعتداءات[28].

-ملء الفـراغ في حالـة غيـاب الدولـة أو انسـحابها:

الوقف مصدر قوة لكل من المجتمع والدولة، أما كونه مصدراً لقوة المجتمع ففيما يوفره من مؤسسات وأنشطة أهلية ظهرت بطريقة طوعية، أما كونه مصدرا لقوة الدولة فبما خفف عنها من أعباء القيام بالخدمات وبما عبأه للدولة ذاتها من موارد أعانتها على القيام بوظائفها الأساسية من حفظ الأمن والقيام بواجب الدفاع، هذا فضلاً عن احترام الدولة لنظام الوقف ومشاركة رموزها وممثليها في دعمه والمحافظة عليه كان من شأنه أن يقوي من شرعية سلطة الدولة نفسها ويوثق علاقتها بالمجتمع، فالحضارة الإسلامية بقيت حيّة فترة طويلة من الزمن وذلك بفضل طبيعة الوقف المتجددة، لأن الحضارة تصنعها الأمة ولا يحتكر قيامها فئة أو طبقة من المجتمع، وإنما يصنعها المجتمع كله، فالأمة بمختلف عناصرها وتياراتها هي التي أبدعت حضارة الإسلام "والوقف كان المؤسسة الأم التي مولت صناعة هذه الحضارة، ولم تكن الدولة ولا الخزائن السلطانية هي التي صنعتها أو مولتها، وكما رجح الإسلام كفة الأمة على الدولة "بنظرية الاستخلاف"[29] منه نهوض "الوقف" بدور المؤسسة الأم في تمويل صناعة الأمة لحضارتها"[30].

هذا الدور ذاته نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تسعى إلى القيام به فعقب انسحاب الدولة من الحياة الاجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وبتخلي كثير من الأنظمة عن التوجهات الاشتراكية وتبنيها للتصورات الرأسمالية وجدت كثير من الفئات الاجتماعية نفسها من دون حماية، فكان من اللازم أن يتحرك المجتمع المدني لتقديم العون لهذه الفئات الضعيفة ولمساعدتها على تجاوز حالة الضعف التي تعرفها. بالإضافة إلى هذا فإن مؤسسات المجتمع المدني لها القدرة على البقاء والثبات حتى في حالات الأزمات السياسية التي تؤدي إلى سقوط الأنظمة وفي حالات الحروب فمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها هيئات الإغاثة المحلية والدولية تضطلع في مثل هذه الحالات بمهمة تقديم المساعدات وتنظيمها والسهر على توفير احتياجات المواطنين.

أوجه الاختلاف بين نظام الوقف والمجتمع المدني:

مفهوم المجتمع المدني ذو مرجعية غربية ومنقول إلى الواقع العربي والإسلامي، وهو في خبرته مفهوم إيديولوجي يرتبط باتجاهات ومدارس مختلفة وهو ينتمي إلى منظومة فكرية وفلسفية وإيديولوجية لها خصائصها ومنطلقاتها، وهو مفهوم حضاري يرتبط بالمشروع النهضوي الغربي التحديثي، والملاحظ أن كثيرا من النخب العربية الثقافية والأكاديمية تعمل على فصل مفهوم المجتمع المدني عن سياقه التاريخي الذي نبع منه، بل نجدهم في كثير من الحالات يتحيزون لأحد استعمالاته التي تجعله نقيضاً للمجتمع الديني حسب مرجعيته التاريخية الغربية، بالإضافة إلى هذا نجد أن فئة من الباحثين تذهب إلى أن المجتمع المدني ونظام الوقف شيء واحد إنما الاختلاف يكمن في التسمية أما من حيث المضمون فهما متطابقان تماماً، لذا نجد هؤلاء الباحثين يعتمدون عند دراستهم لنظام الوقف على مصطلح المجتمع المدني كوحدة تحليلية". ومن هذه

المنطلقات يجدر بنا أن نشير إلى جملة من الملاحظات عند دراسة علاقة المجتمع المدني بنظام الوقف وهي:

– مفهوم المجتمع المدني من الناحية الفكرية يعني الفصل بين المدني والكنسي، أي فصل الدين عن الدولة أي تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس علمانية[31].

– مفهوم المجتمع المدني من الناحية التاريخية هو إفراز للحضارة الغربية، وهنا تبرز خطورة النقل الآلي للمفاهيم من بيئة حضارية إلى أخرى.

– الحضارة العربية الإسلامية فكراً وممارسة تعكس بالضرورة خبرة مغايرة تنطلق من نسق قيمي وفكري خاص بها، لتنتج بعد ذلك جملة من المفاهيم المغايرة لباقي الأنماط الحضارية.

إن اجتهادات بعض المفكرين القائمة على مماثلة المجتمع المدني بنظام الوقف من خلال إسقاط التجربة الغربية على الخبرة العربية الإسلامية والاستنجاد ببعض النصوص من الوحيين لتأكيد هذه التصورات شيء يمثل مغالطة معرفية ومنهجية، وهذا راجع بالأساس إلى أن أسلمة العلوم ليست مجرد إضافة عبارات دينية إلى علم الاجتماع والسياسة والاقتصاد أي أن نستمد آيات قرآنية ملائمة لموضوعات العلم المقصود أسلمته، بل تعني الأسلمة مواجهة جذرية تنقل الفكر الإسلامي إلى عمق المأزق الحضاري العالمي لأنها تعني طرح الوجه الفلسفي المقابل (للنظام المعرفي المنهجي) الذي تستمد منه الحضارة العالمية المعاصرة تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

رغم التشابه بين النظامين محل الدراسة إلا أن الخلفية الفكرية والسياسية المؤطّرة لمفهوم المجتمع المدني تحيل إلى الأبعاد الفلسفية التي بلورتها نظرية التعاقد كنظرية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك في مجال الحكم، ومن هنا اقترن المجتمع المدني بالمجال الدنيوي حيث يتخلص مجال السياسة من إرث العصور الوسطى المسيحي الكنسي، أي من هيمنة المقدس والمطلقية وتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات مبنية على الرؤية العلمانية"، فالمجتمع المدني يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل ثلاثة نظم من القيم والمعتقدات أولها الليبرالية وثانيها الرأسمالية وثالثها العلمانية، وهذه القيم والمعتقدات الثلاثة بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تتفق مع القيم الإسلامية السائدة في الأقطار العربية، وأن المجتمع المدني نشأ من خلال النضال الذي خاضته طلائع البورجوازية الأوروبية للفصل بين المدني و"الكنسي" وبخاصة تحت وطأة الجمع بينها في العديد من الحالات، فقد كانت السلطة الزمنية والدينية ترتكزان في يد واحدة"[32].

1-العلمانية كركيزة للمجتمع المدني:

من الناحية التاريخية ما المجتمع المدني إلا نتاج للحضارة الغربية ويعني الفصل بين المدني والكنسي أي فصل الدولة عن الدين، وبالتالي تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس جديدة مبنية على العلمانية "وهذا المصطلح هو الترجمة التي شاعت –بمصر والشرق العربي–للكلمة الإنجليزية" "sécularisme" بمعنى الدنيوي... والعالمي...والزمني... والواقعي – من الدنيا والعالم والواقع–المقابل "للمقدس" أي الديني الكهنوتي النائب عن السماء والمحتكر لسلطتها والمالك لمفاتيحها والخارق للطبيعة وسننها، والذي قدس الدنيا قداسة الدين وثبت متغيراتها – العلمية والقانونية والاجتماعية ثبات الدين"[33].

فإذا كان المجتمع المدني قد تطور في الغرب لمواجهة الدين، بمعنى مواجهة هيمنة وسيطرة الكنيسة فإن مثل هذا غير متصور في المجتمع العربي نظرا إلى عدة أسباب منها: طبيعة الدين الإسلامي فهو يتضمن إطارا كليا وفي بعض الأمور تفصيليا لتنظيم الحياة المدنية بالإضافة إلى الدور المحوري للإسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية"[34]، ولا يقتصر تأثير الدين والتدين على جانب من جوانب الحياة بل هو في حقيقة الأمر قوام الحضارة وأحد

مرتكزاتها الرئيسة، حيث إن الفيلسوف والمفكر الجزائري "مالك بن نبي" يؤكد على دور الفكرة الدينية في بناء الحضارة ورقيها، وينطلق "مالك بن نبي" من وضع معادلة للحضارة على الشكل التالي: الحضارة=إنسان+تراب+وقت.فالحضارة لا تتشكل بطريقة عشوائية بمجرد توافر العناصر الثلاثة المشكلة لحدود المعادلة آنفة الذكر بل يجب توفر عنصر آخر تكون له القدرة على المزج والتركيب بين: الإنسان والتراب والوقت، هذا العنصر هو الفكرة الدينية "وهو مركب الحضارة أي العامل الذي يؤثر في مزج العناصر الثلاثة ببعضها البعض، فكما يدل عليه التحليل التاريخي نجد أن هذا المركب موجود فعلا وهو الفكرة الدينية التي رافقت دائما تركيب الحضارة خلال التاريخ"[35].

إن التصور الإسلامي يذهب إلى أن الدين يلعب وظيفة اجتماعية داخل المجتمع وهو يسهم مباشرة في النسق الاجتماعي لأن الدين لا يقتصر دوره على الجانب الروحي فقط بل له دور ووظيفة اجتماعية "فالعلاقة الروحية بين "الله" والإنسان هي التي تلد العلاقة الاجتماعية، وهذه بدورها تربط ما بين الإنسان وأخيه الإنسان"[36]، "فالدين حين يخلق الشبكة الروحية التي تربط نفس المجتمع بالإيمان بالله، وهو يخلق بعمله هذا أيضاً شبكة العلاقات الاجتماعية التي تتيح لهذا المجتمع أن يضطلع بمهمة الأرضية وأن يؤدي نشاطه وهو بذلك يربط أهداف السماء بضرورات الأرض... وهكذا نرى أن كل ما يغير النفس يغير المجتمع، ومن المعلوم أن أعظم التغيرات وأعمقها في النفس قد وقعت في مراحل التاريخ مع ازدهار فكرة دينية"[37].

2-تباين مفهوم الحرية بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية الإسلامية:

المرتكز الثاني الذي تقوم عليه فلسفة المجتمع المدني هو الليبرالية وهي شديدة الارتباط بالعلمانية وفلسفتها. فالمبدأ الأساسي الذي يقوم عليه المجتمع المدني هو الفرد الحرّ المستقل، وعليه يصبح المجتمع المدني تركيبة من أعضاء مستقلين لكل منهم نظرة خاصة للأشياء ويعمل أساساً من أجل غاياته الخاصة، وينظم الإنسان حياته في المجتمع المدني ليس على الروابط العائلية وقدسية البنى الاجتماعية وإنما على المصالح الخاصة[38] فمن أهم مقومات المجتمع المدني مبدأ الحرية الفردية وحرية الرأي والتعبير مهما كان ذلك مخالفاً لمعتقدات غالبية الناس، فعلى كل إنسان أن يسوي أموره مع "الله" بطريقته الخاصة، وفي هذا المجتمع تختفي مفاهيم الفرد المؤمن وغير المؤمن والرجل والمرأة والحرّ والعبد وتستبدل جميعها بمفهوم الفرد المواطن[39].

بناء على هذه المنطلقات، فإنه بالإمكان أن تقوم أي مؤسسة مدنية وفق أي تصور أو رؤية تؤمن بها، فليس من الخطإ قيام جمعيات للدفاع عن حقوق الزواج المثلي وأخرى تدافع عن حق الإجهاض وثالثة تنادي بالموت الرحيم لأصحاب الأمراض المزمنة ورابعة تدافع عن الحق في الانتحار... إن هذه الحرية التي يقوم عليها المجتمع المدني في الفكر الغربي تمنح الحق بتشكيل تنظيمات يتم اعتمادها قانوناً بغض النظر عن المبادئ والأفكار والأطروحات التي تروج لها.

في المقابل يعترف الإسلام بالحرية ويدعو إليها ويحث على تحقيقها، لكن، للإسلام مذهب متميز في نطاق الحرية الإنسانية وآفاقها وحدودها، فالإنسان خليفة عن "الله" في عمارة الوجود، ومن ثمّ فإن حريته هي حرية الخليفة وليست حرية سيد هذا الوجود. إنه حرّ في حدود إمكاناته المخلوقة له والتي لم يخلقها هو، هو حرّ في إطار الملابسات والعوامل الموضوعية الخارجية التي ليست من صنعه، فالإنسان المسلم كخليفة حر في نطاق ثوابت ومقاصد الشريعة الإسلامية، وعليه لا يمكن أن يقوم أي تنظيم أو مؤسسة داخل المجتمع الإسلامي بما يناقض صراحة وعلناً مبادئ الشريعة الإسلامية[40].

3-تناقض الرأسمالية مع الخلفيات الفكرية للمجتمع الوقفي:

إن إحدى الخصائص التي لازمت الحضارة العربية الإسلامية تكمن في تأسيس السلوك التطوعي وتنوع مجالاته، ولقد مثل الوقف إحدى أهم هذه الواجهات في تاريخ المسلمين حيث انتهى إلى تأسيس نظام متكامل ودقيق غير أن العقبة التي تواجه تفعيل هذا المكون الحضاري التاريخي هو تبني الدول العربية والإسلامية لأنساق ومناهج غربية وفي ظل الهيمنة الرأسمالية على اقتصاديات دول العالم العربي والإسلامي بات من الصعب إيجاد مكان لمنطلقات فكرية دينية قائمة على أبعاد غيبية كالهبة والتطوع والقائمة على أساس الثواب الإلهي. بينما صار التوجه الرأسمالي يفرض نفسه على الساحة العالمية باعتباره بديلاً حضارياً لمختلف النظم الأخرى،"لقد اقترن تمدد الرأسمالية الناشئة مع بداية القرن السابع عشر بتقهقر النماذج الحضارية الأخرى وتفاقم أزماتها الداخلية ما خلّف تمحور العملية الثقافية لباقي الحضارات حول النموذج الغربي الضاغط، وبالتالي المقارنة المستمرة بين ما يطرحه هو وما يحاول الآخرون الإجابة عنه في هذا المنحى المنهجي الجديد مع إدراج العديد من الأبحاث التي تُعْنى بالاستفادة من التراث على عقد صلة بين مكوناته وما يطرحه العالم الحديث من أفكار ونماذج"[41].

إن المذهب الرأسمالي يرتكز على أركان رئيسة يتألف منها كيانه العضوي الخاص الذي يميزه عن الكيانات الاقتصادية الأخرى وهذه الأركان هي:

– التركيز على مبدإ الملكية الخاصة بشكل غير محدود، على عكس النظام الاشتراكي الذي يقدّس الملكية الجماعية التي لا يجوز الخروج عنها إلاّ في حالات خاصّة واستثنائية، أما في المذهب الرأسمالي فالملكية الخاصة هي القاعدة العامّة التي تمتد إلى كل الميادين التي ترتبط بالثروة على تنوعها ولا يمكن الخروج عن هذه القاعدة إلاّ بحكم ظروف خاصة، وعلى هذا الأساس تؤمن الرأسمالية بحرية التملك، وتسمح للملكية الخاصة بغزو عناصر الإنتاج من الأرض والآلات والمباني والمعادن وغير ذلك من ألوان الثروة، ويتكفل القانون في المجتمع الرأسمالي بحماية الملكية الخاصة وتمكين المالك من الاحتفاظ بها.

– تفسح النظرية الرأسمالية أمام كل فرد المجال لاستغلال ملكيته وإمكاناته على الوجه الذي يروق له، والسماح له بتنمية ثروته بمختلف الوسائل والأساليب التي يتمكن منها "وتستهدف هذه الحرية التي يمنحها المذهب الرأسمالي للمالك أن تجعل الفرد هو العامل الوحيد في الحركة الاقتصادية إذ ما من أحد أعرف منه بمنافعه الحقيقية ولا أقدر منه على اكتسابها، ولا يتأتى للفرد أن يصبح كذلك ما لم يزود بالحرية في مجال استغلال المال وتهيئته ويستبعد من طريقه التدخل الخارجي من جانب الدولة وغيرها. فبذلك يصبح لكل فرد الفرص الكافية لاختيار نوع الاستغلال الذي يستغل به ماله والمهنة التي يتخذها والأساليب التي يتبعها لتحقيق أكبر مقدار ممكن من الثروة"[42].

–يضمن المذهب الرأسمالي حرية الاستهلاك كما يضمن حرية الاستغلال، فالفرد يملك الحرية المطلقة في الإنفاق من ماله كما يشاء على حاجاته ورغباته، وهو الذي يختار نوع السلعة التي يستهلكها، ولا يمنع من ذلك قيام الدولة أحياناً بتحريم استهلاك بعض السلع لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامّة كاستهلاك المخدرات[43].

هنا يمكن الإشارة إلى أن حرية التملك والاستغلال والاستهلاك هي أهم المرتكزات التي تقوم عليها الرأسمالية وهي كذلك إحدى الركائز التي يقوم عليها المجتمع المدني والتي تجعله في الطرف المقابل لنظام الوقف. فالمسلم إن "جَنَحَ إلى الرأسمالية فسرعان ما يصطدم بإباحيتها القائمة على المبدإ الذي عبّر عنه "آدم سميث" في بداية العهد الاقتصادي الحديث في عبارته الشهيرة "دعه يعمل دعه يمر" وفي هذا يقول "مالك بن نبي"[44]:

"يرى المسلم في عالم اليوم بكل وضوح أين يؤدي هذا، إلى أي اضطراب اجتماعي... إلى أي انحرافات ثقافية تنشأ كردود أفعال ضرورية أمام الإفراط في الإنتاج والتفريط في التوزيع... ولا يصطدم المسلم في هذا الاتجاه بإباحية الرأسمالية فحسب، أي بروحها فقط بل يصطدم أيضاً بشروطها الفنية لأن الرأسمالية تقضي باستثمار المال كوسيلة وحيدة لدفع عجلة الاقتصاد، وإذا بها تلجأ إلى عملية تجميع الأموال وتركيزها في مؤسسات معيّنة لتقوم بتوزيعها وتوظيفها في القطاعات الإنتاجية المختلفة على أساس الربا في عمليتي التجميع والتوزيع".

"فالرأسمالية تحترم في الفرد سعيد الحظ أنانيته، فتضمن له حرية الاستغلال والنشاط في مختلف الميادين مستهترة بما سوف يصيب الآخرين من حيف وظلم نتيجة لتلك الحرية التي أطلقتها لذلك الفرد مادام الآخرون يتمتعون بالحرية مبدئياً كما يتمتع بها الفرد المستغل"[45]، وهذا الطرح منافٍ لفلسفة الوقف القائمة على الغيرية "Altruisme" فالتكافل بين أفراد المجتمع يعتبر أحد مستلزمات الإيمان، فالتكافل قد اتخذ مع مؤسسة الوقف أحد أشكال المؤسسات التطوعية الأكثر دقة وتنظيما، لقد لعبت الخلفية الفكرية التي أسسها القرآن الكريم دورا أساسيا في هذا الإنجاز حيث جاء تأسيس مسألة التكافل من خلال دعوة الإسلام الأفراد إلى التفاعل الخلاّق مع إحدى سنن "الله" الكونية التي تجعل من حاجة الإنسان لأخيه أمراً ملزماً لتحقيق المقومات الأساسية للاجتماع البشري وما يطرحه هذا التصور من مسؤولية الإنسان تجاه الآخر في اتجاه ضبط المجتمع ووصوله إلى مستوى يكفل له استمرارية الحياة بشكل يعكس تكريم الخالق لبني آدم. في هذا السياق يطرح القرآن الكريم رؤيته في مسألة تصديق الإيمان بالعمل من خلال عقد صلة مباشرة بين التقوى والعطاء حيث جعل ممّا يبذله الفرد للمجموعة أحد مؤشرات التقوى قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾ [46] في الوقت نفسه الذي قرن فيه حالة ضمور العطاء (البخل) بحالة الانكفاء حول الذات وتوهم عدم أهمية الآخر قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨﴾ [47].

وعلى صعيد آخر فقد كان الإسلام واقعيا في طرحه لمفهوم الغيرية، وذلك بمراعاة حالات الإنسان وظروفه الاجتماعية، لهذا فقد نبّهت نصوص القرآن والسنة إلى الإمكانات اللامتناهية للبذل ليصبح التبسّم صدقة بمجرد توجيهه إلى الآخر، وليكون شق التمرة أكبر الصدقات حجما، وليدخل في هذه المساحة نفسها كل ما يمكن أن ينفقه الفرد الصالح من حوله حيث يراوح القرآن البذل بين حدود مقدور عليها مثل قوله تعالى ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ۝٢١٩﴾ [48] وصولاً إلى أعلى درجات البذل والعطاء المتمثلة في الإيثار قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩﴾ [49].

لقد سمح تلازم هذين المسارين بوجود حالة منهجية مكّنت المسلمين من إبداع نماذج تتجاوز الحد الإلزامي الذي تفرضه شريعتهم وإفراز سلوكيات اجتماعية تعكس بكثير من الوفاء مقاصدها الأساسية. فالوقف لا يقع تحت مظلة الحكم الشرعي الملزم بل هو تطوع ينبع من إحساس الإنسان المسلم بضرورة التفاعل مع احتياجات الآخرين ومدهم بيد العون والمساعدة. هذه

المنطلقات التي يقوم عليها التصور الإسلامي جعلت كثيراً من الباحثين يطلقون صفة:الجماعي على الاقتصاد الإسلامي[50]، "إن المذهب الجماعي هو المذهب الذي يربي في كل فرد شعوراً عميقاً بالمسؤوليات تجاه المجتمع، ويفرض عليه لذلك أن يتنازل عن شيء من ثمار جهوده وأمواله الخاصة في سبيل المجتمع، لا لأنه سرق الآخرين وقد ثاروا عليه لاسترداد حقوقهم الخاصة بل لأنه يحس بأن ذلك جزء من واجبه وتعبير عن القيم التي يؤمن بها"[51].

الخاتمة:

عند المقارنة بين نظام الوقف والمجتمع المدني يجد الباحث عدة نقاط جوهرية للاختلاف بينهما وهي ترجع بالأساس إلى أسباب تكوينية تتعلق بالخلفيات الفكرية والأيديولوجية التي يقوم عليها كل نسق مؤسساتي. وجود هذه الاختلافات الجوهرية بين المؤسستين لا ينفي وجود نقاط للتشابه والاتفاق بينهما فكل من المجتمع المدني والوقف يقوم على المؤسساتية، زيادة على هذا فإن كليهما نشاط طوعي قائم على الاختيارية كما أنهما يقومان بجملة من الوظائف المشتركة في خدمة المجتمع وذلك بملء الفراغ في حالة غياب الدولة وانسحابها، كما يعملان على الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بالإضافة إلى أنهما يساهمان في حسم وحل الصراعات وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع، وكلاهما يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة على جميع الأصعدة. وهذه الجوانب المشتركة بين النظام الوقفي والمجتمع المدني ترجع بالأساس إلى عنصر الكسب الإنساني في كلا التصورين والذي يمكن الاستفادة منه والأخذ عنه والاقتباس من تجربته الإنسانية. فمن الواضح أن قيام علاقة بين نظام الوقف ومؤسسات المجتمع المدني لا يزال أمراً يثير كثيراً من القلق خاصة في بعض المجتمعات التي تسعى فيها بعض التشريعات إلى مصادرة جهود وأعمال المسلمين الخيرية من طرف مؤسسات حديثة مفروضة من الخارج ولا تنتمي إلى النسق العام للأمة.

وفي مقابل هذا الطرح هناك رؤية أخرى مفادها أن المجتمع المدني ليس أول مفهوم يصبح عالمي التداول أي خارج سياقه الأصلي، وبالتالي فهو مفهوم إنساني يستوعب جميع التجارب الإنسانية في مختلف المجتمعات. وبين التلقي والقبول الساذج للمفهوم والرفض الحاد له يبدو أن هناك موقفا يتأسس على حقائق التعامل المنهجي المبني على الوضوح والضبط والتنظيم، وهذا الموقف ليس تلفيقياً أو توفيقياً يقوم على نهج الالتقاط لعناصر من هنا وهناك دون ملاحظة أن عملية الجمع والتأليف عملية منهجية شديدة التعقيد ليس الهدف منها الجمع الميكانيكي بل جمع متفاعل تتسق فيه العناصر وتتحدد فيه العلاقات بين الثوابت والمتغيرات، بحيث تتحد مكوناتها ضمن منظومة تتأبى على التناقض ولا تتصف بالغموض ولا تنزلق إلى الانتقاء ولا تؤول إلى الفوضى في الاستخدام.

إن فهم سياقات العصر وتوجهاته والتفاعل مع حقائقه ونجاحاته تقتضي أموراً عدة من أهمها التأكيد على أنه بالإمكان قيام علاقة حيوية بين نظام الوقف ومؤسسات المجتمع المدني، مع تحديد بعض الحدود والمجالات لهذه العلاقة وترسيم الأدوار والمهام في ضوء ما يمكن أن يكون المشترك من مساحات، كل هذا في ظل الواقعية المتطلعة لخدمة وازدهار المجتمع وتحقيق الرعاية الكريمة لأبنائه وتوسيع رقعة العمل الصالح المؤثر النافع في العصر الحديث وازدهاره.

إن تجدد الاهتمام بأهمية الوقف يستدعي جملة من الاقتراحات والممارسات التي توسع من أفق الوقف وتتجه إلى الإفادة من الإمكانات والتطورات الحاضرة ومن ذلك:

–الدعوة إلى بث الوعي بأهمية الوقف ودوره في التنمية وفي خدمة المجتمع، وبالتالي تنمية دور الأمة في مؤسسات الوقف إدارة وتخطيطا ًورقابة.

–وضع تشريع إسلامي لأحكام الوقف يأخذ مختلف المذاهب الإسلامية ويراعي التطورات الحديثة ويرجح

الأحكام والاجتهادات الفقهية بما يحقق المصلحة ويحسن أن يشترك علماء الشريعة والقانون والاقتصاد في ذلك.

–التوسع في مفهوم الوقف ليتجاوز استغلال العقار كما هو الغالب الحاضر إلى مشاريع أخرى زراعية وصناعية وتجارية واستثمارية خدماتية.

–يجب الاستفادة من الأساليب الإدارية الحديثة من تخطيط وإحصاء، ووضع البرامج ورسم الخطط، بالإضافة إلى تكوين وتأهيل الإطارات التي يفترض أن تسير الأوقاف.

–العمل على إيجاد أدوار مشتركة بين الأوقاف ومؤسسات المجتمع المدني حيث تلعب مؤسسة الوقف بأموالها دورا مهما في تدعيم الجمعيات والهيئات الخيرية، كما يمكن أن تؤسس جمعيات خاصة بالأوقاف تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع اعتماداً على الوقف.

وعلى ضوء ما تشير إليه التطورات والتغيرات التي تعرفها المجتمعات العربية والإسلامية على خلفية التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومع ارتفاع موجة الاهتمام العالمي بقطاع العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني من المتوقع أن يكون نظام الوقف مدعواً أكثر من أي وقت مضى إلى الإسهام بصيغ مبتكرة ومتطورة لتلبية الحاجات الاجتماعية المستجدة.

إن ثمة كثيرا من الدلائل والمؤشرات تشير إلى أن نظام الوقف في العالم العربي الإسلامي لا يزال يحمل بداخله عوامل بقائه وإمكانية تطوره وامتداده إلى المستقبل، وهو يحتاج أكثر من نظرة للتأمل والتفكير فيما يمكن عمله على المستوى الوطني أو على المستوى العربي الإسلامي العام.

الهوامش:

(1) سعيد بن سعيد العلوي، **مفهوم الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر**، ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ج1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص171.

(2) انظر: محمود الخالدي، **الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية**، الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع،1989، ص63.

(3) أماني قنديل، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، واشنطن: منظمة التحالف العالمي لمشاركةالمواطن،1991، ص 99.

(4) إبراهيم البيومي غانم، مقدمة أعمال ندوة **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003، ص 10.

(5) محمد محفوظ،" نحو مجتمع أملي-عربي-إسلامي جديد"، **مجلة الكلمة**، بيروت: العدد 23، السنة السادسة، 1999، ص 39.

(6) **نفس المرجع**، ص 41.

(7) انظر: راشد الغنوشي، **مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني**، لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 1999،، ص 75.

(8) رضوان السيد، فلسفة الوقف في الشريعة الإسلامية، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، **المرجع سابق الذكر**، ص27.

(9) أبو بلال عبد الله الحامد، **ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب و إخفاقنا**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004،ص27.

(10) طارق البشري، تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان وادي النيل، في كتاب: **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**، **المرجع سابق الذكر**، ص668.

(11) أبو بلال عبد الله الحامد، **ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب و إخفاقنا**، **المرجع سابق الذكر**، ص28.

(12) **المرجع نفسه**، ص28.

(13) طارق البشري، المرجع **سابق الذكر**، ص666.

(14) فؤاد عبد الله العمر، **إسهام الوقف في العمل الأملي والتنمية الاجتماعية**، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2000، ص41.

(15) حسن الضيقة،" الملكية والنظم الضريبية في الدولة العثمانية"، **مجلة الاجتهاد**، بيروت: العدد 36، أبريل، 1997، ص129.

(16) سليم هاني منصور، **الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر**، بيروت: دار الرسالة، 2004، ص59.

(17) Benoît Lévesque, « Repenser l'économie pour centrer l'exclusion sociale : de l'utopie à la nécessité », papier présenté à contre l'exclusion, repenser l'économie : Acte du 13 colloque de l'association d'économie politique, sous la direction de Jaun- Luis Klein et Benoît Lévesque études d'économie politique, 11 (saint Foy, Québec presses de l'université du Québec, 1995), P35.

(18) انظر: سفيان فوكة، "حماية وتنمية المقدسات الإسلامية في القدس: نحو هندسة جديدة لنصرة الأوقاف في ظل الاحتلال"، في كتاب: محمود سعيد أشقر، خالد زواوي، **الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، الأوراق والأبحاث العلمية لمؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الرابع: (05-06 جوان 2013)**،ج2، رام الله: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2013، ص269.

(19) فؤاد العمر، البناء المؤسسي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية، في كتاب: **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، المرجع سابق الذكر**، ص 610.

(20) الحبيب الجنحاني، "علاقة المثقف العربي بالسلطة"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، تونس، العدد4، 1997، ص39.

(21) ماجدة حمود، **عبد الرحمن الكواكبي فارس النهضة والأدب**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص 75-76.

(22) محمد كمال الدين إمام، الإطار التشريعي لنظام الوقف في بلدان وادي النيل، في كتاب: **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، المرجع سابق الذكر**، ص197.

(23) أبو بكر أحمد باقدر، "تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان شبه الجزيرة العربية"، المرجع نفسه، ص767.

(24) راشد الغنوشي، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص159.

(25) أبو بلال عبد الله الحامد، **ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب و إخفاقنا، المرجع سابق الذكر**، ص 39-40.

(26) عبد الغفار شكر، محمد مورو، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، سوريا: دار الفكر، 2003، ص69-70.

(27) انظر: عبد الله ناصح علوان، **التكافل الاجتماعي في الإسلام**، ط 5، القاهرة: دار السلام، 1989، ص19.

(28) أحمد الريسوني، **الوقف الإسلامي**، ط3، باريس: منشورات المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، 2001، ص65.

(29) انظر: عبد القادر الرن، فوكة سفيان، "**الحكم الرشيد: الأطر النظرية والإشكالات الابستيمولوجية**" ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي: "السياسات العامة وتحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، (04-05 مارس 2014)، جامعة الجزائر3، مخبر دراسة وتحليل السياسات العامة في الجزائر بالتنسيق مع وزارة العلاقات مع البرلمان.

(30) محمد عمارة، **دور الوقف في النمو الاجتماعي وتلبية حاجات الأمة**، ندوة نحو دور تنموي للوقف الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1990، ص 158.

(31) راشد الغنوشي، **مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، المرجع سابق الذكر**، ص54.

(32) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000، ص41-42.

(33) انظر كلا من:

-محمد البهي، **العلمانية والإسلام بين الفكر والتطبيق**، القاهرة: د.د.ن، 1976، ص7-8.

-عز الدين عبد المولى،"في الرؤية الغربية لتاريخ الحداثة"، **إسلامية المعرفة**، العدد،199604-1995، ص95.

(34) محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص25.

(35) مالك بن نبي، **شروط النهضة**، (ترجمة عبد الصبور شهين)، دمشق: دار الفكر،2000، ص50.

(36) مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية**، (ترجمة عبد الصبور شهين)، دمشق: دار الفكر، 2000، ص 52.

(37) **نفس المرجع**، ص73.

(38) عزمي بشارة، **المجتمع المدني، دراسة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 139.

(39) كريم أبو حلاوة، إشكالية المجتمع المدني، النشأة التطور التجليات، دمشق: الأمالي للطباعة والنشر، 1998، ص64.

(40) انظر: محمد عمارة، المرجع سابق الذكر، ص 100-101.

(41) طارق عبد الله، دامي فاضل، التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية، **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي المرجع سابق الذكر**، ص449.

(42) السيد محمد باقر الصدر،**اقتصادنا**،ج2، ط2، سوريا: دار التعارف للمطبوعات، 1991، ص241.

(43) انظر: سفيان فوكة، "**العولمة الاقتصادية والأمن القومي العربي: إشكالية الاستهلاك المستدام**"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول أثر التحولات الاقتصاد على تعديل قانون حماية المستهلك (05-06 ديسمبر 2012)، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

(44) مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دمشق: دار الفكر،2000، ص 43.

(45) السيد محمد باقر الصدر، **المرجع سابق الذكر**، ص 242.

(46) سورة الليل، الآية 05.

(47) سورة الليل، الآية 08.

(48) سورة البقرة، الآية 219.

(49) سورة الحشر، الآية 09.

(50) في هذا الصدد انظر: فاروق النبهان، **الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي**، ط4، بيروت: مؤسسةالرسالة،1988، ص 163.

(51) السيد باقر الصدر، المرجع سابق الذكر، ص 242- 243.

L'économie algérienne Une perspective

D.Ben Abdel Alazizi Mostefa

1/ Introduction:

Depuis que les grandes puissances économiques ont connu une crise financière grave qui a mis en danger leurs populations, puisque cette même crise s'est peu à peu transformée en une crise socio-économique, les dirigeants politiques ont saisi l'opportunité pour réaffirmer encore une fois la nécessaire intervention de l'état, seule capable de réguler les déséquilibres entraînés par des forces du marché toujours poussées vers la maximisation sans frein du profit.

C'est dans ce contexte que je vais essayer de jeter la lumière sur certaines caractéristiques du projet de développement en Algérie.

Le point important qui retient l'attention de l'observateur des grandes lignes de développement de l'Algérie est sans aucun doute sa dépense publique. Notre pouvoir vient d'engager un programme de relance économique équivalant à quelques 286 milliards de dollars répartis sur cinq années. C'est une ambition légitime.

2/Le nécessaire retour à la théorie :

Rappelons que cette voie de développement repose sur une théorie appelée keynésienne, car elle repose sur l'idée fondamentale que dans certaines conditions seule la dépense publique peut créer une demande absente du marché, demande qui elle-même aura un effet d'entrainement sur la croissance. C'est le modèle de la croissance tirée par la demande.

Ce modèle a ses techniques que l'état développementaliste utilise, telles que les choix en matière de taxes, d'impôts, de taux de change, de salaires, etc., afin de pouvoir revenir aux grands équilibres budgétaires. Nous sommes dans une situation où c'est la demande locale d'investissement et de consommation qui doit créer son offre. La dépense publique devient ainsi le moteur principal de la

croissance. Ceci a déjà été vu avec le programme quinquennal 2005-2009 dont le montant était de 14 210 milliards DA.

Une étude récente faite par 17 économistes de la B.C.E., de la Fédérale Réserve Bank, du F.M.I., de l'O.C.D.E., confirme la théorie selon laquelle la relance budgétaire accompagnée d'une politique monétaire accommodante produit des effets « multiplicateurs » positifs, si le plan de relance porte sur la consommation publique, l'investissement public et les transferts ciblés [(1)]. L'état a donc cette capacité d'agir sur la production. En finançant les grands travaux comme en Algérie, il crée des emplois, donc des salaires, ce qui stimule la consommation, c'est-à-dire une demande de production. Comme dirait Keynes l'homme se réalise par la consommation.

Dans cette même vision l'économiste français J.P.Fitoussi considère que pour une sortie de crise les politiques européennes doivent relancer la demande. Pour lui, généraliser la rigueur budgétaire en situation de récession conduirait à des manques de débouchés, ce qui aggraverait la dépression. A. Minc a récemment considéré le Président de la Fédérale Réserve américaine, A. Greenspan, comme le « plus keynésien des décideurs politico-économiques de ces dernières années »[(2)]. Selon K.Polanyi, c'est parce que le marché autorégulateur a permis le « désencastrement » de l'économie qu'une action publique devient nécessaire pour la rendre « servante des sociétés », selon l'expression de l'économiste M.Beaux.

Vue sous cet angle, le déficit global prévu par la loi de finance de 2012, équivalent à quelque 25% du P.I.B., entre donc dans une logique de croissance surtout que l'Algérie dispose d'un Fond de réserves de devises très important. (Quelques 4000 milliards DA). Ceci permet donc de supporter le déficit budgétaire. Dans un article que publie « le Monde » du 23 février 2012 J. Geel écrit : « la politique budgétaire expansionniste a des effets expansionnistes sur le P.I.B. ; faut-il donc se priver d'un instrument somme toute efficace ? ». Mais il n'y a pas de doute quant à la temporalité de ces déficits. La rigueur budgétaire est toujours recommandée pour maintenir les équilibres. Car c'est la gravité de ces dépenses publiques qui souvent grèvent les budgets des états, donnant naissance à des situations inflationnistes qui va donner naissance au courant fredmanien, très critique des théoriciens de la demande. Pour H. Guaino, c'est M. Friedman qui « devrait être lu à la B.C.E. ». C'est l'esprit de l'Europe de la crise qui semble revenir à la règle du budget équilibré appelée « nouvelle règle d'or ».

Si donc la voie algérienne de développement semble tenir sur des présupposés théoriques assez bien fondés, qu'est-ce qui semble ne pas convaincre bon nombre d'observateurs de la scène économique?

3/ Se libérer des hydrocarbures : un défi :

De toutes mes lectures autour de la question, je relève une unanimité des économistes comme des politiques autour de la dépendance structurelle de l'économie algérienne par rapport à son secteur des hydrocarbures, puisque la fiscalité pétrolière représente entre 60-75% des revenus de l'état. On voit bien ce que l'économiste S. Mouhoubi a qualifié de « vulnérabilité » de l'économie algérienne. En effet faire reposer la croissance économique d'une nation sur l'exportation d'une ressource, en plus non renouvelable, crée un risque de voir s'amenuiser les ressources vitales du pays dans le cas d'une chute brutale du prix de cette matière première sur les

marchés mondiaux de l'énergie. Lors du conseil des Ministres tenu en Mai 2010, le Président A. Bouteflika a clairement déclaré « qu'il nous reste désormais à renforcer les capacités du développement national et à libérer ce dernier de la dépendance des hydrocarbures qui sont éphémères, car c'est à ce prix que nous sécuriseront l'avenir et la pérennité de notre modèle de justice sociale et de solidarité nationale ».

Nous retrouvons ici le schéma de développement appelé « croissance tirée par les exportations ». Ici sont cités en exemple les cas de la Corée du Sud et surtout aujourd'hui le modèle chinois de croissance. Si la Chine connait une croissance à deux chiffres qui fait envier n'importe quelle économie du Nord développé, je pense que les chinois aujourd'hui se rendent aussi compte de la vulnérabilité d'une économie qui dépend de son commerce avec les marchés extérieurs. Les crises qui tendent à contracter la demande a des répercutions négatives sur les exportations. C'est pourquoi les Chinois pensent de plus en plus au développement de leur marché interne. En effet la consommation interne des chinois ne représente que 30 à 40% de son P.I.B. contre 70% aux Etats-Unis. Rappelons que l'économie américaine est soutenue surtout par sa consommation. Ce que W. Rostow appelle la société de consommation de masse.

Dans le même ordre d'idées, le professeur A.Benachenou a considéré la volatilité des prix du pétrole comme une menace et il recommande, comme chez les médecins, le « principe de précaution »[3]. A. Attar, ancien responsable, nous rappelle que nos hydrocarbures sont entamés à 50%, et par conséquent notre économie doit faire nécessairement sa transition vers les énergies renouvelables. Chez les spécialistes de l'énergie, on entend souvent aujourd'hui parler d'un certain « peak oil », c'est-à-dire d'une courbe descendante de la production de pétrole. Ceci reste sujet à débat.

Mais ce dont il faut prendre en considération aujourd'hui, c'est surtout les importantes découvertes de gisements de gaz de schiste et du pétrole de schiste surtout aux U.S.A. qui peuvent donc compliquer la géopolitique de l'énergie. Si les Américains, Russes et Chinois arrivent à contrôler les réserves futures des énergies fossiles, les relations économiques internationales prendront une autre tournure.

De même les années 70 ont connu ce débat autour du développement et de l'industrialisation à partir des ressources naturelles. Ce débat est bien traité à mon avis dans l'ouvrage qu'a publié A. Sid-Ahmed [4]. Sous certaines conditions l'auteur pense qu'il est possible de construire une économie forte à l'image de la Norvège connue pour son avancée dans le développement humain.

Tous ces débats me semblent extrêmement importants dans la mesure où ils replacent l'économie algérienne dans son contexte international.

Il suffit de rappeler à ce niveau que les exportations algériennes hors hydrocarbures ne représentent que 2% du total des exportations. Si en 2001 la part des hydrocarbures représentait environs 33,5% du P.I.B., elle sera de 44,5% en 2007. L'Allemagne connue pour être grand exportateur, ses exportations ne représentent que 34% de son P.I.B. Il est de 37% en Corée du sud et seulement de 7% aux U.S.A. Entre 1970/2003, cette part représentait un tiers de la richesse produite annuellement. En 2007 elle sera de 44%.

Le budget reste encore alimenté à hauteur de 70% par les recettes fiscales pétrolières. En 2010 les exportations d'hydrocarbures équivalaient à 61,3 milliards de dollars.

Ceci explique les dépenses faites pour faire fonctionner la vie économique en Algérie. Si à partir de 2011 les dépenses tendent à diminuer (-10,2%), le déficit global du trésor reste encore important [5]. De l'avis de nombre d'économistes les déficits à deux chiffres doivent être contrôlés afin d'assurer les équilibres macro-économiques. Les exemples de la Grèce ou des U.S.A. sont instructifs à cet égard. C'est pourquoi les Européens ont décidé récemment de respecter la limite du déficit budgétaire à 3% du P.I.B.

Certes l'épargne du trésor permet pour le moment de supporter le déficit de 18% du P.I.B. Les réserves de l'Algérie sont en effet importantes. Plus de 145 milliards de dollars en 2008. Son fonds de régulation des recettes est estimé à 4843 milliards de DA en 2010. Mais il faut éviter que l'économie ne se noie sous les dépenses, d'abord parce que les liquidités sont mobilisées en dehors de l'investissement, ensuite parce que les déficits diminuent la longévité des ressources de l'état. H. Benissad considère que le recours à la dépense publique a fait exploser la demande interne, ce qui accentue donc le recours au marché extérieur. En 2000 l'Algérie a importé pour 22 milliards de dollars, en 2011 les importations se sont élevées à 50 milliards de dollars. Selon le professeur A. Lamiri, entre 2000 et 2011 elles ont augmenté de 400%. Ceci permet certes d'atténuer l'inflation contrôlée autour de 4-5%.

En plus l'Algérie a su maîtriser sa dette externe en la ramenant à seulement 4,9 milliards de dollars ce qui la met dans une position financière confortable. Rappelons que l'Algérie reste le second P.I.B. en Afrique avec 183,4 milliards de dollars en 2011. Mais ne peut-on produire certains de ces biens importés? Dans les années 70 l'Amérique latine avait proposé sa théorie de l'import-substitution à laquelle nous devons réfléchir un peu plus et pourquoi ne pas s'en inspirer afin de pouvoir sortir de la dépendance. F. Mesdour, professeur d'économie s'interroge sur le pourquoi d'une économie qui fait rentrer 60 milliards de dollars/an de recettes et qui en consomme 50 pour ses importations. Pour lui il faut donc revenir à une rationalisation des dépenses. Cette rationalité nous pouvons la retrouver dans la formule suivante utilisée par les économies développées :

(i-e) + (t-g) = x-m où i représente l'investissement, e l'épargne, t les taxes, g les dépenses, x les exportations et m les importations. On voit bien que dans cette formule les importations doivent être contrôlées et que la fiscalité interne doit couvrir les dépenses courantes. Pour maintenir l'équilibre du budget public avec toutes les charges, la rigueur s'impose. Pour le professeur M. Brahim « il faut revenir à un mode de consommation plus rationnel » [6].

4/L'entreprise au centre de la production :

Je pense que la loi de finance 2009-2010 a déjà procédé à ces révisions car elle assure encourager l'entreprise, l'investissement productif comme foyers principaux de création des richesses. Il y a aujourd'hui une volonté politique de retour à la croissance productive. Entre 2001 et 2014 notre pays a dépensé quelque 600 milliards de dollars pour appuyer sa relance économique. Avec 57 milliards/an pour 2010/2014, c'est-à-dire l'équivalent de 35% du P.I.B., l'Algérie n'a presque pas d'équivalent. Cette volonté d'internalisation du financement de l'économie algérienne doit se poursuivre. La croissance hors hydrocarbures à 6% en 2010 est encourageante et doit être poursuivie. Dans cette optique le Président Bouteflika a déclaré « qu'à présent nous devons faire un saut qualitatif… en valorisant davantage nos capacités productives et notre potentiel économique » [7].

Récemment le Ministre de l'industrie a souligné que « le soutient de la croissance économique par la dépense

publique a atteint ses limites… désormais c'est aux entreprises qu'il appartient de fabriquer de la croissance ». Ne sommes- nous pas dans une situation de la limite de la demande et du retour à la politique de l'offre ? Il y a prise de conscience que la dépense n'est plus soutenable. C'est ce qui a fait dire au professeur Benachenou que Keynes était mort. En fait il me semble que le débat Offre/Demande est un peu dépassé. Dans un article du Monde daté du 15 février 2012, l'économiste J.P. Fitoussi montre que « les politiques de l'offre et demande sont si difficiles à démêler. A mon avis devant cette complexité de plus en plus grande de l'économie globalisée les états peuvent utiliser l'une ou l'autre des politiques de croissance suivant le contexte qui lui est dicté. L'essentiel pour l'état est de soutenir l'industrie structurante. Ces programmes de relance permettent en fait de poser les conditions infrastructurelles indispensables du développement. Car l'économie continue à souffrir de sa forte teneur énergétique, du faible dynamisme de sa sphère de production.

En effet si on regardait le programme d'investissements publics adopté pour les cinq années 2010/2015, on voit qu'il représente le plus fort niveau de financement que le pays a connu jusqu'à présent : 286 milliards de dollars. Si 130 milliards seront destinés au parachèvement d'anciens projets, 156 vont être consacré à de nouveaux projets. 40% de ces ressources consistent à développer les infrastructures de base et améliorer le secteur public productif. Ce qui est à noter c'est le sens que prennent ces nouveaux financements : +2000 milliards DA sont destinés au développement industriel du pays. 1000 milliards vont au secteur agricole. 250 milliards vont au développement de l'économie de la connaissance. N. Ait Laoussine considère que seule une politique de diversification est génératrice d'emplois et créatrice de biens et services. Seule cette diversification a un pouvoir de diffusion [8]. Pour le professeur Mouhoubi « sans une économie diversifiée hors hydrocarbures, l'Algérie n'a aucun avenir économique ». Comme nous le verrons plus loin l'Algérie va aussi dépenser 40% pour son développement humain ; ce qui est très appréciable. Car le développement n'est pas seulement économique, mais global, multidimensionnel.

Dans les années 70 le professeur C. Bettelheim a développé la notion de surplus économique et que le développement intervient quand ce même surplus assure une croissance endogène qui assure à son tour les transformations socio-économiques du pays. De son côté le grand professeur A. Lewis a aussi traité la question de ce surplus dans son article bien intéressant : « Economic growth with unlimited supply of labour ». Pour lui seule la productivité du travail agricole permet le passage à une industrialisation. On peut retrouver ce même thème traité par W. Rostow dans son classique : « Les cinq étapes de la croissance économique. Pour lui c'est le surplus investi qui permet le « take-off ». De même P. Bairoch a montré que le rôle du commerce extérieur dans le démarrage industriel est marginal. Seule donc une économie diversifiée permettra d'endogénéiser le développement tout en promouvant les exportations de produits manufacturés porteurs de valeur ajoutée. W. Leontieff a, lui, développé la notion de « noircissement du tableau industriel ».

Toutes ces théories convergent vers un point commun : à savoir qu'une économie développée passe nécessairement par la construction d'une infrastructure industrielle dont les « effets d'entraînement » construisent à leur tour une économie cohérente et auto-reproductrice. C'est dans cet esprit que les responsables économiques

veulent, à travers le plan quinquennal 2010/2015, redonner la priorité à l'industrialisation du pays.

Aujourd'hui en effet notre industrie ne représente que 5% du P.I.B. Elle était de 12-13% dans les années 70. L'industrie lourde algérienne des années 70, écrit l'économiste Bouzidi, « a fait long feu et le tissu industriel actuel réduit à la transformation de matières premières importées sans effet d'entraînement en plus d'une petite industrie tournée vers le marché interne et dépendant des importations d'équipement [9]. C'est pourquoi on dit que le taux de croissance n'est pas sain parce qu'il n'est pas tiré par des secteurs créateurs de valeurs ajoutées. Si on additionne les unités de commerce et celle des services, ils représentent ensembles 90% du tissu économique.

C'est en effet la crise qui a rappelé la faible contribution de l'industrie à la croissance globale. Entre 1970-2005, la production industrielle a été multipliée par 2,5 alors qu'elle a été multipliée par 12 en Tunisie et par 25 en Indonésie [10]. L'industrie en 2006 a produit la même valeur qu'en 1983, 5,3%.Dans le même temps la Tunisie et le Maroc ont produit une valeur respectivement de 17,8% et 16,4%. Par conséquent son produit industriel par tête d'habitant reste faible. Avec moins d'1 milliard d'exportations en moyenne depuis une décennie l'Algérie est le pays maghrébin qui exporte le moins en dehors des hydrocarbures. Pour le Ministre Benmeradi, les enjeux sont d'abord d'ordre industriel. Chinois et Allemands sont aujourd'hui connus pour étant des exportateurs mais ce sont surtout des exportateurs de produits finis à forte valeur ajoutée. Aujourd'hui la chine est la première puissance industrielle du monde. Ce qui inquiète les U.S.A.

Les résultats du dernier recensement économique confirment la fragilité du tissu industriel et la prédominance du commerce privé sur les activités productrices de richesses. Lors d'un récent séminaire le responsable du F.C.E a déclaré qu'il était urgent de « rétablir la liberté totale de l'acte d'investir »[11]. Il est dit dans ce forum de « mettre l'entreprise au centre de la politique économique du pays. Aujourd'hui l'Algérie compte environs 600.000 entreprises en majorité petites, mais d'après le professeur Lamiri elle pourrait en avoir 1million et demi. 16 milliards de dollars seront investis dont 6 sont prévus pour la réhabilitation du secteur public industriel. De même il est question de réhabiliter les secteurs publics et privés qui s'inscrivent dans les politiques de substitution aux importations. Pour le Ministre de l'économie l'investissement sera aussi tiré par le secteur privé producteur de biens manufacturés à forte valeur ajoutée. Pour lui la croissance est l'affaire des entreprises et non pas du budget de l'état. C'est ce qui explique les mesures d'assouplissement apportée par la loi de finances 2012 afin d'épargner le secteur productif. Le conseil des Ministres de Mai 2010 confirme la position du gouvernement « pour un développement industriel qui mobilisera plus de 2000 milliards DA. Pour le patron de Cevital il n'y a plus de choix : soit ce sont les entreprises algériennes qui défendront l'économie algérienne soit les multinationales prendront le marché. En effet dans cette économie globalisée il y a de fortes tendances à délocaliser pour les firmes qui monopolisent les rouages économiques pour leur propre profit beaucoup plus qu'elles ne diffusent les progrès technologiques.

Au moment où j'écris cet article le Monde Diplomatique vient de publier un dossier intitulé : Retour à l'usine, où l'auteur essaye d'expliquer les faiblesses de l'économie française par sa désindustrialisation tout en montrant parallèlement la puissance concurrentielle de la

Chine axée sur l'industrialisation. De même grâce à leur industrie le Brésil comme la Corée du sud ont surpassé respectivement la France et le Royaume Uni. Voilà pourquoi l'industrialisation est devenue un enjeu.

Cette étude a montré que l'essentiel des exportations chinoises ou allemandes sont les produits d'entreprises locales reposant sur une stratégie industrielle (20% du P.I.B.) [(12)]. La valeur de la production industrielle française ne représente aujourd'hui que 42% de celle de l'Allemagne. Nous devons donc penser à réhabiliter nos petites et moyennes entreprises. Elles sont vitales pour restructurer notre infrastructure industrielle. Pour le professeur Lamiri nous avons un manque de diversification du tissu Pme/Pmi qu'il faudrait impérativement résorber. Nos importations ne sont couvertes par les exportations hors hydrocarbures qu'à hauteur de 5%. Si nos Pme sont pour 70% de la valeur ajoutée hors hydrocarbures elles doivent par conséquent recevoir plus de crédits bancaires, dans la mesure où dans la plupart des pays 70% des emplois proviennent des petites entreprises. La Corée du sud exportait, en 1960, 80% de produits primaires. Elle n'en exporte que 7% et 93% sont des produits industriels. L'industrie représente 40% de son PIB.Taiwan est souvent cité comme un modèle particulier de développement basée sur les Pme. C'est pour certains une nation de petites entreprises.

Pour C. J. Poortman, vice-président de la Banque mondiale il faut penser à « refonder le capitalisme algérien ». Selon le Ministre Benmeradi l'Algérie doit « repenser la logique de fonctionnement et de développement de son industrie face à un contexte international stressant pour l'économie nationale [(13)]. L'Algérie, elle-même, a besoin d'une véritable révolution industrielle. C'est à cette fin que le président Bouteflika a décidé d'apporter « un appui important à la mise à niveau des petites et moyennes entreprises »[(13)]. Pour le Ministre de l'industrie, « le constat est amer et continue de nous interpeler sur la part des hydrocarbures qui représentent 77% des recettes fiscales et 97% de nos exportations » Pour cela il faudrait donc une véritable politique d'investissements.

5/ Le plan 2010-2014 et la relance économique. L'état acteur du développement :

Dans le programme quinquennal 2010-2014 c'est 40% des 286 milliards de dollars qui seront consacrés au développement des infrastructures et à l'amélioration du secteur public, 2000 milliards DA de crédits bancaires pour le développement industriel, 1000 milliards pour l'agriculture et enfin quelques 250 milliards pour l'économie de la connaissance. On ne peut donc nier cette volonté politique de donner un élan à l'économie et de pérenniser la croissance. Assurer tous ces investissements sans recourir au financement extérieur est le point fort de ce plan. On peut dire que le plan entre dans ce qui est aujourd'hui appelé la sécurité économique. Cette sécurité repose sur l'accumulation reproductive de richesses. C'est ce qui permettra de développer l'épargne comme substitutif à la rente. A ce niveau il me semble que le problème de notre pays n'est pas sa rente comme il est souvent raconté. La rente est pour nous une richesse inestimable. Mais nous avons l'obligation morale de la fructifier afin d'échapper à ce qui a été appelé le « mal hollandais ». Nous devons impérativement revenir à la production manufacturière qui ne représente aujourd'hui que 5% de la production globale. Seule l'industrie manufacturière permettra de diminuer le poids du secteur primaire au profit des secteurs secondaires et tertiaires. 60% des exportations

chinoises sont des produits manufacturiers transformés, donc à meilleure valeur ajoutée.

L'autre point positif du plan est de ne pas discriminer entre le secteur public et privé. Dans une réponse du Ministre de l'industrie au responsable du F.C.E. il est dit que « l'investissement est libre et qu'il n'y a aucune limitation à l'investissement national » [(14)]. Cette déclaration me semble importante car la création d'entreprises en Algérie demeure faible avec 70 entreprises /100 000 habitants alors qu'une bonne croissance suppose 350 à 400 entreprises/100 000 habitants. D'autre part il faut aussi insister sur l'efficacité de l'effort d'investissement. Lamiri rappelle que dans les années 70 quand l'état investissait jusqu'à 40% de son P.I.B. la croissance n'était que de 6-7% alors qu'en parallèle la Corée qui investissait que 20% obtenait des croissances de 8%. L'efficacité d'une politique publique se mesurant par sa productivité, c'est-à-dire la richesse créée par actif. Enfin d'après l'O.N.S. en 2012, 96% du tissu des entreprises en activité relèvent du secteur privé et ce sont des investissements en milieu urbain surtout avec 83%, et sur les régions nord du pays [(15)]. Il y a lieu ici de penser à ce déséquilibre de la géographie économique de notre nation.

Il est important de signaler à ce niveau que l'économie de marché peut facilement s'accommoder d'une part importante du secteur public dans la structure économique. Comme l'enseigne la théorie du « public choice », cette part peut aller jusqu'à 30 à 35% du P.I.B. De plus dans toute économie il existe ce qu'on appelle les secteurs stratégiques que seuls les états peuvent assurer. Seule l'autorité publique peut assurer ce qu'on appelle communément les « biens publics ». Biens publics qui sont considérés comme le ciment des civilisations. Dans certains cas c'est l'alliance capital privé/état qui a constitué l'élément moteur de l'économie. Il n'y a donc pas de recettes ni peut-être même de model. Le développement relève aussi d'un volontarisme politique.

La grande avancée de l'économie de développement des années 90 a été la reconnaissance du rôle crucial de l'état.

Les apports théoriques fondamentaux des Nobels d'économie comme A. Sen, J. Stiglitz, P.Krugman, et contrairement aux adeptes de M. Friedman, est d'avoir revalorisé la place de l'état dans l'économie au XXI siècle et donc sa légitimité à gérer ses entreprises. La question de l'emploi productif de la rente est bien au centre de la problématique de l'accumulation, c'est-à-dire de la richesse qui crée de la richesse. Selon le professeur X. Greffe on peut en effet relancer l'investissement par les entreprises publiques. Il suffit de retrouver l'équilibre entre l'entreprise publique/instrument de politique sociale et l'entreprise comme unité de production. Pour le Professeur Lamiri seule est requise une culture managériale et un esprit compétitif.

Contrairement à l'idée développée par le « Consensus de Washington » il est aujourd'hui admis que seul l'état peut piloter l'économie quand l'argent public est au service du développement du pays. Il y a donc unanimité sur la préservation de certaines entreprises publiques. Il faut donc mettre les dispositions budgétaires au service des entreprises qui doivent elles-mêmes finance la croissance. Les questions complexes des taux de change, des taxes, des impôts, de la fiscalité douanière, du contrôle des effets inflationnistes ne peuvent relever que de la souveraineté des états ou encore de la sécurité économique. Enfin il me semble que le point le plus important concernant

l'investissement est incontestablement la question de l'emploi.

6/ La jeunesse et l'emploi au cœur du problème :

Nos économistes comme les spécialistes de la Banque mondiale, du F.M.I. ou de l'O.I.T. mettent l'accent sur cette variable fondamentale du développement humain. Une fois que l'Algérie a retrouvé ses grands équilibres macro-économiques, déficit à 5% encore contrôlable, inflation à environ 4%, dette externe maîtrisée, un PIB en croissance (4500 dollars en 2010), l'Organisation mondiale du travail recommande aux responsables algériens d'axer les efforts sur l'emploi surtout que le pays connait une population jeune et souvent diplômée. Si la moyenne nationale du chômage est de 10,2%, celle des jeunes entre 16-24 ans reste autour de 21,4%. Celle des diplômés est de 21,4% [(16)]. En comptant les moins de 30 ans A. Lamiri pense que ce taux serait de 70%. Il ajoute que c'est une « source de désespérance ». Par conséquent l'emploi des jeunes serait une option stratégique. Elle relève même de la sécurité économique.

Certes il est admis qu'un gros effort est fait dans ce domaine puisque le taux de chômage national est passé de presque 20% dans les années 2000 à 10-11% en 2011, et que l'Algérie est le pays le moins endetté de la région MENA, (2% de son PIB contre 70% au Koweit). Pour les professeurs Benachenou et Lamiri la solution est du côté de l'offre, c'est-à-dire de la production des biens et services. Voilà pourquoi, à mon humble avis, il faut développer les Pme/pmi. Dans la plupart des pays, 70% de l'emploi proviennent des petites entreprises. Si l'Algérie adhère au projet du Millénaire de réduction de la pauvreté c'est d'abord sur l'emploi qu'elle doit Il consentir le gros de ses efforts. En chine les exportations des entreprises locales représentent plus de 55% des exportations totales.

Il est important de rappeler ici au lecteur que la question du chômage n'est pas propre à notre économie. L'économie mondiale passe actuellement par une contraction des marchés du travail. Le mouvement des « Indignés » en Occident et l'occupation de Wall-Street à New-York est révélateur du malaise que connaissent aujourd'hui les économies développées. Le chômage dépasse 10% en France et il est de presque 20% en Espagne et peut-être en Grèce. Dérèglementation, dérégulation, délocalisation obligent. Et notre partenariat/coopération avec les Européens doit reposer essentiellement sur les possibilités d'aide en faveur de l'emploi.

On ne peut traiter aujourd'hui la question de l'emploi sans rappeler le rôle que joue le secteur de l'informel dans notre économie. Selon une enquête du FCE en 2009 il contribue à hauteur de 32% de l'emploi total et l'emploi non-permanent presque le 1/3 de la population occupée [(17)]. Sa part représente 13% du PIB. Selon le Ministre K.Djoudi ceci contribue à une évasion fiscale. Elle serait, entre 2010/2011, de 110 milliards DA [(18)]. Ce qui creuse le déficit budgétaire et laisse en circulation une importante masse monétaire. L'intégration harmonieuse de ce secteur dans l'économie réelle est un impératif d'assainissement de notre économie. Elle permettra d'entrer en possession des importantes taxes et impôts qui échappent à l'état.

7/ L'agriculture, secteur vital :

Puisqu'il est souvent question dans mon étude de sécurité économique, de croissance hors hydrocarbures il semble que l'enjeu agricole est ici déterminant. Pourquoi? D'après un rapport sur la question agricole de CIHEM de 2012, l'Algérie continue à observer une croissance de ses

importations agricoles. Elle enregistre un déficit de 7,5 milliards de dollars dans sa balance des échanges agricoles [19]. Alors que ce sont les pays du sud méditerranéen qui assurent 90% des importations agricoles de l'UE. Par contre l'Algérie en est le premier importateur avec plus de 20% des exportations de l'UE vers la rive sud. Le problème de l'importation c'est la dépendance alimentaire dira H. Ait Amara. 70% des besoins en céréales sont importés. En 2007 le pays a importé pour 4,5 milliards de dollars pour l'alimentation. 20% de nos importations en 2011 sont des produits alimentaires. Selon une étude faite par l'UGTA, 53% du budget d'une famille moyenne va à l'alimentation. Avec 0,23 ha/hbt, alors qu'il faut une moyenne de 0,60ha/hbt, l'Algérie doit donc réaménager son territoire. Nous avons 45 millions d'ha, dont 8 de surface agricole utile. En 2011 nous avons importé pour 9 milliards de produits alimentaire. Il faut donc reconsidérer la place de la terre nourricière dans notre projet de développement.

C'est là le sens de la décision prise par le conseil du gouvernement de dégager une enveloppe de 377 milliards DA pour le développement du sud, et de 620 milliards pour les hauts plateaux. Dans le cadre du programme quinquennal de soutient à la croissance, 1150 milliards DA sur un montant de 4200 milliards ont été octroyés aux wilayas du sud et à celles des hauts plateaux [20]. Il faut aussi signaler la décision du President de la république, d'instaurer le régime dérogatoire des avantages du code des investissements pour les investissements dans l'agriculture. Il faut que la croissance démographique évolue au même rythme que la superficie des terres cultivées. Nous devons recouvrer notre souveraineté alimentaire. Le modèle A. Lewis montre que le développement urbain et rural vont de pair.

Non seulement l'agriculture est le secteur qui pourrait absorber une part importante du chômage (80% des activités rurales et 20% de la population active), mais il contribue aussi à durabiliser la croissance en ouvrant un marché potentiel aux produits de l'industrie. Il contribue donc à substituer les importations par la production de biens alimentaires locaux. D'après la Banque mondiale, entre 2000-2005, l'agriculture a été pour 40% des nouveaux emplois. Ne faut-il pas un « plan Marshall » pour l'agriculture en Algérie ?

Récemment le Président de la Banque mondiale a déclaré que si « la crise financière mondiale était grave, la crise alimentaire mondiale était dramatique » [21]. Il ajoute que la crise alimentaire a fait reculer de 7 années les objectifs de réduction de la pauvreté de l'ONU. Il faut donc, selon lui, refaire de l'agriculture une priorité du développement.

8/ Le développement humain se porte bien :

Ce qui est cependant remarquable dans le quinquennal2010-2014 c'est l'extraordinaire priorité donnée au développement humain. 40% des investissements vont aller aux secteurs devant améliorer le quotidien des Algériens. Qu'est ce en fait le développement si ce n'est, « d'accroître le bonheur et la liberté des hommes qu'elle politique, sociale ou économique »[22]. Déjà A. Smith a su voir que la réussite économique se mesure par les bénéfices dont profitent les pauvres. C'est sur ce critère que semble reposer « la théorie de la justice » de Rawls.

Sans aucun doute nous retrouvons ici le débat entre efficacité économique et justice sociale. Si la stabilité économique est un « bien public » peut-on alors considérer cette stabilité comme inhérente à l'économie de marché ? Socialement parlant le marché efficace

redistribue t-il de façon équitable les bénéfices d'une société ? Comme le rappelle M.Beaud « le marché ignore par essence les besoins non solvables »Récemment le PNUD a publié une étude montrant que les trois personnes les plus riches ont une fortune supérieure au PIB total des 48 pays les plus pauvres. Les biens publics n'impliquent-ils pas l'intervention de l'état ? La dépense publique pour améliorer la vie des démunis est une dépense saine. Les transferts sociaux de l'état qui sont passés de 13% du PIB en 2005 à 20% en 2010 représentent est une volonté de redistribution basée sur l'équité. Ils doivent être, certes, plus rigoureux, mais ils restent le socle de la vie collective, le pilier du « vivre ensemble ».

C'est ce qui fait dire au professeur Hafsi que le problème du développement économique « n'est pas seulement économique ». Nous devons juger le progrès par ses effets sur les inégalités. La réalisation des droits de l'homme doit être axée sur eux. Pour Lamiri il est même plus facile de corriger les déséquilibres d'une économie plus égalitaire. Par conséquent, avec un indice de 0,71, l'Algérie a donc fait le choix prioritaire de l'équité redistributive pour ses populations et ses régions. Les biens publics sont indispensables à la lutte contre la pauvreté. Certains pensent qu'un état qui met l'accent sur la santé et l'éducation, enregistre des progrès même lorsque sa croissance est faible. Il n'y a pas de fonctionnement de l'économie sans un état fort avec sa règlementation et ses lois.

9/Concluons ce travail en rappelant les points forts.

L'Algérie doit d'abord se libérer du poids des hydrocarbures dans ses exportations et dans ses recettes fiscales. Elle doit pour cela reprendre ses investissements dans les secteurs productifs en diversifiant sa production et ses partenaires. C'est dans cette direction que l'état doit orienter sa dépense publique avec plus de rigueur. Je remarque, dit J.K. Galbraith, «que la théorie keynésienne, à savoir que l'état doit orienter l'économie par les dépenses et les investissements publics est aujourd'hui largement acceptée » [(23)].

L'Algérie doit repenser la place de son agriculture dans son PIB. C'est le secteur vital de notre pays.

Tout en encourageant le secteur privé producteur de richesse l'Algérie doit maintenir son secteur public stratégique en le rendant plus efficace.

Notre pays doit continuer sa politique de redistribution à travers les dépenses pour le développant humain au nom de l'équité et de la justice sociale. Le développement selon F. Perroux, c'est nourrir les hommes, les vêtir, les soigner, les éduquer.

Enfin pour terminer, l'état algérien doit investir beaucoup plus dans ses ressources humaines en accordant plus d'intérêt à la recherche et développement, car comme le disait, J. Shumpeter, avec sa théorie de la « destruction créatrice », la dynamique du capital repose sur l'innovation.

Références bibliographiques :

1/ J. Geel, Le Monde, 23/02/2012.

2/ A. Minc, Numéro hors-série, le Nouvel Observateur.

3/ A. Benachenhou, El-Watan, 20/01/2009.

4/ A. Sid-Ahmed, Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles.

5/ Ministère des Finances, Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2012, p.12.

6/ M. Brahimi, El-Watan, 3-9/01/2011.

7/ In communiqué du Conseil des Ministres, Lundi 24 Mai 2010.

8/ N. Ait Laoussine, El-Watan, 19/02/2012.

9/ A. Bouzidi, El-Watan, 16/02/2012.

10/ R. Hamiani, Liberté, 16-17/03/2012.

11/ A. Benachenhou, Keynes est mort, El-Watan, 20/01/2009.

12/ Le Monde Diplomatique, Mars 2012.

13/ Benmeradi, Ministre de l'industrie, le Quotidien d'Oran, 1/03/2012.

14/ In le Soir d'Algérie, 24/03/2012.

15/ N.Grim, El-Watan, 6-12/02/2012.

16/ A. Mebtoul, El-Watan, 27/12-/2/01/2011.

17/ Professeur L. Achy, El-Watan, 3-9/01/2011.

18/ K. Djoudi, Ministre des finances, in El-Watan, 27-04/03/2012.

19/ Rapport du CIHEM, in El-Watan du 12-18/03/2012.

20/ Conseil des Ministres du 24 Mai 2010, p.8.

21/ R. Zoellick, Président de la Banque Mondiale, in E. Le Boucher, le Monde 12/04/2008.

22/ A. Sen, Nouvel Observateur, numéro hors-série, Mai-Juin, 2007.

23/ J.K. Galbraith, idem., p.56.

Bibliographie :

1/ Benachenhou, Abdellatif, Pour une meilleure croissance, Juin 2008.

2/ Hafsi, Taïeb, Le développement économique de l'Algérie, Casbah éditions, Alger, 2011.

4/ Greffe, Xavier, Politique économique, 2 édition, Economica, Paris, 1991.

5/ Hassenteufel, Patrick, Sociologie politique : L'action publique, 2 édition, A. Colin, 2011.

6/ Krugman, Paul, R., La mondialisation n'est pas coupable, Casbah éditions, Alger, 1999.

7/ Maréchal, Jean-Paul, Ethique et économie, une opposition artificielle, P.U.R., 2005.

8/ Rapport de la République algérienne démocratique et populaire sur l'état de mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance, Novembre 2008.

9/ Samuelson, Alain, Les grands courants de la pensée économique, O.P.U., Alger, 1993.

10/ Zaki, Ramzi, Al-iqtissad assiyassi lil bittala, Majliss watani li thaqafa oua elfounoun oua eladeb, koweit, October 1997.

R : **Ce texte sera traduit en langue arabe et publié dans la revue « Politiques Publiques ».**

ملخص:

تعد مصر من أهم دول الشرق الأوسط بفضل وزنها الجغرافي وعلاقاتها مع الدول المؤثرة مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وقد منحتها هذه العلاقات دورا متميزا في الوساطة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وقد تأثرت مصر في أواخر عام 2008 وبدايات عام 2009 بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة (في الفترة ما بين 27 ديسمبر 2008 و18 جانفي 2009) وآثار ها في الإطار المحلي والجهوي والدولي.

ويُنظر إلى الحرب على غزة في فرنسا على أنّها صراع إقليمي ودولي جهاته الفاعلة تتعدى الفلسطينيين والإسرائيليين فهم من بلدان متعددة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إيران والبلدان العربية، خاصة مصر في سياق هذا المقال.

الحل لهذه الحرب في نظر معظم المراقبين لن يأتي من سوى أطراف خارجة عن الصراع ذاته مثل الأمم المتحدة وأوروبا ومصر بالتعاون مع أطراف فاعلة أخرى مثل إيران وتركيا...

أمّا الحل النهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني فلن يتحقق إلا إذا تدخلت القوة العظمى الأمريكية التي لا تزال على الهامش أو تساند مساندة عمياء حليفتها إسرائيل.

شكّك المراقبون في فرنسا في نزاهة الوساطة المصرية التي كانت منحازة إلى صالح السّلطة الفلسطينية ضد حماس.

احتمال فوز حماس في الحرب يعزز مكانتها ومكانة حلفائها السّوريين والإيرانيين وكل المنظمات الإسلامية في المنطقة ويهدد مصالح مصر وحلفائها العرب والغربيين.

أما من وجهة نظر" نظرية العلاقات الدولية" فالحراك المصري خلال حرب غزة ناتج عن الواقعية في العلاقات الدولية (النظرية الواقعية أو العقلانية) التي تشجع الحوار وتبادل المصالح بين الدول والمتصارعين (حماس وإسرائيل) في حين إن بعض المتتبعين يعتقدون أن هذا الحراك نابع من النظرية المثالية التي يُنظر إليها على أنها موقف إيديولوجي يُبعد العديد من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من المشاركة في اتخاذ القرارات (مثل إيران وحماس وقطر).

Le conflit israélo-palestinien et la diplomatie égyptienne au Moyen-Orient (De la fin de 2008 au début de 2009)

كل الدول بما فيها مصر حاولت فرض مصالحها الجيوسياسية باستعمال كل قدراتها سواء العسكرية أم المالية أم السياسية.

L'Egypte est habituellement un des principaux acteurs régionaux du Moyen-Orient grâce à son poids démographique et à ses relations avec des Etats influents comme Israël, les Etats-Unis et l'Arabie saoudite. Ces relations lui confèrent un rôle de médiateur privilégié dans le conflit israélo-palestinien.

L'Egypte a été impactée à la fin de l'année 2008 et début de l'année 2009 par la guerre menée par Israël à Gaza en Palestine (entre le 27 décembre 2008 et le 18 janvier 2009) et par ses réminiscences aux échelles, locale, régionale et internationales.

Comment étaient l'engagement et les objectifs de ce pays selon l'analyse qui lui a été faite par des sources françaises (chercheurs et presse)?

Dans quelle situation la guerre à Gaza met-elle l'Egypte qui a une frontière avec le territoire en guerre : L'Egypte fait habituellement face à la protestation populaire et à des critiques de certains Etats de la région à cause de ses liens avec Israël et de sa participation au blocus de Gaza qui est liée à ses accords avec Israël sur la sécurisation de la frontière.

L'action égyptienne est généralement expliquée par ses positions traditionnelles à l'égard d'Israël, du Hamas et ses alliés :

1-Par son hostilité au modèle islamique du Hamas.

2-Par sa rivalité avec l'Iran pour l'hégémonie régionale.

3-Par la pression israélienne et américaine concernant le contrôle de la frontière et de la contrebande d'armes.

4-Par sa volonté de préserver sa place de médiateur dans les négociations de paix.

Est-ce que la médiation de l'Egypte, qui collabore habituellement avec l'Occident, notamment avec l'Europe et la France, est efficace surtout face des Etats-Unis, seuls acteurs reconnus à pouvoir influencer sérieusement le processus de négociation entre les Palestiniens et les Israéliens ? Est-ce que l'Egypte est le seul pays médiateur ou existe-t-il d'autres qui veulent le concurrencer ?

L'accent est mis sur l'impact de cette guerre sur les relations entre les pays arabes, habituellement tendues, surtout depuis la guerre du Golfe de 1990. Le monde arabe a été divisé entre les pays qui ont contribué à la coalition contre l'Irak et les autres qui l'ont refusée. Comment ces relations se traduisent sur le terrain diplomatique lors de la guerre à Gaza et sur les divisions inter-palestiniennes[1]. L'Egypte et ses alliés participent aux tentatives de réconciliation entre les frères ennemis palestiniens, le Hamas et le Fatah. Est-ce que l'Egypte a réussi sa médiation, depuis la guerre civile qui a opposé les deux partis palestiniens en juin 2007 ? Est-ce que l'Egypte et ses alliés sont impartiaux du fait de leurs relations tendues avec le Hamas et cordiales avec l'Autorité Palestinienne ?

L'action de l'Egypte était déterminée notamment par sa coopération avec l'Europe et les Etats-Unis.

La guerre à Gaza a un impact sur l'Egypte et sur sa politique envers l'opposition, principalement islamique.

La diplomatie égyptienne

Les relations bilatérales entre l'Egypte et Israël sont marquées par plusieurs guerres : en 1948, en 1956, en 1967 et en 1973, mais l'Egypte reste le premier pays à avoir signé un accord de paix avec Israël, malgré l'hostilité de l'opinion publique à cause du dossier palestinien.

La visite d'Anouar SADATE à Al-Quds, le 9 novembre 1977, est « un véritable coup de tonnerre en Egypte et dans le monde arabe »[2] à cause du refus de tout rapprochement avec Israël vu comme une trahison.

Son successeur, Hosni MOUBARAK, opère des changements dans le style de gouvernement. Il privilégie le retour à la « famille arabe », dont l'Egypte fut écartée après les accords de Camp David, au renforcement des relations avec Israël.

L'ère de MOUBARAK est marquée par le soutien indéfectible à l'OLP et à son Président Yasser ARAFAT[3] auprès des Etats-Unis et à la remise sur la table des négociations de l'organisation palestinienne.

L'Egypte met constamment en garde de l'extension des conflits israélo-arabes. L'objectif principal de l'Egypte est de barrer la route aux mouvements islamiques, dans toute la région, qui peuvent profiter des conflits pour renforcer leur présence. L'Egypte utilise l'islamisme comme un moyen de « chantage au chaos »[4]. De nombreux incidents suscitent la colère et la méfiance des deux côtés, tant en Egypte qu'en Israël.

Les relations israélo-égyptiennes se dégradent et des projets d'échanges économiques sont gelés en raison du raidissement d'Ariel SHARON à l'égard des Palestiniens (SHARON tient le pouvoir entre le 7 mars 2001 et le 14 avril 2006).

L'Etat-major égyptien considère cependant Israël, qui possède l'arme nucléaire et n'a pas signé le traité de non-prolifération nucléaire (TNP), comme la principale menace militaire pour leur pays.[5].

En dépit des difficultés, Israël et les Etats-Unis (même si les Etats-Unis soutiennent le « Printemps égyptien » contre Hosni MOUBARAK) s'inquiètent du changement à la tête de l'Egypte après la chute de Hosni MOUBARAK, le 11 février 2011. Ils craignent l'alignement des nouveaux responsables sur l'opinion populaire, fondamentalement hostile aux deux pays[6].

D'ailleurs, le premier ministre israélien, Benyamin NETANYAHOU, affirme à l'Agence France Presse (*AFP*) ses craintes que le « Printemps arabe » ne soit « un hiver iranien »[7]. Cela corrobore l'hypothèse de l'arrivée au pouvoir de partis politiques de référence islamique hostiles à Israël et soumis à l'Iran. Benyamin NETANYAHOU affirme que l'Iran « s'est déjà emparé de la moitié de la société palestinienne par le biais de son intermédiaire, le Hamas ». Cette mainmise peut arriver dans les autres pays du « Printemps arabe », notamment en Egypte. Ces pays deviennent, selon NETANYAHOU, une menace pour Israël qui est réticent à l'encontre des révoltes arabes et fustige les politiciens qui les soutiennent[8]. Le chef du gouvernement israélien « tenterait de mobiliser » pour attaquer les installations nucléaires de l'Iran à plusieurs reprises[9] pour affaiblir son influence régionale sur les mouvements islamiques.

L'Egypte alliée d'Israël contre son opinion publique ?

L'Egypte malgré son alliance stratégique avec Israël est mise en situation délicate par la guerre menée par ce pays à Gaza en 2008-2009. Elle est accusée de trahison par le Hamas et par l'opinion publique arabe lorsque Tzipi LIVNI fait une visite au Caire deux jours avant le début de l'offensive israélienne.

Plusieurs facteurs expliquent la position égyptienne à l'égard d'Israël et du Hamas : ses dirigeants, sans le déclarer en public, sont hostiles au Hamas. Ils ne veulent pas d'un « émirat islamique » à leur porte, et ouvrent de ce fait rarement le terminal frontalier de Rafah. Ils veulent renforcer leur soutien à l'Autorité palestinienne et à son Président Mahmoud ABBAS[10], seule autorité légale à leurs yeux. L'Egypte s'inquiète de l'influence croissante de l'Iran, surtout après la guerre du Sud Liban de l'été 2006 qui voit triompher le Hezbollah contre l'armée israélienne. Sans entrer dans un affrontement ouvert avec l'Iran, l'Egypte pratique, selon Tangi SALAÜN du *Figaro*, une politique de cantonnement au Liban et en Palestine[11], soutenant ainsi les adversaires du Hezbollah et du Hamas. Les déclarations de Hassan NASRALLAH[12] demandant aux Egyptiens de sortir dans les rues et à l'armée égyptienne de désobéir, dans un discours diffusé le 28 décembre 2008[13], sont considérées comme une « déclaration de guerre » par le ministre des Affaires étrangères égyptien Ahmed ABOUL GHEIT[14]. L'Etat égyptien craint aussi l'impact des discours de Mahmoud AHMADINEJAD, alors président iranien, sur sa population d'après Gilles PARIS du *Monde*[15].

Dans ce contexte difficile, les autorités égyptiennes sont soumises aux pressions des Américains et des Israéliens qui les accusent de ne pas avoir combattu suffisamment le trafic d'armes vers Gaza. En 2003, comme le précise Tangi SALAÜN, l'Egypte a failli perdre sa place dans le processus de paix au profit de la Jordanie[16] quand les Etats-Unis et Israël l'ont écartée pour lancer « la feuille de route[17]». Ceci est considéré comme une humiliation pour le pays qui compte sur son statut de « médiateur privilégié » pour contrer les pressions occidentales sur la démocratisation du régime.

Malgré la concurrence du Qatar qui est très actif au Liban et qui souhaite l'organisation d'un sommet extraordinaire de la Ligue arabe consacré à la guerre à Gaza le vendredi 2 janvier 2009 à Doha [18], l'Egypte retrouve sa place « de bon élève »[19]. Gilles PARIS partage la même opinion concernant les ambitions du Qatar considéré au sein de la Ligue arabe comme ayant une « position médiane ». Le Qatar profite de ses bons liens avec la Syrie, de la restauration de ses relations avec l'Arabie saoudite en 2008 et de l'affaiblissement de l'Egypte pour réunir la Ligue arabe et essayer d'unir, sans réussite, les camps qui s'affrontent au sein de la Ligue (« modérés » et « front du refus »)[20].

Dans le cadre de la médiation, l'Egypte et la France proposent un plan de cessez-le-feu refusé au départ par les Israéliens qui demandent des modifications comme le note Daniel SHEK, ambassadeur d'Israël en France. Il considère que cette proposition rétablit le *statu quo,* ne résout pas la situation des habitants du Sud d'Israël et ne met pas fin aux tirs de roquettes et à la contrebande d'armes[21].

Ce plan a créé des divergences au sein du gouvernement israélien. Ehoud BARAK, ministre de la Défense y est favorable et préfère ne pas « intensifier l'opération terrestre » (deuxième étape de la guerre) et préconise l'envoi d'un émissaire au Caire. Mais Ehoud OLMERT, chef du gouvernement, est hostile à la position de son ministre. Le point qui réunit tout le gouvernement est l'opposition à la signature d'un accord directement avec le Hamas. Le rôle égyptien, dans ce cas-là, devient plus important, car les Israéliens veulent que l'Egypte soit la médiatrice à condition d'obtenir des garanties de sa part[22].

Egypte et Hamas, relations tendues

L'Egypte se méfie toujours du Hamas qu'elle considère comme l'« épigone » des Frères musulmans égyptiens et l'accuse d'être manipulé par l'Iran et la Syrie afin de servir leurs propres intérêts[23].

Le Hamas refuse le plan de cessez-le-feu franco-égyptien au début car il prévoit le déploiement d'observateurs internationaux à la frontière de Gaza, que le parti palestinien considère comme une protection pour « la puissance occupante » et renforce le blocus. Il menace la « résistance et la cause palestiniennes en permettant à l'ennemi de poursuivre son agression »[24]. D'un autre côté, la direction du Hamas à l'intérieur de Gaza laisse « entendre que les propositions des présidents égyptien Hosni MOUBARAK et français Nicolas SARKOZY sont encore à l'étude » et nie le rejet du plan. Dans ce cadre, l'Egypte et les pays arabes s'efforcent de convaincre le Hamas d'arrêter les tirs de roquettes vers le territoire israélien. Les pays arabes, depuis leur sommet de Beyrouth en 2002, proposent à Israël la normalisation de leurs relations en contrepartie de la création d'un Etat palestinien. Mais la montée en puissance du Hamas en Palestine alarme plus les pays arabes qui craignent la domination des mouvements islamiques, principalement les Frères musulmans, en Egypte et dans le monde arabe. Ceci explique la répression contre la confrérie, « matrice du Hamas ». L'Etat égyptien redoute le rapprochement entre ce parti et l'Iran et l'influence de son président Mahmoud AHMADINEJAD sur les masses arabes avec son anti-israélisme. La répression égyptienne se veut d'empêcher les manifestations massives au Caire. Une approche différente est adoptée par la Jordanie qui préfère se rapprocher, « par réalisme », du Hamas pour éviter le même type de manifestations à Amman[25].

Malgré les réticences liées à l'absence de garanties internationales, des négociations ont eu lieu avec le Hamas

en Egypte par l'intermédiaire du gouvernement, démontrant l'importance de son rôle de médiateur. Sans ces discutions, les négociations n'auraient pas abouties sur un cessez-le-feu. Aucun pays, ni Israël, ni les Etats-Unis, ni l'Europe, ne veut de discutions directes avec le Hamas par crainte de le légitimer[26]. La médiation égyptienne, selon plusieurs journalistes français, dépasse le cadre des pourparlers israélo-palestiniens et veut créer une nouvelle atmosphère permettant la reprise des discussions entre le Fatah et le Hamas afin d'aplanir leurs divergences, de résoudre les problèmes entre les deux organisations et de restaurer l'entente palestinienne. Cette réconciliation est un préalable pour tout accord de paix éventuel entre les Palestiniens et les Israéliens. Selon l'Editorial de Pierre ROUSSELIN dans *Le Figaro* du 19 janvier 2009, « considérer le Hamas comme interlocuteur sapera le régime de MOUBARAK et renforcera les Frères musulmans égyptiens ». Statut qu'Israël refuse de concéder au Hamas dans le souci d'éviter de lui accorder une victoire politique. L'Egypte craint particulièrement l'effondrement de l'Autorité palestinienne, déjà très affaiblie, et la mise en danger de la solution des « deux Etats »[27].

L'Egypte qui rencontre des difficultés pour réconcilier les Palestiniens, trouve les mêmes obstacles pour concilier les exigences des représentants du Hamas de l'intérieur et de l'extérieur. Ceux qui viennent de Damas sont plus exigeants que ceux de l'intérieur, particulièrement au sujet des conditions de réouverture des passages et de la durée de la trêve.

Les divergences entre le Fatah et le Hamas concernent la présence des observateurs de l'Union européenne dans le terminal de Rafah entre l'Egypte et Gaza. Effectivement, ni l'Autorité palestinienne, ni l'Egypte n'acceptent que la frontière ne soit à la charge complète du Hamas. D'un autre côté, si l'Autorité palestinienne accepte une force internationale sur les territoires palestiniens, le Hamas s'y oppose.

Mais, il paraît clair aux yeux de l'observateur que les tensions entre l'Egypte et le Hamas ne viennent pas seulement de la nature de ce parti et des difficultés que peut poser le soutien des Frères musulmans égyptiens à l'intérieur du pays. Ceci répond aussi à des critères géopolitiques en lien avec, d'un côté, l'Iran et de l'autre les dissensions entre les pays arabes, « modérés » et « front du refus ». Ainsi, Le Caire veut diminuer l'influence de ses adversaires régionaux, renforcer ses positions et celles de ses alliés arabes et répondre aux exigences et pressions d'Israël, des Etats-Unis et de l'Europe.

La diplomatie égyptienne dans le monde arabe

Les divisions entre les pays arabes se sont accentuées à partir de la ratification des accords de paix entre l'Egypte et Israël en 1979[28] et la guerre du Golfe de 1990 qui voit la partition du monde arabe entre ceux qui ont participé à la coalition contre l'Irak et ceux qui l'ont refusée. Avec cet éclatement, des pays ont pu acquérir la liberté « de jouer seul», comme la Jordanie qui négocie séparément en 1994 un accord de paix avec Israël sans qu'elle soit punie ou ostracisée comme l'Egypte en 1979. L'après-guerre d'Irak permet que chaque pays puisse « jouer contre « ses pays frères » ». Ceci facilite l'hégémonie des Etats-Unis dans le nouvel ordre mondial en s'appuyant sur Israël, l'Egypte et l'Arabie saoudite dans la région. Le monde arabe n'est pas libre et uni lors de la guerre du Golfe en 1990 et ne le sera pas lors de la guerre à Gaza en 2008 – 2009. Il perd son indépendance en faisant appel à des « protecteurs étrangers »[29].

La guerre à Gaza vient renforcer les divisions entre les pays de la Ligue arabe : deux sommets ont eu lieu ; un extraordinaire à Doha le 16 janvier 2009 consacré à la guerre à Gaza, auquel assiste 13 pays, principalement le Qatar et la Syrie, en plus des invités iraniens, turcs, sénégalais, indonésiens et le Hamas d'où l'absence de l'Autorité Palestinienne, de l'Arabie saoudite et de l'Egypte et un deuxième sommet ordinaire à Koweït-city le 19 janvier 2009. Le mini-sommet de Doha appelle à l'arrêt des hostilités, à la poursuite d'Israël pour crimes contre l'humanité, à l'envoi d'aide humanitaire et financière à Gaza et à la révision des relations avec Israël. L'absence de l'Egypte et de l'Arabie saoudite est justifiée par la volonté de ne pas multiplier les sommets et par la priorité de celui deKoweït-city qui est déjà

prévu dans le programme de la Ligue. Ceci cache plutôt la volonté de l'Arabie saoudite et surtout de l'Egypte de garder la mainmise sur le rôle de médiateur privilégié. Ce rôle leur confère une place primordiale dans la géopolitique du Moyen-Orient[30]. D'un autre côté, la présence du Hamas peut être interprétée par les soutiens de l'Autorité palestinienne comme une humiliation, une volonté de l'affaiblir, de l'écarter et de légitimer et renforcer la position du Hamas. Ce dernier devient un danger pour l'Egypte où se trouve la matrice des Frères musulmans à laquelle il appartient. La présence de l'Iran, adversaire de l'Arabie saoudite, renforce d'un côté le Hamas et ouvre la porte à l'influence de ce pays dans le monde arabe. Cette hostilité envers l'Iran peut être expliquée, entre autres, par les tensions religieuses entre le chiisme et le sunnisme.

Pour Emmanuel DUBOIS, chercheur de l'European Strategic Intelligence and Security Center (ESISC), la guerre à Gaza vient renforcer les dissensions entre les dirigeants arabes « incapables de la moindre initiative couronnée de succès » hormis les résolutions non suivies. Selon lui, le sommet de Doha accentue les différends et divise la Ligue en « deux blocs », l'un soutient le Hamas, mené par la Syrie et dirigé par l'Iran et l'autre opposé aux islamistes de Gaza et mené par l'Egypte. Lors de cette guerre, insiste Emmanuel DUBOIS, l'Iran est derrière cette division[31].

Les pays arabes « sunnites « modérés » » auraient démontré « un soutien tacite aux Israéliens dans leur lutte contre le Hamas » et une hostilité à son encontre, à l'opposé des positions de la presse et des opinions publiques de leurs pays qui vouent de la rancune vis-à-vis d'Israël. Ces pays encourageraient même cette animosité afin de détourner leurs peuples de leurs préoccupations sociales, économiques et politiques. Les Etats arabes laisseraient se développer dans la presse un discours «antisémite » dans le même objectif. Emmanuel DUBOIS considère qu'avec cette attitude molle, « les dirigeants arabes se retrouvent piégés par leur propre rhétorique » en dépit des accords signés avec Israël et le déséquilibre entre leurs discours diplomatiques et leurs actions internes encourageant l'hostilité envers ce pays[32].

Au contraire d'Emmanuel DUBOIS, Michel MAKINSKY[33] ne voit pas l'action des pays arabes « modérés » comme molle. Il pense qu'ils ont eu une « réaction vigoureuse » contre toute initiative qui ne vient pas d'eux. Lors du mini-sommet du Qatar du 16 janvier 2009, qui n'a pas atteint le quorum requis pour rappel, ils montrent leur inimitié contre l'Iran et contre la tenue du sommet lui-même le considérant comme un « front iranien ». MAKINSKI perçoit ce mini-sommet plutôt comme un « savant jeu d'équilibre » de la part du Qatar.

Tous les sommets de la Ligue arabe, concernant la question palestinienne, sont « traditionnellement dominés par l'Egypte et l'Arabie saoudite » qui privilégient le soutien à l'Autorité palestinienne et l'exclusion du Hamas. Ce dernier est considéré par les Egyptiens comme une menace sur leur frontière à cause de ses activités militaires, de ses liens avec des groupes armés dans le Sinaï et du soutien de l'Iran. Cependant les deux pays essayent, sans résultat, de créer une coalition entre le Fatah et le Hamas afin de faire face à l'influence syrienne et iranienne[34] qui sont en concurrence avec eux, notamment au Liban.

L'Egypte et l'Arabie saoudite n'admettent pas la volonté du Qatar « petit Etat » de s'imposer comme une puissance d'équilibre au Moyen-Orient. Ils craignent ses relations avec Israël et les Etats-Unis (qui ont une base militaire à Al-Ubeid au Qatar), d'un côté, et avec le Hamas et l'Iran, de l'autre. Dans ce cas de figure et avec ses multiples relations, le Qatar prend « le pari d'une posture reflétant la volonté de construire un dispositif plus subtil et plus durable que l'alignement pur et simple sur un axe Washington, Riyad, le Caire »[35].

Les critiques du Qatar envers le président égyptien Hosni MOUBARAK, son « soutien au Hamas et à l'Iran »[36] en plus de la découverte en avril 2009 d'une cellule du Hezbollah en Egypte[37] compliquent encore plus les relations entre les pays dits « modérés » et les pays dits de « l'axe du refus ». La Syrie est considérée comme une porte d'entrée de l'Iran[38]. L'animosité égyptienne contre ce prétendu axe viserait en général le « radicalisme islamiste », venant du Hezbollah, du Hamas ou de l'Iran afin de

dissuader, principalement ce dernier, « de recruter sur [les] territoires [d'influence de l'Egypte]» et afin de renforcer le nationalisme égyptien contre cet islamisme[39].

Conclusion

La guerre à Gaza est perçue comme un conflit régional et international. Les acteurs ne sont pas seulement Israéliens et Palestiniens, mais sont aussi Iraniens, Arabes, Européens, Américains, Sud-Américains, Asiatiques et surtout Egyptiens dans le cadre de cet article. Une conviction pour la plupart des observateurs en France, la solution à ce conflit (de 2008-2009) ne peut venir que d'acteurs étrangers au conflit lui-même, comme l'ONU, l'Egypte et l'Europe, parfois en collaboration avec des pays arabes, avec l'Iran ou même avec la Turquie. Mais, la plus grande certitude est que l'issue finale du conflit entre Israéliens et Palestiniens ne peut venir que de l'hyper-puissance américaine qui reste à l'écart et attentiste. Dans le cadre de l'internationalisation du conflit, l'action égyptienne est liée intimement à d'autres acteurs, comme l'Iran, les Etats-Unis, l'Union européenne, les pays arabes, soit dans la confrontation ou collaboration. Les chercheurs et la presse, en particulier en France, s'interrogent sur le succès de la médiation égyptienne, une médiation intéressée et partiale en faveur de l'Autorité palestinienne et en défaveur du Hamas.

La crainte d'une éventuelle victoire du Hamas dépasse le conflit lui-même, car cette possibilité renforcerait l'islamisme radical (organisations et Etats) dans la région, et menacerait les Etats « modérés », et donc les intérêts occidentaux.

Du point de vue de la théorie des relations internationales, l'action égyptienne, lors du conflit à Gaza, est dictée, selon une partie de la presse et des politiciens français, par une approche réaliste (rationaliste[40]) des relations internationales. Elle privilégie le dialogue et le partage des intérêts entre Etats et entre les belligérants (par exemple l'Egypte demande des concessions à Israël sur la question du blocus pour avoir des concessions du Hamas). Alors qu'une autre partie, pense que l'action égyptienne est issue de la théorie idéaliste[41] qui est vue comme une posture idéologique, excluant des acteurs étatiques ou non étatiques de la résolution de ce conflit (comme l'Iran, le Hamas et le Qatar).

Le contexte général de ce conflit et l'action des Etats impliqués et les tensions entre eux sont interprétés de manière à ce que chacun veuille imposer ses intérêts par sa puissance (de différents ordres). En cela, la citation de Reinhold NIEBUHR[42], « La politique est condamnée à consister en une lutte pour la puissance » (qui vient de la nature humaine)[43] correspond à l'analyse faite du conflit, de sa géopolitique et des relations internationales dans cette période.

bibliographiques:

---

(1) Voir concernant la crise dans le mouvement Palestinien et la démocratie en Palestine, Graham USHER, « The Crises in the Palestinian National Movement and the Struggle for Palestinian Democracy », dans, Brigitte RAHBEK, éd., *Democratization in the Middle East: Dilemmas and Perspectives*, Aarhus (Danemark), Aarhus University Press, 2005.

(2) Christophe AYAD, *Géopolitique de l'Egypte*, Bruxelles, Complexe, 2002, p. 115-120.

(3) Yasser ARAFAT (24 aout 1929-11 novembre 2004), est le premier président de l'Autorité Palestinienne du 20 janvier 1996 au 11 novembre 2004.

(4) Philippe PRUDENT, Fabien PERRIER, Alain NONJON, éd, *Moyen-Orient,la résistible quête d'un équilibre régional*, Paris, Ellipses, collection *Géopolitique des continents*, 2012, p. 124, 125.

(5) *Ibid.*

(6) Philippe PRUDENT, Fabien PERRIER, Alain NONJON éd., *Moyen-Orient, la résistible quête d'un équilibre régional*, *op.cit.*, 2012, p. 125.

(7) *AFP*, « Le « printemps arabe » pourrait tourner en « hiver iranien », *lexpress.fr*, 17/04/2011,

http://www.lexpress.fr/actualites/1/*Monde*/le-printemps-arabe-pourrait-tourner-en-hiver-iranien_983779.html, consulté le 06/01/2014.

(8) Amos LERAH, *JSSNews.com*, « Netanyahu fustige les politiciens qui soutiennent le Printemps arabe », 24/11/2011, http://jssnews.com/2011/11/24/netanyahu-fustige-les-politiciens-qui-soutiennent-le-printemps-arabe/, consulté le 06/01/2014.

(9) *Le Monde.fr, AFP et REUTERS*, « NETANYAHOU tenterait de mobiliser pour attaquer l'Iran, Téhéran réagit », *Le Monde.fr*, 02/11/2011, http://www.le*Monde*.fr/proche-orient/article/2011/11/02/netanyahou-tenterait-de-mobiliser-ses-ministres-en-vue-d-attaquer-l-iran_1597165_3218.html, consulté le 06/01/2013.

(10) Mahmoud ABBAS né le 26 mars 1935, est président l'Autorité palestinienne depuis le 15 janvier 2005.

(11) Tangi SALAÜN, « L'Egypte tiraillée entre son alliance avec l'Etat hébreu et une position propalestinienne », *Le Figaro*, 31/ 12/2008.

(12) Hassan NASRALLAH, né le 31 aout 1960, est le secrétaire général de l'organisation libanaise chiite Hezbollah depuis 1992.

(13) Non signé, « Discours de Sayed NASRALLAH (28/12/2008), *JSSnews.com*, 07/04/2009, http://jssnews.com/2009/04/07/discoursdesayedhassannasrallah28122008/, consulté le 02/02/2014.

(14) Ahmed ABOUL GHEIT, né le 12 juin 1942, est Ministre des Affaires étrangères de l'Egypte de juillet 2004 à la « Révolution égyptienne » en 2011.

(□□)Gilles PARIS, « La dégradation de la situation à Gaza pénalise l'Egypte », *Le Monde*, 03/01/ 2009 ;Marie-Claude DECAMPS, « Mahmoud AHMADINEJAD se pose en « leader de la rue arabe » », *Le Monde*, 20/01/2009 ; Claude GUIBAL, « L'Egypte sous le feu des critiques », *Libération*, 30/12/2008.

(16) La Jordanie, après ses accords de paix avec Israël en 1994, a été reconnue comme protectrice des lieux saints musulmans à Jérusalem et s'est fait confirmer un rôle clé dans le règlement du dossier palestinien : Brigitte DUMORTIER, *Géopolitique de l'Orient Arabe*, Paris, Arman Colin, 1997, p. 126.

(17)La Feuille de route est un projet de paix qui a pour objectif d'arriver à une issue au conflit israélo-palestinien sur la base de la création de deux Etats. Elle est adoptée par le Quartet (Organisation Nations unies, Union européenne, États-Unis d'Amérique et Russie) qui s'est réuni le 30 avril 2003.

(18) Non signé, «La Ligue arabe convoquait un sommet d'urgence hier vendredi 2 janvier … », *Huffingtonpost.fr*, 03/01/2009,

http://archives-lepost.huffingtonpost.fr/article/2009/01/03/1373752_la-ligue-arabe-convoquait-un-sommet-d-urgence-hier-vendredi-2-janvier.html, consulté le 31/01/2014.

(19) Tangi SALAÜN, «L'Egypte tiraillée entre son alliance avec l'État hébreu et une position propalestinienne », *Le Figaro*, 31/ 12/2008.

(20) Gilles PARIS, « La Dégradation de la situation à Gaza pénalise l'Egypte », *Le Monde*, 03/01/ 2009.

(21) Philippe GELIE entretien avec Daniel SHEK, « Il faut ajouter de la substance au plan franco-égyptien », *Le Figaro*, 08/01/ 2009.

(22) Adrien JAULMES, «Le Hamas rejette le plan franco-égyptien », *Le Figaro*, 09/ 01/ 2009.

(23) Gilles PARIS, « La dégradation de la situation à Gaza pénalise l'Egypte », *Le Monde*, 03/01/ 2009.

(24) Adrien JAULMES, « Le Hamas rejette le plan franco-égyptien », *Le Figaro*, 09/01/ 2009.

(25) Georges MALBRUNOT, « Les pays arabes divisés plus que jamais », *Le Figaro*, 16/01/ 2009.

(26) Adrien JAULMES, « Gaza: les contours d'un cessez-le-feu se dessinent », *Le Figaro*, 15/01/ 2009.

(27) Pierre ROUSSELIN, « Un premier test pour OBAMA », *Le Figaro*, 19/01/2009.

Cette rupture a été précédée par une compagne médiatique préparant la population égyptienne.

(28)Masri FEKI, *Les Conflits du Moyen-Orient*, Paris, Studyrama, 2008, p.29 ; Georges CORM, *Le Proche-Orient éclaté 1956-2012*, tome 1, Paris, Gallimard, 2012, p.559.

(29)Roland POURTIER, *Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient*, *op.cit.*, 2012 pour cette 3e édition, p. 389 ; Roland POURTIER, *Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient*, Paris, Nathan, 2009 pour cette 2e édition, p. 372.

(30) Grégory PIET, Sophie WINTGENS et David STANS, *La guerre à Gaza, de l'analyse du discours médiatique à l'analyse politologique, l'Etat et les relations internationales en question*, *op.cit.*, 2010, p.182.

(31) Emmanuel DUBOIS, « Opération « Plomb durci » à gaza : analyse et perspectives », *note d'analyse du European Strategic Intelligence and Security Center (ESISC),* 01/03/2009, http://www.esisc.org/upload/publications/analyses/operation-plomb-durci-a-gaza-analyse-et-perspectives/15.%20OP%C3%89RATION%20%C2%AB%20PLOMB%20DURCI%20%C2%BB%20%C3%80%20GAZA.pdf, consulté le 31/10/2013.

(32) *Ibid.*

(33) Michel MAKINSKY, géopoliticien, spécialiste de l'Iran et du monde musulman. Il enseigne à l'Ecole Supérieure de Commerce et de Management de Poitiers (ESCEM), collabore avec l'université de Liège (Belgique). Il est notamment directeur général de la société AGEROMYS international (société de conseils sur l'Iran et le Moyen-Orient).

(34) Non signé, rapport, «Gaza's Unfnished Business », *International Crisis Group, Middle East Report, no 85*, 23/04/2009, cité par Michel MAKINSKY «Le Qatar et Gaza : révélateur d'enjeux conflictuels, savant jeu d'équilibre», *Outre-Terre* 02/2009 (n° 22).

(35)C. JACOB, « The PLO-Qatar Conflict », *Memri Inquiry and Analysis*, no 495, 6/02/2009, cite par Michel MAKINSKY « Le Qatar et Gaza : révélateur d'enjeux conflictuels, savant jeu d'équilibre », *Outre-Terre* 02/2009 (n° 22).

(36) Non signé, « Egypt to skip Arab Summit Due to Anger at Iran, Qatar », *The Réalist*, 30/03/2009, cite par Michel MAKINSKY « Le Qatar et Gaza : révélateur d'enjeux conflictuels, savant jeu d'équilibre », *Outre-Terre* 02/2009 (n° 22).

(37) Non signé, « Egypt Paper : Axis of Evil Tried to Overthrow Regime », *The Jerusalem Post Online*, 18/04/2009, http://www.jpost.com/Middle-East/Egypt-paper-Axis-of-evil-tried-to-overthrow-regime, consulté le 13/02/2014, cite par Michel MAKINSKY « Le Qatar et Gaza : révélateur d'enjeux conflictuels, savant jeu d'équilibre», *Outre-Terre* 02/2009 (n° 22).

(38) Y. CARMON, Y. YEHOSHUA, A. SAVYON, and H. MIGRON, « An Escalating Regional Cold War – Part I: The 2009 Gaza War », *Memri Inquiry and Analysis*, no 492, 02/02/2009, cité par Michel MAKINSKY « Le Qatar et Gaza: révélateur d'enjeux conflictuels, savant jeu d'équilibre», *Outre-Terre* 02/2009 (n° 22).

(39) Gamal SOLTAN, « Between Egypt and Hizbullah, a Crisis Just Waiting to Happen », *The Daily Star* (Liban), 11/05/ 2009, http://www.dailystar.com.lb/Opinion/Commentary/2009/May-11/117349-between-egypt-and-hizbullah-a-crisis-just-waiting-to-happen.ashx#axzz2tCy74d3E, re-consulté le 13/02/2014, cite par Michel MAKINSKY « Le Qatar et Gaza: révélateur d'enjeux conflictuels, savant jeu d'équilibre », *Outre-Terre* 02/2009 (n° 22).

Malgré cette distinction de façade, le nationalisme dans les pays arabes, surtout en Egypte, (et en Iran aussi) est lié « intimement » au « sentiment religieux » comme l'indique Michel BOZDEMIR qui le différencie d'avec le nationalisme turque qui s'est développé au « détriment de l'Islam », afin de « s'orienté irrésistiblement vers l'Occident », Michel BOZDEMIR, « Islam et laïcité en Turquie », dans Michel BOZDEMIR, éd, *Islam et laïcité,*

approches globales et régionales, l'Harmattan, 1996.

(40) Voir pour cette approche Dario BATTISTELA, *Théorie des relations internationales*, Paris, SciencesPo. Les Presses, 2012, p. 127-178.

(41)Voir pour cette approche Dario BATTISTELA, *Théorie des relations internationales*, Paris, SciencesPo. Les Presses, 2012, p. 179-216.

(42) Reinhold NIEBUHR (21 juin 1892 - 1er juin 1971) était un théologien protestant américain. Il a étudié les relations entre la foi (chrétienne) et la réalité de la politique moderne et de la diplomatie.

(43)Michael Joseph SMITH, *Realist Thought From WEBER To KISSINGER*, Bâton Rouge (La.), Louisiana State University Presse, 1986, p. 107, cité par Dario BATTISTELA, *Théorie des relations internationales*, Paris, SciencesPo. Les Presses, 2012, p. 131.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر
ها: 023.75.75.81 **النقال:** 0550.54.83.05
البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / bacera.studies@gmail.com الموقع الالكتروني: www. elbasseera.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز.

- تصدر الدوريات سداسيا، أي عددين في السنة لكل دورية.
- الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1200 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 15 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 150دج وخارج الوطن: 20 دولار.

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات استراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية، الطفولة والأرطفونية.
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات: 1- دراسات أدبيـــة من العدد ☐ 2- دراسات إستراتيجية من العدد ☐
3- دراسات إسلامية من العدد ☐ 4- دراســات قانـــونية من العدد ☐
5- دراسات اقتصادية من العدد ☐ 6- دراســات اجتــماعية من العدد ☐
7- دراسات نفســية من العدد ☐ 8- دراسات تاريخـــية من العدد ☐
9- دراسات الطفولة من العدد ☐ 10- دراسات أرطفونية من العدد ☐

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري: مؤسسة دار الخلدونية Ccp: 7625589 clé 81

ملاحظة: ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاست**لام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة